وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن القومي للدولة الجزائرية (1999-2019)

من إعداد الطالب:

بولعوش يزيد

تحت إشراف الأستاذ:

د. قاسم حجاج

أعضاء لجنة المناقشة	
الدكتور: آدم قبي	رئيسا
الدكتور: قاسم حجاج	مشرفا ومقررا
الدكتورة: فريدة طاجين	مناقشة

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر والعرفان

الشكر لله والحمد لله على توفيقه في إتمام هذا العمل، كما أود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر إلى الدكتور الأستاذ " **قاسم حجاج** " لقبوله الإشراف على هذا البحث، على نصائحه السديدة، توجيهاته القيمة، طيبة قلبه، وساعة صدره ومواقفه المتفهمة والإنسانية.

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة قاصدي مرباح بورقلة، وكل زملائي في الدفعة خاصة فريد علاب على المساعدة والمرافقة.

الشكر موصول للجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى رفيقة حياتي وصديقتي المخلصة "زوجتي أمينة". وإبني الحبيب الغالي "آدم".
كما أهديه إلى أمي العطوفة التي أبعدتني عنها الظروف. إلى روح والدي العزيز تغمده الله برحمته الواسعة.

يزيد بولعوش

مقدمة

مقـــدمـــة:

إن العارف بالحجم الجيوسياسي للجزائر سيدرك حتما الدور المحوري الذي بمقدور أن تلعبه هذه الدولة ذات الموقع والطابع الاستراتيجي الحساس. بالطبع الامتيازات الجغرافية والطبيعية وحتى الطاقوية لا تكفي للعب الأدوار المحورية بل يستلزم هذا توظيف الوسائل السياسية، الديبلوماسية والعسكرية كذلك المتجسدة في السياسة الخارجية.

نظرا للأزمة الداخلية التي مرت بها الجزائر منذ بداية التسعينيات، ونظرا لمكانتها الجيوسياسية على مستوى عدة دوائر، يجعل منها دولة مهددة في أمنها الحدودي والداخلي. خاصة وأن العالم يشهد منذ نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا عميقا في مفهوم الأمن القومي والسياسة الخارجية. وهذا راجع لإرتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي ؛ أو إرتباط الأمن الوطني للدول بالأمن الجوار والإقليمي وحتى الدولي. لذا أصبحت العلاقة بين هذه المفاهيم أكثر تعقيدا وأكثر تفاعلا وترابطا. خاصة مع ظهور فواعل دولية أخرى غير رسمية كالتنظيمات الإرهابية واللولبيات الاقتصادية تؤثر في علاقات الدول ببعضها البعض وتهدد أمنها القومي.

لذلك وجب على الجزائر امتلاك سياسة خارجية رزينة وذات فعالية ؛ متناغمة مع السياسة الداخلية ؛ لسد الثغرات الأمنية. فكما أن الأمن القومي من بين المحددات الأساسية لصياغة السياسة الخارجية تترتب عن هذه الأخيرة آثار مباشرة على الأمن القومي للدولة في مفهومه الشامل.

1)– ملاحظة موضوعية:

مقارنة مع حقبة الحكومة المؤقتة الجزائرية إبان الثورة التحريرية ومقارنة مع حقبة الستينيات والسبعينيات خاصة عهد الرئيس الأسبق هواري بومدين، يمكن بشكل جلي ملاحظة تراجع دور الجزائر كثيرا على المستويين الإقليمي والدولي، حيث عرف ذلك الدور والمكانة تذبذب على مستوى فعالية السياسة الخارجية خاصة خلال العشرية الأولى من الإرهاب"1991-1999" لتفقد الجزائر من دورها أمام دول الجوار كمصر والمغرب وذلك على عدة أصعدة. وقد تزامن ذلك مع ظهور عدة تهديدات إقليمية ودولية خاصة الإرهاب الدولي العابر للقارات والذي أخذ طابعه الرسمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وقد كان صعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم سنة 1999، وهو الذي كان وزيرا للسياسة والديبلوماسية الجزائرية خلال سنوات 1965-1978، توقعات باسترجاع ذلك الدور بالنظر لخبرته الطويلة ورصيده الذي يعترف له به العدو قبل الصديق. وقد جاءت عودته على رأس الدولة الجزائرية لتضعه

أمام تحديات أمنية وسياسية واستراتيجية خاصة على مستوى السياسة الخارجية لإعادة بعث الدور الجزائري على المستوى الإقليمي والدولي، في سياق دولي متعولم، مع التشبث المتواصل بمبادئ السياسة الخارجية بدعوى الحفاظ على مكونات الأمن القومي للدولة الجزائرية. لذا، أعطى الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة –خاصة قبل مرضه المزمن ابتداء من 2013 – أهمية خاصة لسياسة الجزائر الخارجية تجاه المحيط الإقليمي بالاعتماد على دبلوماسية نشطة لتوثيق العلاقات من جديد، كما عمل على تدعيم الأمن والسلم والتنمية داخليا وإقليميا، من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع والشراكات والمبادرات، فضلا عن مباشرة مجموعة من الوساطات في حل عدة نزاعات كل هذا من أجل إعادة بعث الدور الجزائري في المحيط الدولي.

إذا الجزائر مطالبة بمواجهة التحولات السياسية والجيوسياسية تحت ضغوطات أمنية إقليمية ودولية والتي انجر عنها تحديات اقتصادية وأمنية وحتى إنسانية. فعلى المستوى الاقتصادي عرفت أسعار النفط تذبذبات وعدم استقرار ؛ وأمنيا أصبحت الجزائر مهددة أكثر مما سبق في شريطها الحدودي وأمام تحدي الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية نتيجة للحروب الداخلية والتدخلات العسكرية في المنطقة "مثال منطقة الساحل وليبيا" ؛ وإنسانيا، وجب على الجزائر اتخاذ مواقف تجاه الشعوب العربية المضطهدة "مثال سوريا واليمن". فالسياسة الخارجية الجزائرية أمام امتحان جد صعب تجاه محيطها الإقليمي والدولي الذي تصدرت مشهده الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وتقليديا دول غرب أوروبا في حربهم على الإرهاب وسباقهم نحو بسط مناطق النفوذ وتجاه دول الجوار والإقليم التي تشهد عاصفة من التغيرات والأزمات الأمنية والسياسية. في خضم كل هذا يعتبر الأمن القومي للدولة الجزائرية المتغير التابع الذي يتأثر بكل هذه المعطيات وبالاتجاهات المختلفة للسياسة الخارجية الجزائرية. فالمقاربة ''الجزائرية'' المعتمدة في السياسة الخارجية، بعد الإستقلال عموما وفي عهد الرئيس السابق خصوصا، كثيرًا ما أثارت جدلاً واسعًا في الوسط الأكاديمي بين من يشيد بفعالية هذه السياسة المتجانسة مع البادئ الثورية ؛ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم اللجوء للحلول العسكرية إلا في حالة الدفاع ؛ وبين من ينتقد هذه السياسة ويصفها بسياسة رد الفعل، ما يجعل الأمن القومي للدولة الجزائرية رهينة المتغيرات الخارجية.

2)– أهمية البحث:

عموما تعتبر الدراسات المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية ذات أهمية بالغة منذ نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك راجع الى اهتمام الدول فرادى وجماعيا لقضية الأمن القومي وكيفية الحفاظ عليه باستعمال الأساليب اللينة. بحث أصبح توظيف الأساليب العسكرية لحماية أمن الدول خيارا تقليديا خاصة وأن مفهوم الأمن القومي أخذ أبعاد عدة ؛ مثل الأمن الإقليمي، الاقتصادي، الطاقوي،

الإنساني إلى غير ذلك ؛ ولا يقتصر فقط على البعد العسكري. ولهذا وجب تطوير أساليب وآليات ؛ يتم توظيفها في السياسة الخارجية ؛ أقل تكلفة وأقل ضررا على الأمن القومي للدول. في حالة الجزائر المعروفة بأساليبها اللينة بعيدا عن الخيارات العسكرية سيكون بمقدورنا فهم كيفية توجيه السياسة الخارجية بما يخدم الأمن القومي في بيئة جوارية وإقليمية جد مضطربة.

3)- أهداف البحث:

3-1)- من المنطلق العلمي، تنطلق أغلب الدراسات في مجال السياسة الخارجية للدول وعلاقتها بالأمن القومي من منطق أن الأمن القومي هو المتغير الأساسي في الدراسة وهو من يوجه ويرسم معالم السياسة الخارجية كمتغير تابع. أما موضوع البحث الحالي يعكس هذه العلاقة وذلك بتقديم التفسير العلمي لكيفية تأثير القرارات وتوجهات السياسة الخارجية على استقرار الدولة وأمنها القومي وفهم الترابط الموجود في العلاقة بين الدول وانعكاساتها على أمن بعضها البعض. في مثال الجزائر سنسعى لتقديم تصور أكاديمي عن هذه العلاقة بين المتغيرين في فترة معاصرة في تاريخ الجزائر ؛ وهي فترة ما تزال الدراسات الأكاديمية المعمقة قليلة. سنحدد إذا كيف انعكست توجهات صانع ومتخذ القرار على مستوى السياسة الخارجية مع الدول الجوارية والإقليمية وحتى الدول البعيدة جغرافيا على الأمن القومي الكلي الجزائري ؛ ليشكل هذا العمل العلمي نوعا من التقييم لحصيلة السياسة الخارجية الجزائرية المتميزة بطابعها البراغماتي والواقعي في عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة.

3-2)- سعينا في هذه الدراسة إلى المعالجة العملية وتحديث المعلومات وتقييم فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بما انها انتهت حديثا، على مستوى السياسة الخارجية ومدى تكيفها مع التحديات الإقليمية والدولية وكيف اثرت هذه السياسة على الأمن القومي الجزائري خاصة وأن هذا الرئيس معروف باهتمامه الشخصي بالسياسة الخارجية بحكم نشأته والمناصب التي تقلدها في هذا المجال. وبما أن الدوائر الجيوسياسية التي تتحرك من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية جد واسعة ؛ لذلك سوف نستبين ونركز أكثر على الدوائر التي تشكل تأثيرا سلبيا أو إيجابيا معلوما على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

3-3)- أثناء البحث سنتطرق إلى الهوية التاريخية، السياسية والاستراتيجية للأمن القومي للدولة الجزائرية ومصادر تهديده والهيكل العام لصناعة واتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية والتفاعلات القائمة بين مختلف المؤسسات المرتبطة بها وتقييم مدى فعالية كل مؤسسة في صياغتها أو توجيهها السياسة الخارجية. وفي هذا الشق سوف نوسع الدائرة الى المؤسسات غير الرسمية والإعلام والأحزاب شبه الغائبة أو المغيبة في التأثير خارج المحيط الداخلي.

4)- مبررات اختيار موضوع البحث:

يمكن أن أعدِّد ثلاثة مبررات أو دوافع للبحث العلمي في هذا الموضوع، اثنين موضوعيين والثالث ذاتي:

4-1)- من الناحية الموضوعية، تسمح دراسة السياسة الخارجية بالموازاة مع الأمن القومي بالقيام بدراسة متكاملة من منظور هذين الحقلين المعرفيين الفرعيين المترابطين والمتفاعلين ضمن الحقل الكلي لدراسة السياسة الدولية لكل دولة بكافة أبعادها ؛ مع ضرورة إضافة حقل الاقتصاد السياسي للدولة، خاصة في عصرنا المعولم الحالي، حيث أن السياسة الخارجية أصبحت أكثر تعقيدا وتطورا في نفس الوقت، وأين أخذ الأمن القومي عدة أبعاد وأصبح مسألة جد حساسة ويتأثر بطريقة سريعة وخطيرة في بيئة معولمة مفتوحة وعالية التفاعل والتأثر والتأثير.

4-2)- دائما في الشق الموضوعي، نتوقع أن الدراسة ذات قيمة من زاوية المعلومات المراكمة خلال فترة الدراسة ومن زاوية التقييم الموضوعي تجربة حقبة كاملة من تفاعلات السياسة الخارجية وتغيرات الأمن القومي للدولة الجزائرية طول فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أكثر الرؤساء تعميرا في سدة الحكم.

4-3)- أي دراسة علمية لها دوافع "الأنا" ؛ أي دوافع ذاتية التي تولد لدى الباحث روح التساؤل والفضول، الإرادة والعزيمة للقيام بالدراسة ؛ كتلك التي تتعلق برغبتي كجزائري في التعرف العلمي الموضوعي على توجهات سياسة الجزائر الخارجية وأمنها القومي في حقبة رئيس مفارقي جمع بين تعلق وكره فئات من الجزائريين خاصة بعد أن أنتهى عهده بحراك شعبي مطالب بالتغيير وبسلسلة من الفضائح المتعلقة بالفساد المالي والسياسي في عهده.

5)- أدبيات البحث:

قبل الخوض في حيثيات الموضوع، يجب بالطبع القيام بمسح بيبليوغرافي على الدراسات السابقة. لقد تطرق قبلي لهذا الموضوع من عدة زوايا مجموعة من الباحثين الجزائريين والأجانب لكن بشكل متفرق. أي التطرق إلى السياسة الخارجية دون القيام بعملية إسقاط مباشر على كيفية تأثيرها على الأمن القومي. وكذلك عادة ما تناول الباحثون في الشأن الجزائري هذا الموضوع من دائرة جيوسياسية واحدة خاصة في محيطها الساحلي والمغاربي. لكن هناك دراسات قيمة من حيث الإطار النظري والفكري والمنهجي سننطلق منها بهدف تحقيق دراسة أكثر تحديث وشمولية من حيث الزمان والمكان. من بين الدراسات القيمة المعتمد عليها في دراستنا نستعرض ما يلي:

5-1)- مقال باللغة الفرنسية للدكتور والباحث الجزائري المغترب **"توفيق هامل"** صدرت له عام **2015**، بعنوان " **L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb**" **أي** "الجزائر في مواجهة مفارقة الأمن الإقليمي في المنطقة الساحلية المغاربية". يتزامن المقال مع أوضاع أمنية إقليمية شديدة التعقيد، خاصة بعد الإضطرابات الأمنية في دولة ليبيا ومالي والإعتداء الإرهابي على القاعدة البترولية بعين أميناس(2011-2015)، إضافة إلى الضغوطات الأمريكية التي تحاول بسط نفوذها العسكري في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل. يعتبر الباحث أن هذه الأحداث المترابطة فيما بعضها البعض غيرت من الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في محاربتها للإرهاب والعمل على الاستقرار الأمني الإقليمي لحماية المصالح الوطنية والأمن القومي للدولة الجزائرية. اعتمد الباحث في مقاله على الإستراتيجية الأمنية لتفسير التهديدات وخيارات الجزائر الأمنية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. أشار الباحث كيف تجاوزت الجزائر عقبة عدم المشاركة في العمليات العسكرية بالتوجه نحو التنسيقات الأمنية الجوارية والإقليمية ؛ خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية طالما ضغطت على الجزائر لإقامة قاعدة الأفريكوم في الجنوب الجزائري. ومنه سنستعين بتحليل الباحث توفيق هامل، لفهم كيف يستوعب صانع القرار الجزائري هذه المعطيات وكيف يترجمها في توجيه وتنفيذ سياسته الخارجية بما يحافظ على الأمن القومي للدولة الجزائرية ؛ خصوصا وأن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تقلصت تحركاته الخارجية أثناء هذه الظروف الأمنية المضطربة بسبب مرضه (2013-2019).

5-2)- كتاب بعنوان "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي / دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي: أزمتي مالي وما يسمى بـ "الربيع العربي": الأسباب والأبعاد " لصاحبه البروفيسور الجزائري "إسماعيل دبش" ؛ وفيه تطرق الباحث إلى التحديات والرهانات التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الأفريقي و العربي وكيف تتأثر وتتقيد السياسة الخارجية الجزائرية بفعل متغيرات البيئة الأقليمية والدولية.

5-3)- عدة دراسات ومقالات للباحث الجزائري "عبد النور بن عنتر" المهتم بالأبحاث المتعلقة بالأمن القومي والأقليمي للدولة الجزائرية بعدة لغات خاصة كتابه بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" وفيه يشرح أهم معطيات أمن الجزائر القومي في بعده الخارجي، ويحلل الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر في مرحلة العولمة، وعالم ما بعد 11 سبتمبر، والحرب على الإرهاب، والحرب الاستباقية، ويلاحظ التحولات في مفهوم الأمن، وعلاقته بالأوبئة والمجاعة والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي، والهجرة.

5-4)- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة للباحث الجزائري "فؤاد جدو" بعنوان "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي" ؛ اين أعطى الباحث أهمية كبيرة للشق المفاهيمي والنظري للدراسة. كما تطرق بالتفصيل الى الهوية السياسية والأمنية للجزائر. كذلك الإنعكاسات والتحديات الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي على الجزائر، وكيف أثرت هذه الانعكاسات على محددات صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو هذه المنطقة. كما يقوم الباحث بعمل مقارنة بين الرؤساء السابقين للجزائر من توجهات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية. في الأخير قام الباحث بتقييم ملموس للسياسة الخارجية الجزائرية. كإظافة سنوسع الدائرة الديناميكية للسياسة الخارجية الجزائرية ونحدد إنعكاسات هذه التوجهات على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

5-5)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر للباحث الجزائري "جلال حدادي" بعنوان "الأمن الجزائري في اطار استراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ". قدم الباحث تحليلا جيوسياسيا معمقا للمنطقة المتوسطية والتحولات السياسية بعد أحداث 11 سبتمبر. كما طرحت قراءة معمقة للبعد المتوسطي للأمن الجزائري وكيف تنعكس عليه استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في المنطقة. في فصل شيق يقوم الباحث باستنتاجات حول مدى خدمة تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط للأمن الجزائري.

5-6)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير للباحث الجزائري "حسام حمزة" بعنوان " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" وفيها قدم بطاقة تعريفية على كل ما يتعلق بالأمن القومي للدولة الجزائرية. إضافة إلى تحديد مختلف الدوائر الجيوسياسية البرية والإقليمية المؤثرة إيجابا وسلبا على الأمن القومي الجزائري ومختلف التفاعلات والعلاقات القائمة في إطار هذه الدوائر.

6)- إشكالية البحث (أسئلة وفرضيات):

نريد من خلال الدراسة معرفة كيفية انعكاس مختلف توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة على الأمن القومي الجزائري الذي يعتبر من الأساسيات البالغة الحساسية سواء لدى النظام السياسي بهيئاته الرسمية وغير الرسمية أو لدى عموم المواطنين ؛ وهذا بحكم المرجعية التحررية الثورية والتجربة المريرة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات. وكما هو مهم استيعاب توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لكن الأهم من ذلك استيعاب هذه التوجهات في إطارها الأمني وكيف تؤثر عليه.

6-1)- الإشكالية:

لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على الإشكالية التالية:

كيف كان تأثير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على الأمن القومي للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2019، من حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية، المتمثلة في:

أسئلة نظرية (ثلاثة أسئلة) وأسئلة حركية عملية(سؤالين):

أ)– الأسئلة النظرية:

1)– ما هي مكونات الأمن القومي للدولة الجزائرية؟ وما المصادر التقليدية والجديدة والمؤشرات الدالة على جدلتي الاستقرار واللا استقرار للأمن القومي للدول الجزائرية؟

2)– ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟

3)– ما هي المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية؟

ب)– الأسئلة الأمبيريقية:

4)– هل توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هي نفسها مع الرؤساء السابقين للجزائر، وهل كان له نفس الإدراك بالدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية ؟

5)– هل خدمت توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة المصلحة العليا للدولة وعززت أمنها القومي، وما هي الرهانات الأمنية والسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المعاصرة؟

6–2)– فرضيات البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات تتبادر إلى الذهن مجموعة من الإجابات المفترضة ومنها صغنا الفرضية الرئيسة التالية:

"بالرغم من جهود السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز الأمن القومي الجزائري، إلا أن الحصيلة لم تكن كافية لتحقيق ذلك الأمن القومي بمفهومه "الشامل" ؛ ما يستدعي إعادة تكييف السياسة الخارجية واللجوء إلى وسائل غير تقليدية لفهم وإستيعاب مختلف التهديدات الراهنة وتوجيه أفضل للسياسة الخارجية."

أما الفرضيات الفرعية الأربع فهي:

1)- المفهوم التقليدي للأمن القومي الجزائري هو سلامة التراب الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية لكن في ظل عولمة مفهوم الأمن فإن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في مصادر التهديد الجديدة التي قد تمس بأمنها القومي.

2)- كلما استوعب صانع ومتخذ القرار الخارجي للجزائر، حقائق الدوائر الجيوسياسية التي تتفاعل حركية السياسات الخارجية للحكومات الجزائرية من خلالها، مانحة في نفس الوقت فرصا وتهديدات مباشرة أو كامنة للأمن القومي الجزائري ؛ كلما كان بمقدورها مواجهة مختلف التهديدات وتحقيق استفادة أفضل من فرص البيئة الخارجية ؛ المعقدة أكثر إنطلاقا من 1999 ؛ لتوجيه أفضل للسياسة الخارجية.

3)- لو أشرك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية الفواعل غير الرسمية، خارج مؤسسة الرئاسة والخارجية والمؤسسة العسكرية، لصياغة وتوجيه السياسة الخارجية أو الترويج لها لخدم بذلك بشكل أكثر فعالية المصالح الوطنية.

4)- إنطلاقا من إدراكاته الشخصية، تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سابقاتها في عهود الرؤساء السابقين، بإنفتاح أكثر على الدول الغربية لخدمة المصلحة الوطنية، بما يمليه عليه إدراكه للدوائر الجيوسياسية التي تخدم مصالح للدولة الجزائرية.

5)- يعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أسلوب "دفاعي ورد الفعل" في السياسة الخارجية، خاصة أثناء الأزمات، لا يزال مسار التكاملي والتعاون إقليمي النتهج ضعيف، وهكذا لن تكون السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالفعالية المطلوبة لفرض مقاربتها ومواقفها ولعب دور أقوى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل تعاطي الجزائر مع بعض القضايا الإقليمية تؤثر سلبا ومباشرة على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

6-3)- الحدود المكانية للبحث:

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وأمنها القومي في المحيط الجواري، الإقليمي والدولي.

6-4)- الحدود الزمنية للبحث:

الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، أي طول مدة حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة لكن ذلك لا يعني عدم الرجوع إلى الماضي، فيما قبل عام 1999، لاسترجاع " أهم المحطات التاريخية والسياسية للجزائر" لفهم الحاضر.

7)- الإطار المنهجي للدراسة:

بما أن ظواهر العلوم السياسية والعلاقات الدولية كغيرها من الظواهر معقدة وغير ثابتة قابلة للتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر كذلك. ولهذا سنعتمد في هذه الدراسة على عدة مناهج للإحاطة الجيدة بالموضوع وهي كالتالي:

7-1)- منهج المسح التاريخي: لفهم أي ظاهرة خاصة في العلوم الإنسانية يجب العودة الى التاريخ كونه أفضل مخبر ولهذا سنوظف هذا المنهج لفهم مرجعية السياسة الخارجية الجزائرية وأهم محطات التحول فيه وذلك من خلال دراسة الوثائق التاريخية الثورية ومختلف الدساتير والاتفاقيات الدولية.

7-2)- المنهج الوصفي: ويعتبر هذا المنهج الأكثر استعمالا في الدراسات السياسية عامة. فهو يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها. لهذا سيمكن هذا المنهج التعرف على توجهات السياسية الخارجية الجزائرية وأبعادها الأمنية.

7-3)- المنهج المقارن: سيسمح لنا هذا المنهج بدراسة الحلات المتعددة من عدة زوايا ومحاولة تفسير معضلة الثبات والتكيف او الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تأثير كل توجه على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

7-4)- أسلوب تحليل النصوص: هذا الأسلوب سيساعدنا لتحليل أفضل للمقالات العلمية والدراسات الأكاديمية والخطابات والتصريحات العديدة سواء الرسمية أو الصادرة عن شخصيات بارزة مرتبطة بصنع ورسم واتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية.

7-5)- اقتراب صناعة القرار: لفهم مستويات والفواعل الرسمية والغير رسمية التي تؤثر وتساهم في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية سوآءا داخليا او خارجيا.

8)- الإطار النظري البحث:

من الصعب الغوص في موضوع بهذا الحجم والحداثة دون الاستدلال بإطار نظري يعطي تفسيرا علميا للدراسة ويمكن من تحليل السياسة الخارجية الجزائرية وفهم الهوية الأمنية لهذه الدولة وخاصة تبرير الاستنتاجات وكيفية تأثير مجال بآخر. ولهذا سوف نستعين بعدة نظريات تساعد على تفسير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وبعدة مقاربات أمنية، مع شرح مبسط لكل نظرية ومقترب كما يلي:

8-1)- نظرية الدور: نظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية[1].

[1]- [مجهول]، انظر مادة: "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، في موقع الموسوعة السياسية ؛ تاريخ الإطلاع : 18-07-2020.
In: https://political-encyclopedia.org/dictionary

8-2)- نظرية التبعية: من أهم تياراتها "تيار المركز والمحيط" الذي يلخص العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز- المحيط الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي .يمثل هذا التيار مفكري من العالم العربي وهما سمير أمين وسعد زهران، ففي رأيهما أن وجود طرفان تنمويان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ يدعم الإبقاء على الوضع القائم. وقدم جون غالتونغ نموذجا تطبيقيا حول علاقة دول المركز بدول المحيط من خلال دراسة العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول العالم الثالث، ورأى أن المصالح تتفاوت درجات تناقضها سواء داخل الدولة المركز في حد ذاتها أو داخل دولة المحيط في حد ذاتها أو بين محيط دولة المركز ومحيط دولة المحيط[1].

8-3)- مقترب سياسة القرب أو الجوار: يوضح الدكتور والباحث حامد ربيع في كتابه " نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط" أن سياسة القرب أو الجوار ليس فقط فتح الحدود بأكبر قسط ممكن من الحرية وإلغاء الحواجز بل وبصفة أساسية وضوح تلك الحدود بصراحة قاطعة في العلاقة بين الاقطار المختلفة المنتمية للاقليم. تكمن أهمية فهم هذا المقترب بإعتباره وحدة تحليل تساعد على فهم العلاقات الجوارية للجزائر في محيطها الجغرافي الذي يعرف نفس التفاعلات ويتأثر بنفس العوامل[2].

8-4)- السياسة الإقليمية أو التكامل الإقليمي: يعرف الباحث حامد ربيع السياسة الإقليمية أو التكامل الإقليمي على أنها "كل تفاعل بين مجموعات من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، بقصد تنظيم التفاعلات المحلية المرتبطة بمرافق ذلك الإقليم". وهذه السياسة مرتيطة بعنصؤين أساسيين هما: التعاون الاقتصادي ؛ من جانب ؛ والأمن الإقليمي من جانب آخر[3].

8-5)- النظرية الواقعية لتفسير السياسة الخارجية والأمن القومي: تركز هذه النظرية على البعد الاستراتيجي. ووفقاً لها فإن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي، أما النظام الدولي فيتسم بالفوضى لغياب سلطة مركزية آمرة، ولذلك على الدول أن تدافع عن مصالحها من خلال استحواذ القوة واستخدامها.4 لا

---

[1] فارس قره، " **نظريات الدراسات الإقليمية**"، تاريخ الإطلاع : 18-07-2020.
In: www.ttps://political-encyclopedia.org/dictionary

[2] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، 31 أوت 1983، كتاب إلكتروني نشر في قرص مضغوط. ص 290

[3] د. قاسم حجاج، **من محاضرات التنظيم الأمني الإقليمي والدولي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جانفي 2020

3 مصطفى علوي، **ملاحظات حول مفهوم الأمن**، مجلة النهضة، العدد 05، القاهرة، 2012، ص ص 123-124.

يؤمن رواد هذه النظرية بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية، بل باستخدام القوة لحماية المصالح الخاصة للدولة.

9)- هيكل البحث:

ينقسم هذ البحث إلى ثلاثة فصول متعلقة بالجانب الحركي أو العملي لموضوع البحث ويعالج في كل فصل مايلي:

الفصل الأول: سنعرف فيه بالهوية والمكونات التاريخية، العسكرية، الجيوسياسية والاستراتيجية للأمن القومي للدولة الجزائرية في مفهومه التقليدي والجديد، المتميز بأنه الأكثر تعقيدا وتعددا في أبعاده في ظل عولمة التدفقات وخاصة التدفقات الأمنية بمعناه الشامل، خاصة بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001م ومرحلة الحراكات والثورات الشعبية لما سمي بـ"الربيع العربي"، منذ 2011 إلى اليوم. وسيتم تحديد مصادر التهديد للأمن القومي ومؤشرات الاستقرار واللااستقرار الأمني للدولة الجزائرية ضمن كل الدوائر الجيوسياسية مع استحضار مصادر تهديد الأمن القومي للدولة الجزائرية.

الفصل الثاني: سنعرف ونحدد فيه المبادئ المرجعية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، والعوامل التي تؤثر فيها وأبعادها السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية أي العسكرية. سندرس كذلك في هذا الفصل الهياكل والفواعل الرسمية "مؤسسة الرئاسة المختزلة في شخص الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية" وغير الرسمية، المساهمة بشكل أو بآخر في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات التأثير الأمني. سنتطرق في هذا الفصل أيضا دراسة مقارنة بين توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في العشرون سنة الأخيرة والفترات السابقة. سنعالج في هذا الفصل الدور الحساس والديناميكية الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في المحيط الجواري، الإقليمي والدولي منذ 1999 إلى 2019 باعتبار الجزائر كدولة نامية، فاعل أمني محوري أعطيت له أدوار كبيرة حتى من طرف الدول الكبرى في ظل مبادرات الشراكة والتعاون مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لمواجهة خطر الإرهاب الدولي والهجرة الغير شرعية.

الفصل الثالث: سنستعرض فيه لمواقف السياسة الخارجية الجزائرية في عهد حكم الرئيس بوتفليقة، تجاه الدول المجاورة والإقليمية التي عرفت تحولات سياسية وجيوسياسية إضافة الى الصراعات والأزمات والقضايا ذات الطبع الأمني على المستوى الأفريقي والعربي والمتوسطي في الفترة الممتدة من 1999 الى 2019، وما أنجر عنها من تدخلات وتحالفات وحتى حروب. ومن خلال هذا الاستعراض سنحاول تحديد إلى أي مدى كانت إدراكات صانع ومتخذ القرار الجزائري لهذه المتغيرات ونقيم مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية في

ظل الرهانات والتوقعات، مراعين ثنائية الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وكيف كان تأثير هذه السياسة على الأمن القومي الجزائري. سنفسر كيف تغير السلطات الجزائرية من سلوك سياستها الخارجية حتى في مبادئها الثابتة وتعاملها المزدوج مع بعض القضايا الإقليمية خاصة لما يتعلق الأمر بالتعامل مع الدول الكبرى، كمثل السماح للطائرات العسكرية الفرنسية التحليق في الجو الجزائري لشن غارات عسكرية في دولة جمهورية مالي المجاورة للجزائر. ولهذه السلوكيات تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري وسنحاول معرفة إلى أي مدى كانت إدراكات صانع ومتخذ القرار الجزائري لهذا التأثير صائبة من حيث المبادئ المرجعية المؤطر للسياسة الخارجية للجزائر ومن حيث استهداف تحقيق جملة من المصالح القومية.

الفصل الأول

الهوية الأمنية والجيوسياسية للجزائر المعاصرة

الفصل الأول: هوية السياسة الأمنية والجيوسياسية للجزائر المعاصرة

تمهيد الفصل الأول:

لكل دولة سياسة أمنية وعسكرية قائمة تستمد روحها من التاريخ والدستور والموقع الجيوسياسي والإستراتيجي. الجزائر كسائر الدول الأخرى لها سياستها الأمنية وهي من أهم الركائز التي تقوم عليها التصوارت السياسية للدولة الجزائرية ؛ أو النظام السياسي الجزائري ؛ داخليا وخارجيا. هذا راجع لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها في ظل المتغيرات والتهديدات التقليدية والحديثة. لفهم السياسة الأمنية الجزائرية يجب فهم مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية ومرجعياتها ذات البعد التاريخي والثوري والقانوني. يظل الترابط قوي بين السياسة الأمنية الجزائرية في محيطها الجواري والإقليمي وبين أمنها القومي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ؛ أسبابه التركة الحدودية الإستعمارية الملغمة، الموقع الجغرافي للدولة الجزائرية، الإظطرابات الأمنية والسياسة في بيئتها الإقليمية وإلى التجاذبات الهويتية والإجتماعية الداخلية. لفهم الترابط بين كل هذه المتغيرات سنعود إلى الماضي صعودا إلى الحاضر؛ إنطلاقا من بيان أول نوفمبر 1954 ؛

ومنه، سأركز في هذا الفصل الأول على الإجابة على أسئلة الإشكالية الفرعي الأول والثاني، والفرضيات الفرعية المرتبطة بها وهي:

" ما هي مكونات الأمن القومي للدولة الجزائرية؟ وما المصادر التقليدية والجديدة والمؤشرات الدالة على جدلتي الاستقرار واللا استقرار للأمن القومي للدول الجزائرية؟"

و**"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"**

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية التالية:

"المفهوم التقليدي للأمن القومي الجزائري هو سلامة التراب الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية لكن في ظل عولمة مفهوم الأمن فإن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في مصادر التهديد الجديدة التي قد تمس بأمنها القومي."

"كلما استوعب صانع ومتخذ القرار الخارجي للجزائر، حقائق الدوائر الجيوسياسية التي تتفاعل حركية السياسات الخارجية للحكومات الجزائرية من خلالها، مانحة في نفس الوقت فرصا وتهديدات مباشرة أو كامنة للأمن القومي الجزائري ؛ كلما كان بمقدورها مواجهة مختلف التهديدات وتحقيق استفادة أفضل من فرص البيئة الخارجية ؛ المعقدة أكثر إنطلاقا من 1999 ؛ لتوجيه أفضل للسياسة الخارجية."

واعتمادا على منهج المسح التاريخي والوصفي. من خلال فهم هذا الترابط ستتضح الهوية الجيوسياسة للجزائر المعاصرة، الشديدة التأثير في الأمن القومي للدولة الجزائرية سواء بالسلب أو بالإيجاب.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي للدولة الجزائرية المعاصرة

المطلب الأول: مبادئ الأمن القومي للجزائر المعاصرة

لكل دولة عقيدة أمنية تبنى عليها فلسفة الأمن القومي. وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي أو عسكري، متؤثرا بعدة عوامل كالتاريخ والإيديولوجية. ويقول الدكتور "حامد ربيع" في هذه العلاقة أن "صياغة قواعد الأمن القومي تتحدد وتتوقف على جهود متضافرة تتفاعل منها مفاهيم العسكريين التي تنطلق من اعتبارات العقيدة القتالية الدفاعية والسياسيين، حيث يكون المحور الأساسي هو الوظيفة الحضارية والإقليمية للمجتمع السياسي [1]".

ويعرف الدكتور "قاسم حجاج" الأمن القومي على أنه "مجموع السياسات العمومية التي تتمحور حول رؤية شاملة نسقية للأمن الوطني، تأخذ في الاعتبار المعالجة الظرفية والجذرية، القريبة والبعيدة المدى، لمجموعة من التهديدات القديمة والجديدة، الداخلية والخارجية، التي قد تهدد بقاء وهوية وسيادة واستقرار ونماء إقليم وشعب ومؤسسات دولة وطنية ما ؛ وتأخذ في الاعتبار عند بنائها مجموعة من المعطيات المتعلقة بالمتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، كالموقع الجغرافي، والقدرات الديمغرافية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية والديبلوماسية والعسكرية، وتوجهات السلطة السياسية التي يناط بها تحديد توجهات سياسات تؤمن الدولة كشخصية اعتبارية سيدة[2]".

من التعرفين السابقين يمكن القول إن الأمن القومي مصطلح شامل ومتعدد الأبعاد والتداخلات، بين السياسات الداخلية والمتغيرات الخارجية، يربط الماضي بالحاضر ومستقبل الدول. كذلك هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية المعاصرة، يرتبط أمنها القومي بمجموعة من الأحداث التاريخية الداخلية والخارجية المترابطة، والتي رسخت مجموعة من المبادئ تعتبر كبوصلة لصياغة السياسات المرتبطة بكيان وأمن الدولة.

تستند السلطات العمومية الجزائرية في إدارة السياسة الخارجية للدولة على عقيدة أمنية تقوم بدورها على مجموعة من المبادئ يلخصها الدكتور "عبد النور بن عنتر" فيما يلي[3]:

1). الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة).

2). الانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

[1] أنظر في: قاسم حجاج، **من محاضرات التنظيم الأمني الإقليمي والدولي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جانفي 2020

[2] نفس المرجع

[3] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي2018. In: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html#a1

3). رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

4). عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل).

5). ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية للنزاعات، وعدم اللجوء إلى القوة، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدًا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.

6). مساندة حركات التحرر والقضايا العادلة.

بقيت السلطات الجزائرية ثابتة على مبدأ عدم التدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر ؛ سواء أثناء الحرب الباردة أو في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. على يبيل المثال وليس للحصر، رفضت الجزائر طلب الاتحاد السوفيتي، لاسيما في نهاية الستينات، منحه تسهيلات عسكرية بحرية كما رفضت في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية. قوبل بالرفض أيضا الإنخراط في التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب 2015 بشرم الشيخ. في محولة من المظلة الأطلسية، على رأسها الولايات المتحدة، لإنشاء قواعد الأفريكوم في الجزائر، قوبل هذا الطلب بالرفض وهو ما يفسر عدم زيارة وزير الدفاع الأمريكي للجزائر منذ 2006 إلى غاية 2020.

على أساس هذه المبادئ ولاسيما منها رفض المظلة الأجنبية، حددت الجزائر الوضعية الاستراتيجية لجيشها؛ إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها على رد العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود؛ واستقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي.

المطلب الثاني: المرجعية التاريخية والدستورية للعقيدة الأمنية للدولة الجزائرية المعاصرة

يعود تبلور العقيدة الأمنية الجزائرية إلى مجموعة من العوامل التاريخية، الايديولوجية والتشريعية أو الدستورية.

تاريخيا، تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية المعاصرة، حيث ساهمت بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ساهم العامل الأيديولوجي ؛ بإنتهاج الإشتراكية ؛ في رسم مبادئ العقيدة الأمنية القائمة على مناهضة الإمبرالية والإستعمار وتمثل هذا في المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و 1976 و 1986 التي كرست هذا التوجه من خلال دور الحزب الواحد في تلك الفترة[1].

إنطلاقا من 1963 إلى يومنا لم تؤثر طبيعة النظام السياسي "الإشتراكية والحزب الواحد – إقتصاد السوق والتعددية الحزبية" على الخيارات الإستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية أو الأدوار الإستراتيجية للجيش الشعبي الوطني الذي يتمحور حول المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمه.

نصت العديد من المواد المدونة في دستور 1996م، المعدل في 2002م و2008م على أهم معالم عقيدة الأمن الجزائري، ومن أهمها [2]:

المادة الأولى: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ. يلاحظ من خلال هذه المادة إقرار المشرع على الطابع الجمهوري الديمقراطي الشعبي للجزائر، كما أقر بحرمة الإقليم باعتبار أن الجزائر هي وحدة لا تتجزأ، وهذا ما تؤكده المادة 178 في بندها الأول، الثاني و السادس بنصها على عدم إمكانية أي تعديل دستوري أن يمس: الطابع الجمهوري للدولة، النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وسلامة التراب الوطني ووحدته، إذ لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني(المادة 13).

المادة 8: يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي : المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعمه؛ المحافظة على الهوية، والوحدة الوطنية، ودعمهما؛ حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي

---

[1] نسيم بهلول ، **العقيدة العسكرية الجزائرية القيادية و الاستراتجية في قرن يتسم الخطورة** ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2018، ص 57

[2] جلال حدادي، **الأمن الجزائري في إطار استراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص ص 60 إلى 62. مع ترك الملاحظة التالية : أنظر دستور 1996 المعدل سنتي 2002م و2008م.

 المواد القانونية الأساسية المتعلقة بالأمن والدفاع المدونة في الدستور الجزائري لسنة 1996م المعدل في سنتي 2002م و2008م هي:

أ. المواد التي لها صلة بالعقيدة: 1، 12، 13، 24، 28، 178؛

ب. متعلقة بالاستقرار و الأمن الداخليين: المواد8، 9، 14، 17، 24، 32 إلى 41،

ج. لها صلة بالإستراتيجية الكبرى: المادة 27.

ملاحظة: هذا التصنيف هو للأستاذ بن ساسي (أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر)، قدم في إطار الدرس الافتتاحي الموجه لطلبة الماستر، تخصص دفاع وأمن، مقياس: الدفاع والأمن الوطنيين في التصور الجزائري ،2013م.

والثقافي للأمة؛ القضاء على استغلال الإنسان للإنسان؛ حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة. تؤكد هذه المادة الطابع الشعبي الذي يرتكز عليه الأمن الجزائري، وذلك من خلال دور الشعب باعتباره مصدر كل سلطة ومالك السيادة الوطنية (المادة 06) والسلطة التأسيسية(المادة07) في اختيار المؤسسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين.

المادة 12: تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، و مجالها الجوي، وعلى مياهها كما تمارس الدولة حقها السيد الذي يقره القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها. تبين هذه المادة النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، و أن من يضطلع بحماية هذه السيادة في الأساس هو الجيش الوطني الشعبي، إذ تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، و تتمثل مهمته الدائمة في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية(المادة25)؛ بالإضافة إلى هذا فإن الدولة مسؤو لة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج (المادة 24)، وعليه فالأمن الجزائري لا يقتصر فقط على تأمين الإقليم، بل يتعداه إلى أمن الأشخاص والممتلكات والمواطنين.

المادة 28: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. أي أن الجزائر تتبنى مبادئ التعايش السلمي على الصعيد الدولي، كما أنها متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري (المادة 27).

كرست الجزائر المبادئ السلفة الذكر بدسترتها وجعلها كقيم مقدسة. فالمادة 26 من دستور 2008م تقول بصريح العبارة أن " الجزائر تمتنع عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها."[1] نفهم مما سبق ان العقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على البعد الدفاعي ولهذا نجد ان الجزائر تبنت إسم وازرة الدفاع وليس القوات المسلحة كما يتعارف عليه في الدول الأخرى، وتبنت مصطلح الطاقة الدفاعية للأمة، فالموقف الجزائري من مسالة المشاركة العسكرية خارج الحدود ثابتة دستوريا، وهذا ما يتجلى في المواد 25-26-27-28 من دستور 2008.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008، المادة 26.

المطلب الثالث: مراحل تطور العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية المعاصرة

منذ الاستقلال الوطني عام 1962، تغيرت العقيدة الأمنية الجزائرية حسب تحقيب الباحث الجزائري سمير قط، على ثلاث مراحل مهمة وهي[1]:

المرحلة الأولى من 1963 إلى غاية 1990: بني الأمن الوطني الجزائري في هذه المرحلة على مقاربة تركز على أن مصدر التهديد الأمني العسكري يأتي ابتداء من من الحدود الغربية خاصة بعيد الحرب التي شنتها المملكة المغربية على الجزائر في سنة 1963 في إطار مطالبة المغرب بحقوق ترابية تاريخية مزعومة في منطقة تندوف وبشار. شكلت حرب الرمال المرتكز الأساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية رغم اتفاقية وقف إطلاق النار النهائية المبرمة في 20 فيفري 1964 ببماكو عاصمة جمهورية مالي، وتحولت المغرب من مساند للقضية الوطنية إلى مصدر تهديد للأمن الجزائري.

ثم توالت الأزمات في ظل الحروب بالوكالة عن القوتين القطبيتين الشرقية والغربية، خلال فترة الحرب الباردة خاصة وأن المغرب كانت له توجهات رأسمالية ؛ بينما القيادة الاستقلالية الجزائرية تبنت التوجهات الاشتراكية، وعالم ثالثية، تحررية، غير منحازة. وإثر اتفاقية مدريد سنة 1975، التي قسمت أراضي الصحراء الغربية ما بين المملكة المغربية ودولة موريتانيا، زاد الشرخ الأمني بين البلدين المغاربيين الجارين المحورين، المتاسبقيسن على السبق باحتلال مكانة الدولة المركز في الإقليم الشمال الإفريقي، حيث دعمت الجزائر القضية الصحراوية. أدى التصارع بين البلدين إلى زيادة النفقات العسكرية خاصة على الحدود الغربية للجزائر.

المرحلة الثانية من 1988 إلى 2001: انتقلت التهديدات في هذه المرحلة من خارجية إلى داخلية، مع بداية الأزمة السياسية ثم تلتها الأزمة الأمنية في الجزائر والتي ترتب عنها موجة من العنف الداخلي الكبير، التي ضربت البلاد بشكل غير مسبوق ؛ حيث أدى توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الانتخابات البلدية والولائية إلى دوامة عنف سياسية وأمنية خطيرة ليزداد تعقيد الأزمة بعد إجبار قيادة الجيش، الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإصدار مراسيم بحل جميع المجالس البلدية.[2]

ومنذئذ، برزت تنظيمات إرهابية متطرفة غريبة عن المجتمع الجزائري، فصار المدنيون وعناصر حفظ النظام العام مستهدفين ولم يعد المشهد الأمني والسياسي واضحا في الجزائر ؛ حيث ظهرت في تلك الفترة

---

[1] سمير قط، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 17 إلى ص 27.

[2] مبروك كاهي، **إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر"حالة شغور مؤسسات الدولة**،" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013، ص 01.

تساؤلات على شاكلة من يقتل من؟ بحيث وجهت أصابع الاتهام حتى تجاه النظام والمؤسسة العسكرية. أصبحت الجزائر مسرحا لعدة تنظيمات مسلحة إسلامية تبادلت الأدوار فيما بينها في فترات مختلفة ضد مصالح الأمن والجيش أو حتى ضد المدنيين أدرجوا ضمن قائمة الأهداف المفضلة لديهم. كانت الجماعات الإرهابية تعتمد على أسلوب حرب العصابات والقتل الهمجي وعلى فتاوي تكفيرية مما دفع الجيش إلى الاعتماد على مقارات عديدة حتى يتمكن من اختراق هذه الجماعات الإرهابية وتفكيكه من داخلها وعزلها عن عضها البعض.

إن الأزمة التي عرفتها الجزائر برهنت أن أمن الجزائر أصبح واسعا وشاملا وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل تعداها كذلك إلى المخاطر الأمنية الجديدة لاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، وأن العدو ليس خارجيا فقط بل كذلك بنيويا داخليا ناتج عن فشل الدولة على مستوى التنمية والعجز الديمقراطي الذي ينتج مثل هذه الظواهر المرضية المدمرة.

المرحلة الثالثة من سبتمبر 2001 إلى 2019: أصبحت فيها العقيدة الأمنية أكثر نضجا خاصة مع تعافي الجزائر نسبيا من أزمتها والدخول في مرحلة جديدة من الإرهاب الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 أين تشكلت جبهة دولية لمحاربة الإرهاب كانت الجزائر طرفا فيها. أصبحت العقيدة الأمنية الجزائرية قائمة على الشراكة الأمنية مع أطراف دوليين، خاصة مع الانفتاح على الحلف الأطلسي والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ومنه أصبحت الجزائر هي الأخرى معرضة للتهديدات اللاتماثلية. فقد دخلت إلى دائرة تهديد الأمن الجزائري مخاطر جديدة بخصوص الإرهاب سواء الداخلي أو الإقليمي في المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، دون أن نهمل استمرار تهديد الجبهة الغربية ما دامت الكثير من القضايا العالقة بين الجزائر والمغرب لم تحل بعد، خاصة قضية الصحراء الغربية.

إنطلاقا من 1963 إلى يومنا لم تؤثر طبيعة النظام السياسي "الإشتراكية والحزب الواحد – إقتصاد السوق والتعددية الحزبية" على الخيارات الإستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية أو الأدوار الإستراتيجية للجيش الشعبي الوطني الذي يتمحور حول المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمه.

المبحث الثاني: التهديدات الداخلية للأمن القومي للجزائر المعاصرة

المطلب الأول: تهديدات الاستقرار السياسي للأمن القومي للجزائر المعاصرة:

مر النظام السياسي الجزائري بمرحلتين سياسيتين أساسيتين، الأولى هي مرحلة الأحادية الحزبية التي اتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب لطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع ومرحلة ثانية اتسمت بالتعددية.

فمنذ الاستقلال عام 1962، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية، وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دورها ظل محدودا في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية الحزبية.

فقد جاء في دستور 1963 في مادته 23 بأن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطليعة الواحد في الجزائر الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب الحرب التحريرية وضمان مواصلة الثورة[1]. إستمر تكريس نظام الحزب الواحد في النظام الجزائري في دستور1976 في مادته 94 بأن" يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986.

رغم أن النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي ظهرت أحزاب سياسية معارضة من صلب القيادة الثورية تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها الراحل "حسين أيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وناضل من أجل نظام ديموقراطي يكرس التعددية الحزبية[2]. لكن النظام السياسي الجزائري لم يترك المجال للتداول على السلطة، وعدم قبول أي منافسة بالتخلص من منافسيه بطريقة سلمية، وفي بعض الأحيان بطرق عنيفة، وهو مايؤكده المؤرخ الجزائري "محمد حربي" في صفحاته الأخيرة من كتابه "**1954، الحرب تبدأ في الجزائر**" [3]. وهنا يكمن التساؤل حول النظام السياسي الجزائري ؛ والذي طرحه الباحث الأمريكي **« William B. Quandt »** ويليام .ب. كوانت سنة 1961، كيف لثورة أن تصبح دولة[4]. بمعنى آخر كيف لجبهة تحريرية أن تصبح حزبا واحدا حاكما؟

---

[1] عمار عباس، **الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3 و 4 ديسمبر 2016**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. على الرابط : http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.html

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، 1990، ص 48.

[3] Mohammed harbi, **1954 la guerre commence en Algérie**, édition barzakh, Alger, 2005. Livre apparu en 1884. Pp 181-192.

[4] William B. Quandt, aterview intitulé « **L'Algérie doit réussir sa prochaine transition du pouvoir** », interviewer par Mohsen Abdelmoumen, date de publication : Vendredi 20 mai 2016, date de consultation : 4 Octobre 2020, à consulter sur le lien, in: https://www.palestine-solidarite.org/analyses.mohsen_abdelmoumen.200516.htm

ولكن بعد حوالي ثلاثين سنة من حكمه التسلطي الريعي، نشأت أزمة سياسية شديدة أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، كأحد آثار الصدمة النفطية الأولى. فقد كانت هذه الأحداث عبارة عن بداية مسلسل تطور الأزمة الجزائرية بسبب الأوضاع العامة لحياة المواطن، وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ظاهرة الرشوة والاختلاسات وتلاشي القيم الوطنية التحريرية والإنتاجية، ولا شك أن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن هذه الأزمة مما أظهر الدولة عاجزة عن التحكم بزمام الأمور[1].

بالرغم من أن أحداث 5 أكتوبر 1988 مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري ؛ بحث كرس دستور 1989 الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي ؛ لم يمنع ذلك الجزائر من الإنفلات الأمني والإنحدار نحو العنف المسلح إنطلاقا من 1992 كنتيجة لتوقيف المسار الانتخابي سنة 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يوحي هذا أن فكرة التعددية والتداول على السلطة أمر مفروغ المحتوى، وأن التداول محتكر من طرف الفئة الحاكمة ولم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة. والدليل على ذلك التعديل الدستوري لسنة 1996 أين تم توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد إلى مجال عمل السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية والعسكرية على حياب صلاحيات السلطات الأخرى[2].

يعتبر العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية تهديد للأمن القومي للدولة الجزائرية وذلك لعجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني. حيث سيطرت هذه النخب بدعم من المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية لفعاليات المجتمع والمعارضة[3].

حتى في عهد الانفتاح الديمقراطي، بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الأحزاب، حيث نجد انحصار المشاركة السياسية التي أصبحت موسمية وظرفية ترتبط فقط بالمواعيد الانتخابية، واتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام شعبي بما يجري في المجتمع السياسي، ما أدى إلى بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات المزورة بشكل متواصل وبمختلف الأساليب.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 78.

[2] أنظر في المواد 91 و92 من دستور 1996 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 على موقع الجريدة الرسمية : https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[3] Hassan Remaoun, Lectures dans «**L'Etat Algérien Protagoniste de la crise** », In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contre champs, de Jocelyne Cesari, N° 70-71, 1995». Octobre 2000. in: https://journals.openedition.org/insaniyat/8088.

إن الاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية الوطنية والمحلية، أدى إلى غياب القنوات الوسيطة بين المواطن والدولة كذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد إجراء شكلي وأداة لتزكية المرشح ولا أكثر.

إن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار، سواء في الأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم الراشد فيها وبالتالي الاستقرار الأمني الداخلي. لا يمكن أن ننكر أن عدم الإستقرا السياسي راجع كذلك إلى التأثير القوي لكبار المسؤولين العسكريين على القادة السياسيين من عهد الرئيس بن بلة حتى عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، الأمر الذي شكل عند هذا الأخير تحد لتطوير المنظومة العسكرية مع خد نفوذها في المتظومة السياسية[1].

المطلب الثاني: تهديدات الأمن الاقتصادي للأمن القومي للجزائر المعاصرة

ما يلاحظ في بنية الاقتصاد الجزائري هو هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الإستراتيجي منذ الإستقلال، حيث مثلت المحروقات 96,6 % سنة 2010، 97 % سنة 2017 و98 % سنة 2019 من إجمالي الصادارت[2]، مما يشكل خطرا في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار البترول وهو ما حدث بالفعل بعد الهبوط الكبير والحاد لأسعار النفط منذ نهاية سنة 2014 أين شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تقشفية خوفا من حدوث أزمة اقتصادية وهذا راجع لعدم بناء مشاريع تنموية تقلص من اعتمادها الكلي على المداخيل النفطية، ما يجعل الجزائر نقصة الإستقلال إقتصاديا ودائمة التبعية للخارج حتى في مجال المواد الغذائية.

رغم الإصلاحات الهيكلية والمالية والمخططات التنموية ؛ خاصة في عهد الريسين الأسبقين هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة ؛ لم ترقى الجزائر إلى عمق الإصلاحات الحقيقية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتيجة غياب الإستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة، فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري بل تصل إلى درجة التهديدات المشكلة لخطر ليس فقط على توازناتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية بل يصل هذا الخطر إلى درجة تهديد أمنها القومي في حد ذاته.

إن الإعتماد على الاقتصاد الريعي بشكل شبه مطلق إلى درجة أن أكثر من 60 بالمائة من حجم الميزانية تأتي من أموال وعائدات الجباية النفطية والغازية، وما يتراوح بين 96 إلى 98 بالمائة من صادرات الجزائر

[1] William B. Quandt, Les vrais défis de Bouteflika, article publié le décembre 13, 2009 · Mis à jour juin 4, 2018, Brookings et Jeune Afrique. Traduit par Tarek Moussa.

[2] عائدات المحروقات الجزائرية. موقع الجزيرة نت

الخارجية عبارة عن محروقات ومواد أولية خامة يخلق جو مناسب للتبعية وفي ظل أزمة انهيار أسعار النفط سيقود نحو أزمة اقتصادية وطنية ثم اجتماعية ثم سياسية فأمنية.

كل ذلك جري ويجري في ظل اتجاه ثقيل تصاعدي للمؤشر الديمغرافي الذي أشر لبلوغ عدد سكان الجزائر حوالي 43,9 مليون نسمة في الفاتح جانفي 2020، مقابل 43,4 مليون نسمة في الفاتح جانفي2019 حسب الديوان الوطني للإحصائيات. وعلى أساس هذه الوتيرة من النمو لسنة 2019 فإن العدد الإجمالي للسكان المقيمين قد يبلغ 44,7 مليون نسمة في الفاتح جانفي 2021 حسب توقعات الديوان[1]. في ظل تزايد عدد سكان الجزائر مما يعني ضرورة زيادة معدلات الاستيراد لمواجهة طلباتهم وتراجع إيرادات البلاد بسبب تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي وإحتمالية الدخول في مرحلة من الضعف العام[2]. قد تؤدي أزمة كهذه إلى وضعية الاستدانة الخارجية ومن ثمة إعادة الهيكلة والوقوع تحت وصاية النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه القوى العظمى الغربية. هذه التبعية ستفقد الجزائر إستقلالية قرارها السيادي على المستوى الخارجي، وهذا ما تحجج به المسؤولون الجزائريون حين تم التوجه نحو التمويل غير التقليدي في 2017.

المطلب الثالث: تهديدات الأمن الاجتماعي للأمن القومي للجزائر المعاصرة:

نقصد بالتهديدات الداخلية التي تتعلق بالأمن الثقافي والاجتماعي المترسخة في أعماق عناصر الهوية وهي اللغة والدين.

تتميز الجزائر بقوة بشرية تعتبر الأولى في المنطقة المغاربية بتقريبا 44 مليون نسمة وأكثر من ذلك أنالفئة الغالبة 70% من الفئة الشبابية دون الثلاثين سنة، إضافة إلى التجانس الديني والإثني واللغوي من وحدة الدين، اللغة والإثنيات فأغلبية الجزائريين مسلمون يتبعون مذهبا واحدا، ما عدا أقليات مذهبية إسلامية إباضية وحنفية. إثنيا نلاحظ فيه أمازيغ وعرب. أما لغويا فنلاحظ أن فيه لغتين وطنيتين العربية والأمازيغية، فضلا عن الإرث اللغوي الفرنسي لدى بعض النخب ؛ فمن المفترض أن هذا التجانس المذهبي والطائفي واللغوي شبه الكامل يمنح الجزائر استقرارا ثقافيا نسبيا أكبر من غيرها من الدول العربية والمغاربية، ويعزز الروابط مع الدول الإسلامية والعربية خاصة المغاربية منها.[3]

---

[1] تعداد سكان الجزائر لسنة 2020. موقع الإذاعة الوطنية، على الرابط :
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200511/193391.html

[2] اسماعيل بن قانة، **الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية**، مجلة الباحث، ع 80، 2010، ص 34.

[3] –ناصر بوعلام، **دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل2006–2014**، مذكرة ماجستير في دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2016، ص56.

رغم ما تقدم، غالبا ما كانت الهوية من أسباب عدم الاستقرار الداخلي في الجزائر لدواعي تاريخية ميزها التنوع الثقافي، فإلى جانب الثقافة واللغة الأمازيغية الأصلية للجزائر والثقافة العربية الوافدة مع الفتح الإسلامي ترسخت الثقافة الفرنسية وأصبحت تستخدم في العديد من أوجه الحياة، هذا التنوع أصبح يشكل أزمة للهوية عندما استخدمه التيارات المتصارعة على الحكم لإقصاء بعضها[1]. وهذا يؤدي إلى زيادة التهميش الاجتماعي وبروز ظاهرة الاغتراب ونمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي.

من أبرز الأزمات الإجتماعية في الجزائر مشكلة الهوية الامازيغية والتي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية، أدت بها إلى الانخراط في أحداث عنف خاصة في منطقة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة مثل ما حدث في1980 و2001 وكذلك المواجهات الطائفية التي شهدتها منطقة غرداية.

وتبقى المسألة اللغوية في الجزائر محصورة في ذلك الخلط بين اللغة الفرنسية والخلط بين التعريب واللغة الجزائرية، وأخيرا الخلط بين التعريب والأسلمة. ستظل مشكلة اللغة مطروحة ما دام الخلط مستمرا وما دامت النخبة الحاكمة عاجزة عن بناء أمة تستند بشكل متوازن على موروثها التاريخي الإسلامي والعربي والبربري[2].

إن التعاطي بسهولة مع الإشكاليات الهويتية والمفارقات الاجتماعية يغذي الحركة التمردية التي قد تصل بالمطالبة بالإنفصال. محاولة الانفصال معناه إثارة فوضى عارمة والتي تخدم الجماعات الارهابية، وتسمح لها باعادة انتشارها، مما يمهد بإقامة دولة داعشية في شمال افريقيا انطلاقا من الجزائر، وهذا المخطط يعتمد على ركيزتين، وهما تضخيم الحركات الانفصالية في كل مناطق البلاد، وبشكل أخص منطقة القبائل ومنطقة مزاب ومنطقة الهقار، بعدم معالجة المشاكل الاجتماعية والهويتية، مما يدفعهم الى ردود فعل عاطفية، فتتضخم وتتقوى الحركات الانفصالية، أما الركيزة الثانية فهي الجنوب الجزائري المهمش اجتماعيا، فتنظيم داعش بصدد التجمع في الساحل الافريقي، وإحتمالية الإختراق تصبح أسهل مع الكم الهائل للهجرات غير الشرعية التي تعبر الجزائر رغم كل الترسانة الحدودية العسكرية.[3]

---

[1] عبد السميع بوساحية، **التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 2005–1989 دراسة مقارنة** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ،2006، ص 3.

[2] صالح زياني، أمال حجيج، **الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري التهديدات، السياسات والأفاق**، المجلة الجزائرية للاتصال، ع 21، قسم علوم الاعلام والاتصال وقسم العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، ص 78.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. الجزائر، دار المعرفة، 1999.

المبحث الثالث: تهديدات الأمن الوطني في دوائره الجيوسياسية

جاء في ديباجة دستور 1996م، المعدل في 2002م و2008م بأن [1]: "الجزائر، أرض الاسلام، وجزء لايتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية..." من هنا يمكن استنتاج أهم دوائر الأمن الجزائري وهي كل من: الدائرة الاسلامية، المغاربية، العربية، المتوسطية والافريقية، ويرى الأستاذ عبد النور بن عنتر بأن كل هذه الدوائر تتقاطع في أبعاد استراتيجية[2].

ومنه، يلخص الباحث "منصور لخضاري" امتدادات الجزائر الجيوسياسية إعتمادا على المسح الجغرافي كما يلي[3]:

1- **امتداد قاري:** يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، وهو الفضاء الذي يحوي في إطاره امتدادين فرعيين مهيمنين ما يجعلهما يبرزان كامتدادين قائمين بذاتيهما هما: - **امتداد مغاربي-** يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم على الامتداد الطبيعي.**-امتداد على دول الساحل الإفريقي-** وهو البعد الذي أملى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها الجزائر طبيعيا واجتماعيا بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل من جهة، وما يشكله **"الطوارق"** من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري الاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية .

2- **امتداد إقليمي:** يتمثل في الانفتاح على حوض المتوسط، وهو الامتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الوقوع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

3- **امتدادات روحية:** تتمثل في الانتماء إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء الديني، والمعبر عنه مؤسساتيا عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.[4]

المطلب الأول: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة العربية والمغاربية

إن موجة الإضطرابات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية منذ أواخر 2010 كان سببا في انتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي وزيادة امن حدة الأزمات الأمنية التي كانت تشهدها من قبل منطقة

[1] دستور 1996 المعدل سنتي 2002م و2008م. الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996،
in: https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[2]- عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي2018، ص ص49،50.

[3] منصور لخضاري، **الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**. مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، بيروت، 2012، ص11

[4] نلاحظ أن هذا التصنيف للامتدادات الاستراتيجية للدولة الجزائرية المعاصرة، غير شامل ولا دقيق، فالامتداد الإقليمي يشمل أيضا الإقليم الشمال الإفريقي والإقليم الساحلي، فضلا عن الإقليم العربي، والإقليم المتوسطي.

الساحل الإفريقي، كالأزمة الليبية وما تبعها من تدخل أجنبي لإسقاط نظام القذافي والثورة التونسية التي مهدت لصعود التيار السلفي وظهور خلايا إرهابية أصبحت نشطة في ظل الفوضى المنتشرة والفراغ الدستوري. من الجانب المصري، أدت المرحلة الانتقالية المصرية إلى ظهور تيارات سلفية متشددة و ظهور العديد من الجماعات الإرهابية. أثناء هذه الفوضى السياسية، تنامت العلاقات بين مختلف الجماعات الإرهابية إنطلاقا من المشرق العربي، كالعراق وسوريا، وصولا إلى المغرب العربي ومنطقة الساحل[1].

أدى الحراك الثوري في العديد من دول المنطقة العربية وما جرى في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، والبحرين وصولا إلى سوريا والعراق إلى تنامي ظاهرة الإرهاب وإنتشار تنظيم الدولة الإسلامية.

لقد امتدت التداعيات الاستراتيجية لتشمل منطقة المغرب العربي في ظل التدهور السياسي في ليبيا والتوتر وحالة عدم الاستقرار المستمر في النظام التونسي حيث كشفت تقارير أمنية تونسية أن جماعة" أنصار الشريعة" التونسية أشرفت على سلسلة اجتماعات مع قيادات داعش التونسيين والليبيين العائدين من سوريا بحضور قيادات من جماعة أنصار الشريعة الليبية لتأسيس ما يسمى ب "دامس" الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي خلفا لتنظيم الإرهابي[2]. وفي المقابل اجتمعت في منطقة درنة الليبية قيادات من داعش وأخرى من أنصار الشريعة بشقيه الليبي والتونسي بهدف تأسيس جماعة مغاربية تعمل تحت إمرة داعش الأم وتكون مهمتها الأولى توحيد مختلف الجماعات الجهادية في بلدان المغرب العربي على أن يكون مركز القيادة في ليبيا واتخاذ ليبيا كمحور تصدير الأزمات إلى تونس والجزائر، بعد الكشف عن وصول 5 آلاف مقاتل من داعش إلى ليبيا لإشعال صراعات في المنطقة بغرض تشكيل قوس للأزمات في منطقتي غرب وشمال إفريقيا وإنتاج السيناريو العراقي في المنطقة، أي فتح جبهة تمتد من مصر إلى نيجيريا، وحركة أنصار الشريعة في ليبيا وتونس هي من تتولى شن الهجمات داخل تونس وعلى الحدود الجزائرية التونسية والليبية[3]. في عام 2018، نجحت صحيفة "صنداي تايمز("The Sunday Times) في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن جماعة "بوكو حرام" استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح الليبي إلى نيجيريا عبر التشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض جو، كما مكن السلاح الليبي القاعدة في بلاد

[1] زكريا بودن، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010 / 2014** ، مذكرة تخرج ماجستير، تخصص علاقات دولية ودرايات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 ، ص 98.

[2] آندرياس بيكر/ إبتسام فوزي، **من المسؤول عن تمويل داعش**، مجلة القدس العربي، العدد 27، جوان 2014، ص 11.

[3] حسين بهاز، **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش: التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية** ،" الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، م12و13 نوفمبر 2014.

المغرب الاسلامي، وحركات التمرد التارقية في شمال مالي، ما أعقب دخول القوات الفرنسية والافريقية في مالي بحجة محاربة الإرهاب والحد من إنتشار السلاح.

خريطة رقم 01: القاعدة وداعش ..خارطة الانتشار والتهديدات العالمية

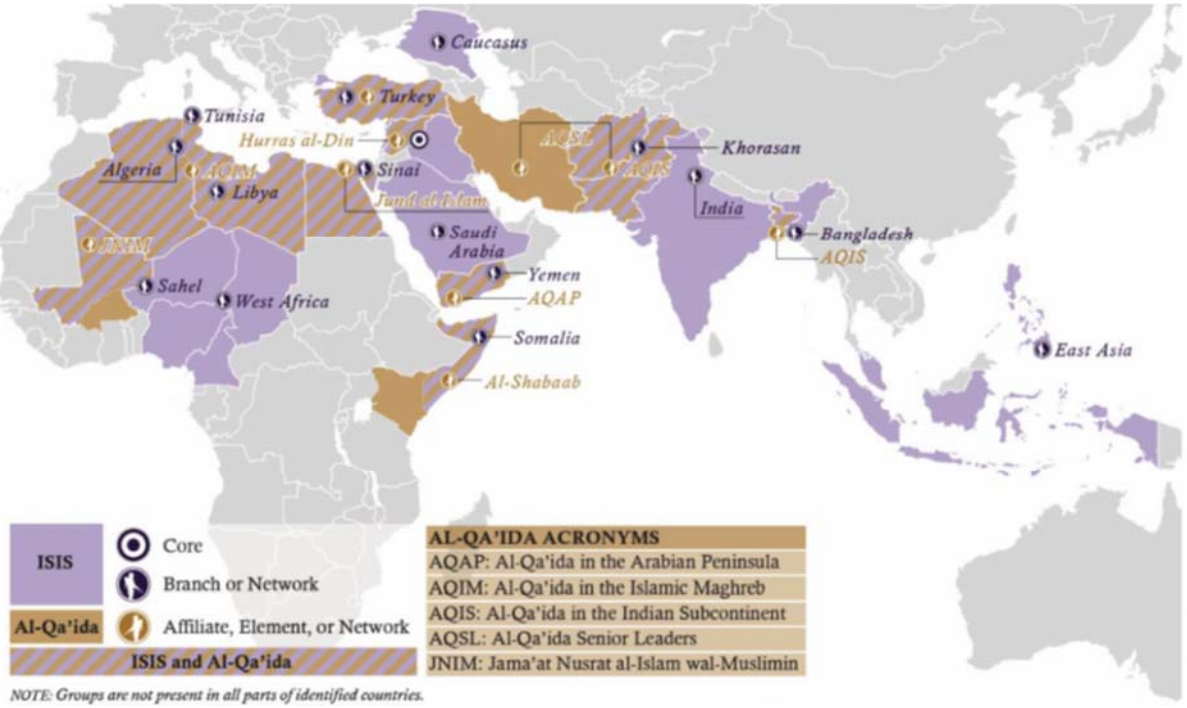

المصدر: **توماس جوسكلي**، القاعدة وداعش ..خارطة الانتشار والتهديدات العالمية، مقال منشور في 2019 على الموقع التالي: https://alwatanalarabi.com

حتما أدى هذا الانهيار السياسي والأمني في بعض الدول العربية والمغاربية ؛ التي خلت الطريق أمام الجماعات الإرهابية كي تتنظم وتنتشر ؛ إلى فوضى عارمة من إنتشار للسلاح وتوترات أمنية في كل الأراضي العربية. كل هذه المستجدات تهدد الأمن القومي للدولة الجزائر في محيطها الجواري بسبب عدم تحرك الجزائر بالقدر الكافي إستراتيجيا وعسكريا لفرض الاستقرار أو على الأقل صد التهديدات الأمنية في إقليمها الجواري، من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر غياب بعض الأطراف كالمملكة المغربية في ردع الإرهاب في المنطقة عبر تعاون إقليمي وجواري من أسباب إنشار الإرهاب على الأقل في منطقة المغرب العربي[1].

[1] Tewfik Hamel, « **L'Algérie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb**: **Nœud gordien et Dilemme cornélien** » ,in : Magazine of political studies et International Relations, n°1 ,Janvier 2015,p.153

يرجع غياب التناغم بين المملكة المغربية والجزائر إلى حرب الرمال، عند محاولة المغرب ضم أجزاء من الجنوب الغربي للإقليم الجزائري، عبر التصعيد العسكري سنة 1963م، خصوصا بعد اكتشاف الحديد في منطقة تندوف، جعل من المغرب أهم مهدد مباشر للأمن القومي الجزائري في المنطقة. في عام 1967م قام المغرب بطرح النزاع على الأمم المتحدة إلا أن مفاوضات أيفران في 15 جانفي 1969م ثم مفاوضات 27 ماي 1970م وبعدها مفاوضات جويلية 1972م والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية تنص على اعتراف المملكة المغربية للجزائر بتندوف[1]. في سنة 1975، ثم تتوتر العلاقات أكثر مع الاحتلال المغربي للصحراء الغربية. فالجزائر تعتبر هذا مشكلا أمنيا أساسيا ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، رغم غياب مواجهة مباشرة بين الجزائر والمغرب. تهديدا للأمن القومي الجزائري بالنظر لكونه مصدرا أساسيا للتوتر في المنطقة بسبب حدة التنافر بين المغرب والجزائر، كما يبقى مصدرا أساسيا لتهديد أمن الجناح الغربي الجزائري[2].

يعتبر التنافس الجزائري المغربي محددا أساسيا للدائرة المغاربية في العقيدة الإستراتيجية والأمنية الجزائرية، بسبب التعارض الحاصل بين إرادتهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كل منهما في نفسها قوة إقليمية في مقابل دول جوارهما وبالتالي هي الأجدر بالزعامة[3]. وهذا مايفسر التسابق الرهيب نحو التسلح بين البلدين.

عموما إن طبيعة التنافس والصراع بين المغرب والجزائر تعد من أطول الصراعات والنزاعات العربية والتي تم تغذيتها من قبل أطراف تحاول بشتى السبل لاستغلال الصراع القائم من أجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية واقتصادية خاصة، هذا ما جعل المنطقة لعبة شطرنج تحرك وفقا لفائدة الدول الكبرى كلما اقتضت الضرورة لذلك، إذ تم تسوية أغلبية المطالب في مشكل الحدود إلا النزاع المغربي الصحراوي.

المطلب الثاني: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المتوسطية

شكل الفضاء المتوسطي على مدار التاريخ منطقة تماس وجذب جيوحضاري وتاريخي ارتبطت بمتغيرات السيطرة والنفوذ وصولا إلى مظاهر التعاون والتنسيق.

[1] محمد ادريس، **مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010، ص 30.

[2] Jean-François Daguzan, **La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?**, Article publié dans Politique étrangère, vol. 80, n° 3, automne 2015, P 39.

[3] Tewfik Hamel,**OP** ,p.152

عادة ما يتهم جنوب المتوسط بأنه مصدر لتهديد شماله لكن بحكم تجارب الاستعمار يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدرا للتهديد بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة، ثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار[1].

فهذه العوامل وأخرى ترجح فرضية السعي الأورو-أطلسي إلى الهيمنة على المنطقة وهو ما تؤكده كذلك محاولات الضفة الشمالية للمتوسط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسطية وفقا لأطروحات ومقارباتها وطبقا للقيم، المعايير، البنى والمؤسسات الغربية بداعي جلب الاستقرار والسلم لهذه المنطقة المضطربة.

تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري لدواعي مرتبطة بخطر نزع السلاح والحد من التسلح والرقابة الشديدة المفروضة على الضفة الجنوبية للمتوسط، وإحتكار التهديد من طرف القوى الأورو-أطلسية وعدم القدرة على مواجهته.

وفي هذا الصدد، تشير بعض التحليلات إلى أن الحوار الأمني الذي شرعت فيه أوروبا مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي-الأمني لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية أو عبر مختلف الأطر الأمنية التعاونية الأخرى يهدف إلى زيادة الترقب على المستوى العسكري وكبح تطور الدول العربية العسكرية.[2]

من جهة أخرى، هناك قواسم تهديد أمنية مشتركة بين االضفة الجنوبية عموما، والجزائر خصوصا، والضفة الشمالية للمتوسط. خاصة في ظل بروز فواعل وأخطار أمنية غير وطنية تشكل اهتماما ورهانا متوسطيا مشتركا كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...تحتم إيجاد أطر بنيوية وهيكلية للتعبير عن التعاون المتوسطي، خاصة وأن إرساء الأمن في المتوسط يبقى مسؤولية تضامنية وتشاركية في إطار أمننة الإقليم المتوسطي[3].

يشكل الإرهاب والهجرة غير الشرعية خطرا جديا في حوض المتوسط، تغذيه التوترات السياسية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية. وله انعكاسات وخيمة على أمن دول المتوسط واستقرارها.

بينما كانت الجزائر في مواجهة الإرهاب في مرحلة العشرية السوداء، اعتقدت بلدان المغرب العربي والضفة الشمالية للمتوسط أنها محصنة اتجاهه، إلا أن الاعتداءات التي ضربت مدينة مدريد الإسبانية في 2004، وحادثة الإستلاء على الطائرة الفرنسية من طرف جهاديين جزائريين في 1944، وإعتداءات مدينة جربة التونسية في 2002، الدار البيضاء المغربية في 2003 ومدينة لمغيطي الموريتانية في 2005 ؛ والأمثلة

---

[1] Jeans-robert henry، **la méditerrané occidental enquête d'un destin commun**، l'année du Maghreb، paris :2004, consulté sur le lien suivant : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/273.

[2] أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

[3] منصور لخضاري، **الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**. مرجع سابق، ص17.

جد كثيرة ؛ وضعت حد للمبررات التي كانت تستند عليها أنظمة هذه الدول بأنها محصنة ضد الإرهاب. بل إن سنة 2006م وبداية سنة2007م عرفتا تقوية التحالف بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي من جهة، وبين هذه الجماعات والقاعدة من جهة أخرى. خاصة بعد انضمام رسمي لـ(GSPS) إلى منظمة أسامة بن لادن رسميا في 11-09-2006، أي في الذكرى الخامسة للاعتداءات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت تم الاعلان عن تحذيرات جديدة من طرف القاعدة باستهداف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكل "الأنظمة الفاسدة المتواطئة مع الكفار"، أي أنظمة الدول المغاربية[1].

يظل الإرهاب في منطقة المتوسط وبالخصوص في منطقة المغرب العربي تهديدا حقيقيا لأمن الجزائر، ومواجهته يتطلب حلولا شاملة، وتعاونا متعدد الأطراف على المستوى المغاربي ؛ أين لا تبدي المملكة المغربية نية حقيقية للتعاون في قضايا ذات مصير أمني مشترك ؛ وعلى المستوى الأوروبي ؛ بعيدا عن المساومات الأمنية والمساس بسيادة الدول.

مع تنامي التهديدات الإرهابية على الدول الأوروبية، قامت هذه الأخيرة بوضع قيود على حركة الأشخاص القدمين من الضفة الجنوبية للمتوسط. مع هذا التشديد تفاقمت الهجرة غير الشرعية بسبب الوضعية الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية الصعبة التي عرفتها دول إفريقية ومغاربية والجزائر خاوصاة منذ بداية التسعينات.

أثرت الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري من خلال تحول الجزائر من منطقة عبور إلى بلد مصدر للهجرة غير الشرعية، وهذا ما يحمل في طياته الكثير من الدلالات الخطيرة كتحالف الهجرة غير الشرعية مع الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية.

تعتبر دول الضفة الشمالية أن جنوب المتوسط هو أساس وملجأ الظاهرة الإجرامية ومنطقة لانطلاق أعمالها وخطر على أوروبا. ولهذا إنطلاقا من سنة 1999، شددت دول جنوب أوروبا حركة تنقل الأشخاص إليها وحملت المسؤولية الأنظمة السياسية لدول شمال إفريقية بجعلها أنظمة "مناولة" تعمل لصالح أوروبا مقابل إمكانيات مالية[2].

رغم أن مصادر التهديد تنطوي بوضوح تحت التهديدات اللاتماثلية إلا أن النظرة الغربية دائما تحمل دول الضفة الجنوبية المسؤولية بخصوص مخاطر الإرهاب، انتشار السلحة وما يرافقها من جرائم المافيا والهجرات

[1] Aomar Baghzouz, **Le Maghreb**, **le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité**. L'Année du Maghreb [En ligne], 2007, mis en ligne le 07 juillet 2010, consulté le 05/07/2020 sur le lien : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/397

[2] Salim Chena, **L'évolution des enjeux géopolitiques favorise-t-elle une hégémonie algérienne au Maghreb ?**. article publié sur le site AFRI. Volume XII, 2011, P 5.

غير الشرعية. ما يجعل الجزائر تتعرض لظغوطات أمنية في المنطقة المتوسطية، تحت مساومات الدول الأوروبية معرضة لذلك إستقلالية سيادتها والحفاض على أمنها القومي في بعديه الأمني والإقتصادي، بإعتبار أن أوروبا أول شريك إقتصادي للجزائر.

المطلب الثالث: تهديد الأمن الوطني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي

يقصد بالساحل الإفريقي تلك المنطقة شبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من جمهوريات الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو فالسنغال عبر موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا. أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، و20 درجة شمال خط الاستواء، على مساحة تقدر بـ 5,4 مليون كلم2، ويسكنها أزيد من 6 ملايين نسمة[1]. إن هذه الديناميكية الجيواستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي، صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، وكنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، في رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، بحصره بين منطقة شمال إفريقيا وغربها[2].

خريطة 02: خريطة لدول قلب الساحل الإفريقي الخمسة.

المصدر: https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2940120/1

[1] Voir in : définition du mot: Sahel, site Agora Encyclopeadie, Canada, in: http://agora.qc.ca/Dossiers/Sahel in : https://political-

[2] على الرابط : encyclopedia.org/dictionary

إن الجزائر كفاعل إقليمي ترى في الساحل الإفريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية والتي تشمل كل من مالي، النيجر وموريتانيا على الأخص. نظرا لصعوبة حصر المجال الجغرافي لمنطقة الساحل تعتبر دول أنها أساسية مركزية أو دول قلب الساحل الإفريقي وهي النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا وبوركينافاسو ودول أخرى توصف بمحيط المركز وهي الجزائر، ليبيا وموريتانيا شمالا ودول غرب إفريقيا جنوبا[1].

تعرف منطقة الساحل تنامي التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة ما دفع كا من مالي، النيجر، موريتانيا، والجزائر إلى إنشاء مجلس رؤساء أركان دول الساحل في تمنراست في 2009، ولجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال اجتماع تمنراست في أفريل2010[2]، وهو ما يتوافق والإدراك الجزائري للبيئة الجيوأمنية للساحل الإفريقي.

ما يميز المنطقة هو غياب الاستقرار ما يشكل تهديدا مباشرا على لأمن الجزائري بدرجة أولى وأمن المنطقة المغاربية عامة وهذا راجع إلى الإنكشاق الأمني للمنطقة من الغرب والشرق وما بينهما لشساعة الصحراء الجزائرية. من الشرق، الحرب في ليبيا والعملية الانتقالية التي تبقى متعثرة وما ينجر عن هذا من تحديات تأمين الحدود إضافة إلى الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة. من الغرب، العامل الموريتاني الذي يوجد في اتصال مباشر مع الحدود الجزائرية من جهة ودولة مالي من جهة أخرى، ما يوحي بحرية انتقال السلاح والإجرام المنظم والجماعات الإرهابية بين هذه الدول. ثالثا امتداد الصحراء الجزائرية جنوبا، بتوسط الرواقين الشرقي والغربي، رغم متانة الحصن العسكري في الحدود الجنوبية، خاصة مع دولة مالي التي تعتبر امتداد جغرافي واستراتيجي للجزائر في المنطقة، وما أزمة تيقنتورين عام 2013، إلا أفضل مثال لتوضيح حالة الهشاشة التي تعيشها الجزائر في جنوبها وعمقها الصحراوي[3].

تمثل إذا منطقة الساحل بالنسبة للجزائر عمقها الاستراتيجي، وحزامها الأمني ومعبرها الحيوي إلى القارة السمراء، وبالتالي فأي تهديدات أمنية تمس هذه المنطقة فإنها بالضرورة تهدد الأمن الجزائري. فحسب تقرير للباتاقون، سنة 2011، يحصي أن الجزائر توضف إمكانيات جبارة وتغطي لوحدها عسكريا 60% من

---

1 عمورة أعمر، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي : مقاربة جيوأمنية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 15

2 رضوان جربي، **لأجل تمتين التعاون الإقليمي** ، مجلة الجيش، العدد 475، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

3 عبد النور بن عنتر ، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة «لمغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،17-18 فيفري 2013، ص 2.

التهديدات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل[1]. ما يدل على أن الجزائر تعطي أهمية بالغة للمنطقة لحسساسيتها الجيوأمنية.

يمكن تلخيص التعقيدات والتهديدات الأمنية في المنطقة في ثلاث نقاط وهي:

أولا– أزمة الطوارق

تعتبر أزمة الطوارق موروثا إستعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول، بسبب التقسيمات الجغرافية للصحراء من طرف المستعمرين الأوروبيين التي لم تراع الحدود الأنثروبولوجية والعرقية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية والطوارق في حالة الجزائر.انقسم الطوارق إلى موقفين. موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، وحتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود. وموقف رافض لواقعهم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى لكن الجزائر كانت تعارض قيام دولة طارقية على تخومها الجنوبية منذ الاستقلال ومنذ تلك اللحظة وضعت دولة مالي ودولة النيجر تحت المراقبة وتمت عسكرة المنطقة لإجهاض أي محاولة تمرد. بقيت علاقات الطوارق مع الأنظمة يسودها التوتر سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضدّ سكان الشمال مأجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم. وكان هذا النزاع في أحيان كثيرة سببا لنشوب أزمات دبلوماسية بين عواصم المنطقة مثل الأزمة بين الجزائر وليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية لنظام القذافي وفرنسا أيضا على تشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية[2].

في ظل عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري بسبب الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالبا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنجيريين، ما يعني تفجير نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدد بالتأكيد الأمن الجزائري خاصة أن الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفة بالنظر لغناها بالموارد طبيعية ، هذا النزاع بدوره يعطي ذريعة للتدخل الأجنبي في المنطقة تحت غطاء عسكري أو ديبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق التي قد تتحالف مع الجماعات الإرهابية في الصحراء و عصابات الجريمة المنظمة[3].

---

[1] Tewfik Hamel, OP. P 156

[2] نعيمة موصر، **الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لإعادة بناء عقيدة أمنية جزائرية**، مذكرة تخرج ماستر، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2019 ، ص ص 89-91.

[3] نعيمة موصر، **نفس المرجع** ، ص 92.

خريطة 03: مناطق إنتشار الطوارق في الساحل الإفريقي.

المصدر: http://lsmshgh.eklablog.net/-a108224768

ثانيا – الإرهاب والجريمة المنظمة

وتعدّ منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات. أدى هذا إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة أمام هشاشة الدول وعجزها في مواجهة هذه الموجات الإرهابية[1].

تعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة، وتعتمد كذلك على أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها من الدول.

تعتبر حالة الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي وتصاعد التنظيمات الإرهابية، من عوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي. بل هناك ترابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ذلك أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولاتية ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم. ويمكن رصد هذا التداخل والتعاون الموجود بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقتين في

[1] طاهر دحموح، **الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة**، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 16 الصفحة 61. انظر على الرابط :

https://studies.aljazeera.net/ar/events/2013/05/201352817237799273.html/

مجموعة من النقاط ولعل أبرزها ما يلي: التعاون والحماية المتبادلة، التأمين والدعم الوظيفي المتبادل، فالجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها[1].

ثالثا – الهجرة غير الشرعية

تعيش دول الساحل الصحراوي في وضع يسوده الفقر، الجهل، الحروب ؛ ضف إلى ذلك ما سبق ذكره من تنامي الإرهاب والجريمة ؛ وهذا ما دفع سكانها إلى الهجرة إلى بلدان أخرى، وبذلك أصبحت الجزائر قبلة لهؤلاء المهاجرين. تقدم المفوضية العليا للاّجئين، في 2009، رقما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية يقدر بـ (21500) لاجئ، وأن 40 % من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40 % آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم أي أوربا، أما نسبة 20 % المتبقية فتخص المواقف المتنوعة أغلبها ممن لا يملكون الوسائل للعودة لبلدانهم[2].

لا يمكن الفصل بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي، وما تخلفه هذه الظواهر من تحديات على المستوى الإدارة الأمنية للجزائر من هجمات إرهابية وانتشار للأسلحة وتهريب المخدرات. إضافة إلى اللأعباء المالية الضخمة الموجهة للتجهيزات المادية والبشرية للقوات العسكرية، التي يتم خصمها من خزينة الدولة لتصدي لمختلف الحركات الأزموية المنتشرة على الحدود.

خريطة 04: إنتشار الجماعات الإرهابية في العالم

المصدر http://lsmshgh.eklablog.net/-a108224768

[1] نفس المرجع.

[2] عبد القادر خليفة، **مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة – الجزائر)**، أنظر على الرابط : https://journals.openedition.org/insaniyat/15258

خلاصة الفصل الأول:

خصصنا هذا الفصل الأول لمحاولة الإجابة على السؤالين الفرعيين الأول والثاني من الإشكالية ، والفرضيات الفرعية المرتبطة بهما وهي:

" ما هي مكونات الأمن القومي للدولة الجزائرية؟ وما المصادر التقليدية والجديدة والمؤشرات الدالة على جدلتي الاستقرار واللا استقرار للأمن القومي للدول الجزائرية؟"

و**"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"**

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية التالية:

"المفهوم التقليدي للأمن القومي الجزائري هو سلامة التراب الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية لكن في ظل عولمة مفهوم الأمن فإن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في مصادر التهديد الجديدة التي قد تمس بأمنها القومي."

"كلما استوعب صانع ومتخذ القرار الخارجي للجزائر، حقائق الدوائر الجيوسياسية التي تتفاعل حركية السياسات الخارجية للحكومات الجزائرية من خلالها، مانحة في نفس الوقت فرصا وتهديدات مباشرة أو كامنة للأمن القومي الجزائري ؛ كلما كان بمقدورها مواجهة مختلف التهديدات وتحقيق استفادة أفضل من فرص البيئة الخارجية ؛ المعقدة أكثر إنطلاقا من 1999 ؛ لتوجيه أفضل للسياسة الخارجية."

لذلك استعرضنا في هذا الفصل الأول الهوية الأمنية للدولة الجزائرية بمبادئها ومرجعيتها التاريخية والقانونية المنسجمتين. حيث تعتبر مُثل ثورة أول نوفمبر عصب العقيدة الأمنية الجزائرية وعصب عقيدتها العسكرية وحتى روحها التشريعية.

تطرقنا كذلك لمختلف التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري على مستوى الدولة الوطنية التي تتمثل في التحديات السياسية والأقتصادية والأجتماعية. إن المحافظة على الأمن القومي يستدعي وجوبا القيام بثورة إصلاحات داخلية حقيقية بإنفتاح سياسي ديموقراطي فعلي وتحرر النخبة السياسية من نفوذ وصراعات النخب الأخرى المؤثرة سياسيا كالقادة العسكريين. أجمع الخبراء على ضرورة التخلي عن الاقتصاد الريعي والقيام بإصلاحات إقتصادية هيكلية حقيقية تسمح للجزائر ممارسة سيادتها بكل أريحية بعيدا عن الضغوطات والمساومات الخارجية. تتميز البيئة الاجتماعية بالتنوع والتناغم يمكن توضيفه لتعزيز اللحمة الوطنية

والإستقرار الداخلي والأمني مادام صاحب القرار يعمل على ذلك بعيدا عن التجاذبات والصراعات الضيقة لأصحاب المصالح والنفوذ.

يعطي الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر في مركز شمال إفريقيا أبعاد وانتماءات عديدة جيوسياسيا. هذا الموقع يسدي الجزائر مكانة مهمة في فضائها الإقليمي، الشيء الذي يدركه جيدا صانع القرار بدسترة الأبعاد والفضاءات الجيوسياسية للجزائر. في نفس الوقت تتعرض الجزائر المعاصرة إلى نفس نوع التهديدات في مختلف دوائرها الجيوسياسية من: الصراعات على الحدود الترابية، الإرهاب الداخلي والدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ؛ خاصة مع واقع الفوضى التي تعرفه هذه الدوائر نتيجة الإضطرابات السياسية والأمنية الداخلية والإقليمية. يضاف إلى هذه التعقيدات، المساومات الغربية التي تهدف بطريقة أو بأخرى إلى المساس بالسيدة الوطنية للدولة الجزائرية.

ليس من السهل، في ظل هذه المعطيات، الحفاظ على الأمن القومي للدولة إلا من خلال تحقيق الاستقرار الداخلي، سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، للقدرة على توظيف إمكانيات أكبر لتحقيق الاستقرار في المحيط الجواري والإقليمي. فكما يلخص الدكتور "قاسم حجاج" في محاضراته، جوهر الأمن القومي هو فهم الترابط بين السياسة الداخلية ؛ بخلق التماسك السياسي بين الحاكم والمحكوم ؛ و السياسة الخارجية لحماية الكيان الدولتي من أي تهديد خارجي.

الفصل الثاني

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد طبيعي لروح الثورة التحررية التي ارست دعائم ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة، والتي اكدت على هذه المبادئ والتوجهات من خلال تأكيدها في الدساتير والإعلانات الرسمية للدولة الجزائرية.

في الفصل الأول، عند دراسة الأمن القومي للدولة الجزائرية المعاصرة، تبين لنا مدى الترابط الموجود بين السياسية الخارجية والأمن القومي في دوائر ذات تقاطع إستراتيجي. رغم أنه تعاقب على الجزائر عدة رؤساء، تبقى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية عبر مختلف مراحلها متناغمة في هذه الدوائر. وقد يكون هذا راجع إلى التوافق بين صانع القرار السياسي جماعات الضغط في مختلف أجهزة الدولة.

يعتبر خبراء السياسة الخاجية أن تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 يعطي للجزائر ديناميكية جديدة وإنفتاح أكبر مع العالم الخارجي ؛ خاصة وأن الشخصية معوفة بالبراغماتية ؛ بما يخدم مصالح الدولة على المستوى الداخلي والخارجي في ظرف دولي يستعي التنسيق والتعاون مع مختلف التيارات.

وسأركز في هذا الفصل الثاني على الإجابة على أسئلة الإشكالية الفرعية ؛ الثالث والرابع، والفرضيات الفرعية المرتبطة بها وهي:

"ما هي المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية؟"

"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية، في عهد حكم الرئيس بوتفليقة 1999-2019؟"

" هل توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هي نفسها مع الرؤساء السابقين للجزائر، وهل كان له نفس الإدراك بالدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية الثانية:

"لو أشرك الرئيس صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية الفواعل غير الرسمية، خارج مؤسسة الرئاسة والخارجية والمؤسسة العسكرية، في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية أو الترويج لها لخدم بذلك بشكل أكثر فعالية المصالح الوطنية."

" إنطلاقا من إدراكاته الشخصية، تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سابقاتها في عهود الرؤساء السابقين، بإنفتاح أكثر على الدول الغربية لخدمة المصلحة الوطنية، بما يمليه عليه إدراكه للدوائر الجيوسياسية التي تخدم مصالح للدولة الجزائرية. "

ومنه، سنحدد إذا في هذا الفصل بالإعتماد على المنهج الوصفي والمسح التاريخي والمنهج المقارن؛ من خلال مقارنة بين توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في العشرون سنة الأخيرة والفترات السابقة ؛ مدى تناغم هذه التوجهات، ومدى تناغم مختلف فواعل صنع القرار الخارجي في الجزائر بعد تحديد صلاحيات كل فاعل من خلال إقتراب صناعة القرار. كذلك سنتطرق إلى واقع الديناميكية الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في المحيط الجواري، الإقليمي والدولي في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من خلال مقترب صنع القرار وعبر تحليل مضمون خطاباته ومواقفه الرسمية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية للدولة الجزائرية وتوجهاتها العامة

إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم تعاني من عدم وجود تعريف محدد، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية، وفي بحثنا سنعتمد على تعريف الدكتور "حامد ربيع" الذي عرفها على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية". أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية[1].

المطلب الأول: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر الثورة الجزائرية أهم المرتكزات التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية ومرجعا رئيسيا في بناء الأسس والمبادئ، حيث اكدت الثورة الجزائرية على الوحدة والسيادة الوطنية ورفض القمع والاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي. تأكدت هذه العقيدة في مؤتمر الصومام وتبلورت بشكل نهائي في مؤتمر طرابلس اين حدد محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وهذا بحكم التجربة الجزائرية في حرب التحرير.

1. مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية وهي كالتالي:

أولا – ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

تعتبر ضبط الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتعزيز مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت الجزائر إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة وهذا منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب وحتى تونس وقد عالجت مشكل الحدود من خلال العديد من الاتفاقيات، وهذا للقضاء على أسباب النزاع وتحقيق الاتصال والتعاون.

ثانيا – مبدأ التعاون مع الدول المجاورة :

يقوم حسن الجوار في التصور الجزائري على بعث التعاون ثنائي أو جهوي بما يخدم كل الأطراف، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات

[1] محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، ط.2، 2001، ص 36 -37

الإقليمية التابعة لدول الجوار، عبر إبرام معاهدات واتفاقيات. فلذى نجد أن الجزائر وقعت على اتفاقيات الإخاء وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة "ماعدا المغرب مع نهاية الستينات بسبب حرب أكتوبر 1963 بسبب مشاكل حدودية".

ثالثا – دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل أنواعه، وقد أشار الدستور 1963 في مادته 88 صراحة إلى "أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية "[1].

كما جاء أيضا في الدستور أن الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتميز العنصري يشكل محورا أساسيا للثورة، فالجزائر تتضامن مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية. يتجلى موقف الجزائر في هذا المبدئ بدفاعها على موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، ودفاعها على الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومساندته أيضا للقضية الفلسطينية.

رابعا – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ورد في ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبرزت الجزائر كدولة داعمة لهذا المبدأ من خلال المواقف والتصريحات التي وردت على لسان رؤسائها ويظهر هذا في الحياد السلبي وعدم الميل لأي طرف في الأزمات لبعض الدول العربية.

وجاء على لسان وزير خارجيتها "مراد مدلسي" ان الجزائر تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فهي ترفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه أو شكله". كما ينص دستور 1976 في مادته 90 من الفصل السابع على:"أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول."[2]

خامسا – حل النازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة:

استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل الن ازعات ضمن الفصل السادس منه. كما كرس الدستور مادة مفادها " الأمتناعر عن اللجوء إلى الحرب من أجل عدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1963، المادة 88

2 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1976، المادة 99، الفصل السابع.

2. خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

تلخص خصائص السياسة الخارجية الجزائرية كالتالي[1] :

أولا – الطابع المشخصن لإدارة السياسة الخارجية في جزائر الاستقلال:

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بهيمنة القيادة الشخصية لصانع القرار، فمؤسسة الرئاسة غالبا ما تنفرد بالسيطرة السياسية حيث نجد أن الدساتير المتعاقبة خولت لرئيس الجمهورية صلاحيات هامة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما خصه بقيادة الشؤون الخارجية.

ثانيا – الطابع الأزموي:

أدى إنفجار الثورة التحريرية إلى دفع قوي للدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي. تراجع هذا الدفع مع إنقلاب 1965. ثم عاد هذا النشاط الديبلوماسي مع المؤتمرات الدولية والإقليمية خاصة سنة 1974 أين ترأست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة الأوبيك، ثم افتتاح قمة دول عدم الانحياز من طرف الرئيس هواري بومدين حيث تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها خاصة على مستوى دول العالم الثالث. إلا أنه في مرحلة التسعينات "العشرية السوداء" عرفت الدبلوماسية الجزائرية انكفاءا على نفسها حتى سنة 1999 مع تسلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم، لتعاود الجزائر تكييف نشاطها الخارجي إفريقيا ودوليا.

ثالثا – غلبة الطابع الحيادي لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية:

منذ الثورة التحريرية والجزائر تتمسك بمبدأ الحياد وأفضل دليل ما يجري في العالم العربيمن ثورات بدون أن تميل الجزائر إلى طرف معين في الصراع خاصة الصراعات الداخلية. هذه الخاصية جعلت من الجزائر بلد وساطة بإمتياز وفعال وذو مصداقية. هناك عدة أمثلة للوساطة الجزائرية كالنزاع المصري الليبي ووساطتها بين الفصائل الفلسطينية كما حققت الجزائر إنجاز باهر على المستوى الإفريقي خاصة في حل النزاع الإثيوبي الإريتري.

رابعا – خاصية التفاوض والوساطة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية:

يعود مبدأ التفاوض والوساطة الذي تتبناه الجزائر لقيم ومبادئ ثورة نوفمبر وهو ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية. وقد أثبت هذا المبدأ نجاعته في العديد من الأزمات التي توسطت فيها الجزائر وأوقفت صراعات دامية في الساحل الإفريقي إعتمادا على الحوار والتفاوض.

---

1 حسين بن عطية بغدادي، **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي**، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019. ص ص 29-32.

المطلب الثاني: فواعل صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية.

1- الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية الجزائرية:

دور الرئاسة في السياسة الخارجية الجزائرية: يتسم الدستور الجزائري بالوضوح في مجال السياسة الخارجية وهذا نظرا للصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية كإبرام المعاهدات والتصديق عليها ويمثل الدولة داخل البلاد وخارجها ويوقع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والإتحاد[1].

الا ان الملاحظ في هذا الجانب ان دور الرئيس على مستوى السياسة الخارجية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا له أهمية كبيرة في توجيه السياسة الخارجية. فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر أعطت للسلطة التنفيذة مكانة خاصة في صنع السياسة الخارجية إبتداءا من دستور 1963 في مادته 58 اين أعطت لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها و تنسيق السياسيتين الداخلية و الخارجية للبلاد، و نفس الشيء النسبة لدستور 1976 و الذي موجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للامة و قيادتها و تنفيذها، اما دستور 1989 فنصت المادة 74 أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها. الشيء نفسه مع دستور 1996 من خلال المادة 77 التي تضمنت نفس المحتوى السابق و المادة 91 من دستور 2016 في معرض تعدادها الصلاحيات و السلطات المخولة لرئيس الجمهورية[2]. فالرئيس لا يوجه فقط بل يقوم بكل مراحل صنع السياسة الخارجية الجزائرية بحكم منصبه السياسي[3].

دور البرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية: يتسم العمل البرلماني في السياسة الخارجية الجزائرية بالضعف من خلال مراقبته للهيئة التنفيذية، لكونه رهينة الصلاحيات القليلة المخولة له مقابل صلاحيات رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، حيث لم تبق له سوى بعض الأدوار الشكلية كالموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفتح مناقشة حول السياسة الخارجية. وعليه نجد أن صلاحيات البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية قليلة كون الدستور الجزائري واضح في هذا المجال خاصة دستور 1996 الذي جعل رئيس الجمهورية هو الذي يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها حسب المادة77 من نفس الدستور ، حيث جعلت البرلمان أداة في يد السلطة التنفيذية تستخدمها لتزكية قراراتها وكذلك لاعتبارات أخرى منها غياب مبدأ الفصل بين السلطات وكذلك تمركز السلطات في يد الرئيس وهذا ما يعيق كذلك أداء الهيئة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية [4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77. على موقع الجريدة الرسمية : https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[2] للإطلاع أكثر أنظر في موقع الجريدة الرسمية : https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[3] رضا دغبار، **الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر، ص ص 432-433

[4] رضا دغبار، **مرجع سابق**، ص ص 436-437

دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية: تتولى الهيئة التنفيذية بمجال السياسة الخارجية من خلال وازرة الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة فإنه يعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية بحيث تضطلع وازرة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي[1]:

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي تمس مصالح الجزائر وادارة علاقاتها الدولية.
- التنسيق مع مختلف المؤسسات والإدا ارت بكل المسائل المؤثرة في السياسة الخارجية.
- تحضير د ارسات تحليلية واقتراح مباد ارت وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تطوير المساعي المشتركة بين الوازارت والقطاعات وادارتها.
- تقديم استشارة حول إرساء وفود من المؤسسات والإدا ارت إلى الخارج.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الج ازئرية وتحضير النشاطات الثنائية ومتعددة الأط ارف وجميع الأعمال الموجهة لإثارة الاهتمام والمشاركة.
- تقديم معلومات حول منح اعتماد لنشاطات ثقافية، إعلامية، لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

بالإضافة إلى أن أداء السياسة الخارجية يبرز من خلال أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يلي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.
2- الوازرة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.
3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.
4- المراكز الثقافية.
5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.
6- أجهزة الدولة المختلفة.

[1] مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية. ع79، 2002/12/01. على موقع وزارة الخارجية الجزائرية. www.mae.gov.dz

رغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية، إلا أن الواقع العملي يبرز غير ذلك، حيث نجد الرئيس هو سيد الموقف الخارجي حسب التصور القائم ذهنه. أحسن دليل على ذلك تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أين يقول " **اعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن الصلاحيات الخارجية هي صلاحيات الرئيس ومن ثمة فإن الإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود**"[1].

وهنا يتبين لنا أنه لا مجال للمؤسساتية والتشاركية وانما العمل والاختيار وفق مبدأ الثقة والعلاقة الشخصية للرئيس في إطار من يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية.

2. الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية الجزائرية:

دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية الجزائرية:

يعد الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة، أي مؤسسة شعبية وليست حكر على النخبة الحاكمة[2]. يمتنع الجيش عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا، ويتموقع ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها. إذن يمكن القول إن طبيعة العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية وهذا لتفادي الصراعات والخلافات السياسية.[3] غير أن الواقع الذي عاشته الجزائر يدل على غير هذا. وهذا راجع إلى أن الجيش الجزائري هو من مهد لخلق الدولة.

إن تدخل الجيش في مجال السياسة الخارجية لا يشمل كل أعضائها. بل يتم إستشارة فئة محدودة ذات مراكز حساسة في غاية الأهمية مثل هيئة الأركان وادارة الأمن العسكري وجهاز المخابرات[4].

فمن الناحية القانونية والدستورية نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط الجيش بثلاث مهمات رئيسية:

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
- الدفاع عن الثورة الاشتراكية.

[1] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ، أبو ظبي ، الخميس 2000/02/17.

[2] محمد الطاهر عديلة. **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 2004**، مذكرة تخرج ماجستير. قسم العلوم السياسية . جامعة قسنطينة. 2005 ، ص79.

[3] عبد الإله بلقزيز ، **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002 ، ص ص 17 – 19 .

[4] محمد الطاهر عديله ، مرجع سابق، ص108.

- المساهمة في تنمية البلاد من جديد.

والواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها جيوش العالم، بينما ما تبقى يندرج في إطار تدخل الجيش في العملية السياسية، رغم أن دستور 1996 جعل مهمة الجيش تختصر في المحافظة على الاستقلال الوطني.

هذه الخصائص هي التي من خلالها تتغذى المؤسسة العسكرية وتتدخل في الشؤون السياسية، فتدخلها ينتج نتيجة عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والآليات الأخرى للهيمنة، وعكس ما يؤكده البعض أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل.

يمتد جذور الصراع على السلطة بين مختلف الفواعل السياسية إلى فترة الثورة التحريرية وليس كما يذهب إليه البعض ويربطها بفترة الإصلاحات الديمقراطية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات، حيث ترسبت الخلافات والصراعات الشخصية منذ تلك الفترة وساعد على استمرارها إلى أن وصل الحد للتصفيات الجسدية بين مختلف الفواعل السياسية، فتحليل معطيات التجربة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال والى غاية اليوم يبرز لنا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية حيث كان الجيش دائما هو الفيصل الذي يحسم مختلف المواقف.[1]

تعاظم دور المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الداخلية والخارجية الجزائرية ناتج عن هيمنة هذه الأخيرة على مراكز صنع القرار إضافة إلى غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية. ويتجلى مدى نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال مثال توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. ليس هذا فحسب فنجد خلال الازمة التي عاشتها الجزائر ان الرئيس اليامين زروال هو في الأصل من المؤسسة العسكرية وأن الهئية الاستشارية للرئيس من قادة المؤسسة العسكرية وكان لها الدور الفاعل في توجيه السياسة الخارجية و الداخلية للجزائر. ليس فقط في عهد الرئيس اليامين زروال، بل أثر هذا الجناح العسكري على جميع رؤساء الجزائر منذ 1962 [2].

فنجد أن المؤسسة العسكرة شاركت في محطات عديدة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية الا ان التحولات التي حدثت مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دفعت إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على إعادة هيكلة الأجهزة الفاعلة في المؤسسة العكسرية و بالتالي عملية صنع القرار الخارجي خاصة وحدة الاستعلام و الامن المعروفة بجهاز دي. أر. أس / D.R.S، أي " مديرية الاستعلام والأمن"، التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

[1] عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة تخرج ماجستير. قسم العلوم السياسية، التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة 2008 ، ص 112.

[2] William B. Quandt, Les vrais défis de Bouteflika, article publié décembre 2009 · Traduit et Mis à jour juin 2018 par Tarek Moussa. Consulté sur le lien : https://algeria-watch.org/?p=60951

حيث جاء المرسوم الرئاسي الصادر بتارخ 15 جوان 2017 محدد انهاء مهام مديرية الاستعلام و الامن و تعوضها جهاز " مديرية أمن الجيش" الذي تم حله في سنة 2016[1].

دور الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية الجزائرية:

من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية في الجزائر هو الضغط ومحاولة التأثير في السلطة وذلك عن طريق تعبئة الجماهير والخطابات المختلفة إزاء قضية أو موقف ما، بل قد يتعداها إلى التحريض على تنظيم تجمعات واحتجاجات ومسيرات من أجل إتباع سياسة معينة أو من أجل رفض توجه معين.

لكن الإشكال أنه بالرغم من أن النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له، تتمثل مهمتها في الدفاع عن السياسات والمواقف الخارجية التي تتبناها الجزائر.[2] فلقد أريد للأحزاب السياسية أن تكون مجسدة لإجراءات الديمقراطية ليسعى النظام لاستغلالها، دون أن تكون الصورة المعبرة حقيقة عن قيم الديمقراطية، فيما تقتضي الأحزاب التي هي خارج الحكم بمثابة المعارضة وتعمل كقوة توازن السلطة، وبالتالي تؤدي دوار كبيرا في مجال الاستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج وبالتالي يتقلص ويتضاءل فرص الأحزاب السياسية في صنع القراارت السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، وتؤول إلى الانعدام فيما يخص السياسة الخارجية.

دور الرأي العام والإعلام في السياسة الخارجية الجزائرية:

هناك العديد من العوامل التي تحد من تأثير الرأي العام في مواقف الدولة وهذا راجع لصعوبة وصول المعلومات الدقيقة عن توجهات الرأي العام بسبب تحيز الصحافة ووسائل الإعلام لجهة أو سلطة، وكذلك المعلومات المتعلقة بتوجهات الرأي العام لا يتم وصولها بشكل مباشر إلى الفواعل الرسمية المكلفة بصنع القراارت الخارجية. وعليه فإن دور الرأي العام في الجزائر مغيب ومهمش وهذا ارجع كذلك إلى غياب ثقافة سياسية لدى المجتمع الجزائري في العمل في أطر تنظيمية ذات صلة بالنظام السياسي، ماعدا بعض الحالات القليلة لمناصرة بعض القضايا كالقضية الفلسطينية، أو في أطر رسمية تلك المتعلقة بالقضايا التي تمس الهوية الجزائرية كالدين مثلا. من جهة أخرى يعتبر الإعلام فاعل غير رسمي يساهم ويشارك في عملية رسم وضع السياسة العامة، وهذا حتى ولو أن الممارسة السياسية للإعلام في الجزائر لا تزال محدودة إن لم نقل ضئيلة وهذا ارجع إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري المتميز بالإنفرادية في صنع القرارات الخارجية واتخاذ المواقف اتجاه مختلف القضايا.

[1] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017 ، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام و الامن ، الجردة الرسمية للجمهورة الجازئرة ، عدد 38، الصاد رة بتارخ 2017/06/29 ، ص5

[2] – عديلة محمد الطاهر. **مرجع سابق**. ص.114.

المطلب الثالث: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في دوائر إهتمامها

يمكن تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في مختلف دوائرها الجيوسياسية منذ الاستقلال كما يلي[1]:

1. التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية:

يتحدد توجه السياسة الخارجية الجزائرية بأنه توجه إقليمي بسبب اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بالإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه سواء في فضائها المغاربي أو فضائها الإفريقي وحتى المتوسطي، والدليل على هذا، اهتمام الجزائر بتوجيه سياستها الخارجية منذ وقت مبكر بعد استقلالها مباشرة باتجاه الدائرة المغاربية والدائرة العربية والدائرة الإفريقية، واعتبرت هذه الدوائر دوائر مترابطة[2].

تبرز معالم التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال اهتمام الجزائر بعد استقلالها بتوجيه نشاط سياستها الخارجية باتجاه دائرة المغرب العربي نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه الدائرة كفضاء جيوسياسي حيوي بالنسبة للأمن القومي الجزائري. وما يدلل على توجهها الإقليمي أيضا أن أغلب الأدوار التي لعبتها الجزائر هي أدوار إقليمية اضطلعت بها في دائرة تحركها الإفريقية. كما أولت الجزائر أيضا أهمية لدائرة تحركها العربية، غير أن هذه الأخيرة فرضت مجموعة من القيود على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها العربي، ما دفع الجزائر إلى الإهتمام أكثر بتفعيل نشاط سياستها الخارجية في دائرتها الإفريقية، في حين بقيت الدائرة المتوسطية إلى غاية عقد التسعينات دائرة ثانوية، تتأرجح بين البعد الإفريقي وحوار الشمال والجنوب والحوار العربي –الأوروبي، ليتغير ترتيبها في سلم اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية مع مطلع التسعينات[3].

2. التوجه اللاتدخلي للسياسة الخارجية الجزائرية:

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت موجهة للبيئة الإقليمية أو الدولية توجه لاتدخلي، ويعد هذا التوجه توجها ثابتا ومستمرا في سياستها الخارجية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

يمكن تحديد توجه السياسة الخارجية الجزائرية بأنه توجه قائم على "عدم التدخل" أي "توجه لاتدخلي"، وهذا راجع إلى طبيعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة أدوات تنفيذ سياستها الخارجية وأيضا طبيعة المبادئ التي تتأسس عليها عقيدتها الأمنية.

---

[1] صالـيحـة مـمـاد, **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السسياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2019، ص ص 328-350

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص.50

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق ، ص ص.50-52

يعتبر مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" أحد أهم الثوابت والمبادئ الأساسية التي تنظم علاقات الجزائر الخارجية، سواء على المستوى الثنائي، أوعلى مستوى متعدد الأطراف داخل المنظمات الدولية والإقليمية التي تعد الجزائر عضوا فيها كهيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية ومنظمة الإتحاد الإفريقي. يمكن تفسير تمسك النخبة الحاكمة الجزائرية بهذا المبدأ كأحد الثوابت الأساسية التي تقوم عليها سياسة الجزائر الخارجية بحرص الجزائر الكبير على حماية وصيانة استقلالها وسيادتها، خاصة وأنها كانت دولة حديثة العهد بالاستقلال، وهذا ما دفع بصانع القرار الجزائري إلى دسترة هذا المبدأ في أول دستور عرفته الجزائر بعد الاستقلال عام 1963.

إن التزام الجزائر بهذا المبدأ في سياستها الخارجية، أدى إلى التأسيس لمبدأ آخر يعد من ثوابت سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، تمثل في مبدأ" حسن الجوار الإيجابي" الذي بنت الجزائر على أساسه تصورها لعلاقاتها مع دول محيطها الجغرافي المغاربي والإفريقي.

إن تمسك الجزائر بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، يدفع بها إلى رفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، خصوصا في حالة الأزمات والنزاعات الداخلية، كما جعلها أيضا ترفض أي تواجد عسكري أجنبي سواء على إقليمها الترابي أو على أقاليم دول جوارها الجغرافي في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، إضافة إلى رفضها لإبرام اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، أو الدخول في تحالفات عسكرية مع القوى الكبرى.

يترجم تمسك الجزائر برفض التدخل الأجنبي في أزمات دول جوارها سواء في منطقة المغرب العربي أو في الساحل الإفريقي بإدراك الجزائر لخطورة هذا التدخل على الأمن القومي الجزائري، وعلى سيادتها في حالة تواجد أجنبي عسكري على حدودها مما يتسبب في تنامي خطورة التهديدات الأمنية خاصة اللاتماثلية منها على الأمن الوطني.

3. توجه عدم الانحياز إزاء صراعات القوى الكبرى في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت موجهة للبيئة الإقليمية أو الدولية توجه عدم الانحياز الذي يتميز بالتنويع والحياد الإيجابي، ويعد هذا التوجه توجها ثابتا ومستمرا في سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

مكن النشاط الفعال للجزائر داخل حركة عدم الانحياز من لعب أدوار بارزة، والتمتع بمكانة في دائرة العالم الثالث آنذاك. كما كانت المبادئ والأسس التي قامت عليها حركة عدم الانحياز موجها للسلوك الخارجي الجزائري خلال فترة الحرب الباردة.

إن توجه الحياد الذي تتسم به السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه بيئتها الإقليمية بشكل خاص، واتجاه بيئتها الدولية بشكل عام، جعل الجزائر تتمسك بمبدأ آخر من مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ألا وهو: مبدأ حل الأزمات بالطرق السلمية.

بالرغم من التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال الذي كان يميل إلى إقامة وربط علاقات خارجية مع دول المعسكر الشرقي الاشتراكي آنذاك، ارتبطت الجزائر بعلاقات اقتصادية مع أقطاب المعسكر الغربي على أرسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا،وهذا ما يشير إلى براغماتية وواقعية السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق المصلحة الوطنية، واتجهت الجزائر، في عهد الرئيس السابق الشادلي بن جديد، إلى تنويع علاقاتها الخارجية خاصة مع دول المعسكر الغربي استجابة لتحولات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، كما نوعت شركائها شرقا وغربا، خاصة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة[1].

4. التوجه التعاوني للسياسة الخارجية الجزائرية:

يعود اهتمام الجزائر بالبعد التعاوني في علاقاتها مع مختلف الدول خاصة في محيطها المغاربي والإفريقي والعربي إلى مجموعة من العوامل. فيما يخص الجانب المغاربي يعود سبب الاهتمام إلى انتماء الجزائر ثقافيا وحضاريا إلى المغرب العربي، بالإضافة إلى روابط الجغرافيا، ووحدة العرق، والعلاقات التاريخية والسياسية القديمة التي ربطت الجزائر بباقي أقطار المغرب العربي خاصة أثناء الفترة الاستعمارية في تكوين إد ارك لدى النخبة الثورية الج ازئرية سياسية كانت أو عسكرية. يتجلى هذا الإد ارك واضحا من خلال مختلف مواثيق وبيانات ثورة الجزائر التحريرية التي أكدت جميعها على البعد المغاربي للثورة الجزائرية، وضرورة بناء الوحدة المغاربية، خاصة بعد انعقاد مؤتمر طنجة عام 1958 [2].

ويستمر تمسك الجزائر في سياستها المغاربية بالتوجه التعاوني إلى يومنا هذا بالرغم من كل العقبات خاصة بين الجزائر والمغرب، حيث تؤكد الجزائر دوما على موقفها الداعم لإعادة بعث منظمة "إتحاد المغرب العربي"، وإعادة النظر في هيكلته لتكييفه مع التحولات الإقليمية في منطقة المغرب العربي والتحولات الدولية، كما تؤكد الجزائر أيضا على جهودها الساعية إلى إنجاح هذا التكتل.

---

[1] رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراثث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"**، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.23، نوفمبر 2016، ص.89

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية:1989– 2007**، عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،ط.1،2011،ص ص 75-76.

أما التوجه التعاوني لسياسة الجزائر الخارجية على المستوى القاري الإفريقي، فالجزائر اهتمت بالبعد التعاوني في سياستها الإفريقية، بل يعتبر مبدءا رئيسيا يحرك عملها الدبلوماسي، وهذا يعود إلى زمن الثورة التحررية التي إستوعبت ضرورة التضامن السياسي والتعاون بين الشعوب والدول الإفريقية لتحرير القارة السمراء سياسيا واقتصاديا وهذا ما لعب دوار هاما في الضغط على فرنسا دبلوماسيا للاعتراف باستقلال الجزائر[1].

أكدت الجزائر مباشرة بعد الإستقلال توجهها الإفريقي، عقب مشاركتها في أول قمة افريقية انعقدت في ماي 1963 بأديس أبابا، ومنذ هذا التاريخ، بدأ اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية يبرز بشكل واضح في توجه سياستها الخارجية. كما أقر دستور 1976 في الفصل السابع المخصص لمبادئ السياسة الخارجية في المادة 88 بأن:"تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية"[2].

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوار كبيرا أيضا في تشجيع التعاون الإفريقي – العربي من خلال ارتباط الدول الإفريقية بالدول العربية ماليا على اثر المساعدات والدعم المالي الذي قدمته الدول العربية للدول الإفريقية بعد مقاطعة هذه الأخيرة لإسرائيل على إثر القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في"أديس أبابا" في نوفمبر 1973، وهكذا نجحت الدبلوماسية الجزائرية في دمج الحوار العربي –الإفريقي ضمن إستراتيجيتها وأهدافها الاستقلالية –التحررية على المستوى العالمي، لأنها كانت ترى بأن التضامن الإفريقي – العربي يسمح بانخراط إفريقيا والعالم العربي في مسيرة النضال الجماعي من أجل التحرر الاقتصادي، كما تبرز أهمية و دور الجزائر في دفع عجلة الحوار العربي–الإفريقي أيضا من خلال عضويتها في اللجنة الدائمة المنبثقة عن أول قمة عربية –إفريقية المنعقدة بالقاهرة في 07 –09 مارس 1977، والتي كلفت بمسؤولية تحقيق التعاون العربي– الإفريقي.

لقد ظل البعد التعاوني حاضرا في توجه سياسة الجزائر المغاربية والإفريقية والعربية طيلة العقود التي تلت استقلالها، ليتجلى مع مطلع الألفية الثالثة في دور الجزائر الفعال والبارز في تأسيس مجموعة من المؤسسات والهياكل الإقليمية على المستوى الأقليمي والقاري الإفريقي ومن أبرزها تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" التي اعتمدت وثيقتها في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا عام 2001، بالإضافة إلى الدور الجزائري في إنشاء "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" في ديسمبر 2003 كآلية للوقاية من النزاعات وحلها سلميا داخل البيت الإفريقي.

[1] قط سمير، **مرجع سابق**، ص 33 "حسب ترتيب الملف"

[2] دستور 1976 في الفصل السابع المخصص لمبادئ السياسة الخارجية في المادة 88. موقع مجلس الأمة على الرابط :
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976 .

مما سبق وبفضل موقعها الجيوستراتيجي شكلت الجزائر في سياستها الخارجية علاقة اهتمام بينها وبين عدة دوائر وهي: الدائرة الإفريقية – الدائرة المغاربية – الدائرة العربية – الدائرة المتوسطية إظافة إلى دائرة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[1].

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية

أولا – المحددات الداخلية

تلعب المحددات الداخلية دوار كبيرا في صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدوائر الجوارية والإقليمية وحتى الدولية. تضم المحددات الداخلية كل ما له علاقة بالمقدرات القومية من محدد جغرافي، اقتصادي وعسكري وكل ما له علاقة بمحددات البيئة الداخلية المجتمعية والقيمية والإيديولوجيا. كذلك يؤثر النظام السياسي في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية بالموازات مع المتغيرات الشخصية لصانع القرار.

1. المحدد الجغرافي:

يعتبر المحدد الجغرافي من أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها المتوسطي والإفريقي سواء تعلق الأمر بالدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية بشكل عام ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص. يلعب هذا المحدد دوار هاما في تحديد أهداف سياسة الجزائر الخارجية في دوائر محيطها كما يعتبر أيضا أحد أهم محددات دور الجزائر الإقليمي، وهذا ما عبر عنه السيد"عبد العزيز بوتفليقة" عندما كان وزير للخارجية عام 1973، حيث قال:"...وما جعل الجزائر تؤكد على هذه السياسة هو موقعها الجغرافي، بالفعل إن الجزائر لا تتميز عن دول (الجنوب) إلا بموقعها الجغارفي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، في العالم العربي وفي إفريقيا"[2].

---

[1] زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** .طرابلس:دار التالة ،1999.ط2،ص129

[2] إدريس عطية، **التغير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد،"المنعقد يومي:28 و29 أفريل 2014،جامعة تبسة ، ص.07

تقع الجزائر في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، وهي تعد وفق معطيات الجغرافيا السياسية دولة مركزية ومحورية في محيطها الإقليمي المغاربي لأنها تحتل موقعا جغرافيا محوريا في منطقة المغرب العربي، إذ تتوسطه وتربط بين جناحيه الشرقي والغربي بمساحة شاسعة تقدر بحوالي: 741.381.2 كلم^3 أي ما يعادل 42,93 % من مساحة المغرب العربي وتعتبر بهذه المساحة أكبر الدول المغاربية حجما من حيث المساحة، محتلة بهذا المرتبة العاشرة عالميا والمرتبة الثانية إفريقيا وعربيا بعد السودان (قبل التقسيم) ، كما جعلتها مساحتها الشاسعة أيضا أكبر البلدان المتوسطية مساحة، ترتبط الجزائر بهذه المساحة بجميع الدول المغاربية بحدود برية يبلغ طولها حوالي 6343 كلم تتقاسمها مع جوار جغرافي يتكون من 07 دول تشترك الجزائر معها في حدود برية وهي من الشرق مع تونس و ليبيا، أما من الغرب المغرب الأقصى، الصحراء الغربية وموريتانيا، وتحدها من الجنوب دولة مالي[1].

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي هذا في منطقة المغرب العربي بوابة إفريقيا شمالا نحو باقي أنحاء العالم خاصة المتوسطية بسبب إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط بساحل بحري يبلغ طوله حوالي 1200 كلم، كما تعد الجزائر في الوقت نفسه بسبب هذا الموقع مدخلا للعمق الإفريقي جنوبا. وهو ما يجعل أمنها القومي مكشوفا من كل الجبهات متوسطيا ومغاربيا وإفريقيا من جهة الساحل. لذى تهتم السياسة الخارجية الجزائرية إهتمام كبير لهذه الدوائر.

2. محدد الموارد الطبيعية ذات الطابع الإقتصادي :

تعتبر الجزائر من أغن البلدان الإفريقية من حيث المقدرات والإمكانات والموارد الطبيعية، وهذا ما جعلها إقتصاديا أكثر إرتياحا من نظيراتها في الجوار المغاربي والإفريقي، لكن لا يجعل منها في الواقع قوة اقتصادية مقارنة بما تزخر به من ثروات طاقوية هامة، إذ يشكل البترول الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري بحوالي 97% من صادراتها. تعتبر الجزائر واحدة من أكبر ثلاثة دول منتجة للبترول في إفريقيا وثامن أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي من أكبر عشر دول منتجة للغاز في العالم، وثالث دولة عضو في منظمة الأوبيك بعد إيران وقطر، ورابع أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، وثالث أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي لأوروبا في المتوسط[2]. هذه الثروات جعلت الجزائر تتمتع بموقع هام كمنتج للنفط والغاز الطبيعي. كان يكفي للمحدد الاقتصادي في سياسة الجزائر الإقليمية أن يؤهلها لتزعم منطقة المغرب العربي وفق مبدأ "التوازن الطبيعي"[3]. وهنا يبرز أثر المحدد الاقتصادي إلى جانب مقومات أخرى في جعل الجزائر تسعى إلى بلوغ الزعامة الإقليمية سواء في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية

[1] Tewfik Hamel, Op. Cit. p152.

[2] أمينة مصطفى دلة ، العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 24-51، شتاء - ربيع .2014، ص.124

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص.41

الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بالنظر إلى ما تتمتع به من إمكانات مادية تؤهلها للعب هذا الدور[1].

3. القدارت العسكرية :

تعتبر الجزائر قوة عسكرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث احتلت القوات العسكرية الجزائرية وفق تصنيف "جلوبال فاير بوور""Global Fire Power" لعام 2020 المركز 28 في كما احتلت الجزائر المركز الثالث عربيا بعد مصر (9) والسعودية (17)، كما جاء الجيش الجزائري في المركز الثاني إفريقيا والأول مغاربيا[2].

تسعي الجزائر لبناء قوة عسكرية في شمال إفريقيا وذلك بعصرنة وتحديث قواتها العسكرية وتزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة، وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الدفاعية الحديثة واستعمال الأنظمة الالكترونية المعقدة. ويظهر اهتمام الجزائر ببناء قوتها العسكرية وعصرنتها من خلال زيادة قدراتها القتالية وعصرنة تجهيزات قواتها العسكرية مما انعكس على ارتفاع النفقات المخصصة للقطاع العسكري الذي أثر بدوره على ترتيب الجيش الجزائري عالميا وإقليميا[3].

يعتبر العامل العسكري أساسيا في سياسة الجزائر الخارجية للعب دور القائد الإقليمي، إذ تسعى الجزائر لأن يكون لها دور وحضور في مختلف الترتيبات الأمنية الإقليمية خاصة في فضائها الجيوسياسي المغاربي والساحل الإفريقي بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات عسكرية وخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب. وأفضل دليل على هذا الشراكة الإستراتيجية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني، وتعويل هذه الأخيرة على الجزائر لأداء دور الوكيل لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة[4]. زيادة القوة العسكرية الجزائرية تفسر كذلك كإستعداد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمنها القومي في بيئتها الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي، ورغبتها في الحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي مع المغرب خصوصا في ظل سعي هذا الأخير إلى التسلح[5].

---

[1] Tewfik Hamel, Op. Cit., p151

[2] ترتيب جيوش العالم بتصنيف جلوبال فاير 2020،" 05 فيفري 2020، في الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article. تاريخ دخول الموقع، 2020/07/10

[3] أمينة مصطفى دلة ، مرجع سابق، ص.124

[4] Tewfik Hamel, Op. Cit., p153-154

[5] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص ص.88-90

4. المحددات المجتمعية:

يعتبر النسق العقيدي الوطني من أهم مكونات التوجهات المجتمعية التي لها تأثير في السياسة الخارجية و" يتكون من العقائد الأساسية التي تتضمن تصور المجتمع أو معظمهم على الأقل لما هو كائن ولما ينبغي أن يكون"[1]. ويعتبر النسق العقيدي الوطني مصدرا هاما من المصادر التي تشكل ما يعرف ب "عقيدة السياسة الخارجية" التي تحدد بدورها مجموعة الأدوار التي يفترض أن تلعبها الدولة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[2] . يتسم النسق العقيدي الوطني الجزائري بطابعه الثوري ذات النزعة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، ورفضها لمظاهر الإمبريالية والتدخل الأجنبي، انحيازها إلى الشعوب المستعمرة ودعمها للتيار الثوري التحرري[3].

يساهم عامل الثقل التاريخي – السياسي ؛ إلى جانب النسق العقيدي الوطني؛ الذي اكتسبته الجزائر في منطقة المغرب العربي وعلى المستوى القاري الإفريقي على إثر النجاح الذي حققته ثورتها ضد قوى الاستعمار الفرنسي، على جعل الجزائر قائدة لحركات التحرر الإفريقية وفي العالم الثالث عموما[4]، ومكن الجزائر لعب دور قيادي في تأييد حركات التحرر في دائرة تحركها المغاربية(جبهة البوليساريو) والإفريقية، وفي مختلف أنحاء العالم، كما أن رصيدها الدبلوماسي في الدفاع عن قضايا إفريقيا والعالم الثالث، مكنها وأهلها للعب دور الوسيط في حل بعض النزاعات و الأزمات التي عرفتها دائرة تحركها المغاربية والإفريقية إلى يومنا هذا.

ج. أثر المتغير الأيديولوجي:

يظهر تأثير البعد الأيديولوجي في سياسة الجزائر الخارجية من خلال طبيعة المبادئ التي قامت عليها سياسة الجزائر الخارجية مباشرة بعد الاستقلال حيث أن "أحمد بن بلة " أول رئيس للجزائر كانت تحركات السياسة الخارجية في عهده على أساس أيديولوجي أكثر من تحركها على أساس المصالح[5]، وفي فترة حكم الرئيس"هواري بومدين"، تجسدت فيها أثر التكوين الثوري والأيديولوجي في تشكيل عقيدة الجزائر الأمنية وفي أداء وفعالية سياسة الخارجية خلال عقدي الستينات والسبعينات،[6] حيث ساندت الجزائر في عهده القضايا العادلة العربية والإفريقية وقضايا العالم الثالث، ودعمت من خلاله حركات التحرر في إفريقيا ودول العالم الثالث كما ألحت على ضرورة تغيير النظام الاقتصادي العالمي والنضال ضد الإمبريالية.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1989، ،ص.204

[2] رابح زغوني، مرجع سابق، ص.87

[3] المرجع نفسه، ص.83

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص.41

[5] اربح لونيسي، مرجع سابق، ص130

[6] عمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية،"في الموقع: http://democraticac.de/?p=43481

5. المحدد السكاني :

يعتبر المحدد السكاني من أهم المحددات المؤثرة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، ويرتبط بطبيعة التركيبة المجتمعية لسكان الدولة من توزيعهم العرقي والديني. بالنسبة للجزائر يعتبر الطوارق في الجنوب الجزائري أحد أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية ودور الجزائر الإقليمي في الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص وهذا للخطر الأمني الذي قد يشكله الطوارق في الجنوب الجزائري خاصة بعد نجاح حركة الطوارق الأزوادية في السيطرة على شمال مالي مع نهاية 2012، ومطلع عام 2013.

6. المحددات السياسية:

شكليا يعتبر النظام السياسي الجزائري نظام رئاسي، ديمقراطي تعددي، لكنه يتسم ب "التسلطية" بسبب تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية،[1] و منه السلطة التنفيذية بقيادة مؤسسة "رئاسة الجمهورية"على باقي المؤسسات الأخرى. بحيث اشتركت جميع الدساتير في تغليب وترجيح كفة السلطة التنفيذية على باقي السلطات والمؤسسات الأخرى بما فيها التعديلات الدستورية الأخيرة لعام 2016 التي أدت هي الأخرى إلى تعزيز المركز القانوني لرئيس الجمهورية من الناحية العضوية ومن الناحية الوظيفية في الحالات العادية والحالات الاستثنائية بمنحه سلطات وصلاحيات واسعة[2]، هذا أدى إلى اعتبار رئيس الدولة "العامل الحاسم" في عملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري. كما هو متعارف عليه "كلما تدنى مستوى تطور المؤسسات السياسية واتسم النظام السياسي بالطابع السلطوي ازداد تأثير القائد السياسي على السياسة الخارجية"[3].

لذى يبرز رئيس الجمهورية كفاعل ولاعب محوري في عملية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بالعوامل الشخصية المتعلق بشخصية القائد السياسي، وهذه في الغالب سمة أغلبية أنظمة دول العالم الثالث الشمولية. لقد ساهم عامل كاريزمية القائد السياسي ممثلا في رئيس الدولة ودرجة اهتمامه وخبرته بمجال السياسة الخارجية في زيادة تأثير المتغيرات المرتبطة به على السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تخلق الكاريزما عند الجماهير انطباعا عاما بأن حل المشكلات العامة لن يتحقق إلا من خلال القائد السياسي، ما يسمح له بهامش كبير للتصرف في هذا المجال وتزيد أيضا من احتمال تأثير المتغيرات القيادية المرتبطة به على سياسة خارجية دولته [4]. وقد برز تأثير عامل كاريزمية شخصية الرئيس وقوة شعبيته في السياسة

---

[1] أومايوف محمد، **عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**، رسالة دكتواره، جامعة تيزي وزو، 2013، ص.300

[2] عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام،"المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016،" مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.14، أكتوبر 2016، ص.83

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.381

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.378

الخارجية الجزائرية بشكل بارز خلال عهدي حكم الرئيس"هواري بومدين" والرئيس"عبد العزيز بوتفليقة". كما لعب أيضا عامل درجة اهتمام وخبرة رئيس الجمهورية بالمجال الخارجي دورا في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية، وينطبق هذا الحال على الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الذي شغل منصب وزير الخارجية في عهد حكم الرئيس السابق"هواري بومدين" لمدة ستة عشر عاما(1963-1979).

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجازئرية

تتأثر السياسة الخارجية للدول بخصائص وظروف بيئتها الدولية والإقليمية خاصة، بحيث تشكل هذه الخصائص والظروف محددات هامة للسلوك الخارجي للدول اتجاه بعضها البعض، داخل النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه بشكل خاص واتجاه الدائرة الإقليمية التي تتحرك فيها بشكل عام. تتأثر سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الجواري والإقليمي بطبيعة ظروف وخصائص بيئتها الإقليمية المغاربية والعربية والإفريقية والمتوسطية، التي كان لها الأثر الكبير في تحديد طبيعة أبعاد وقضايا أو مجالات اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه الدوائر.

أ.محددات سياسة الجزائر الخارجية في بيئتها المغاربية

تباينت التوجهات الأيديولوجية للأنظمة السياسية المغاربية بعد الإستقلال متأثرة بظاهرة الاستقطاب الدولي التي كانت سائدة آنذاك إلى أنظمة سياسية ترتبط بعلاقات قوية مع الدول الغربية التابعة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ؛ مثال المملكة المغربية ودولة تونس ؛ في حين اختارت الجزائر بعد استقلالها تبني النهج الاشتراكي.

لقد أقلقت أيديولوجية النظام السياسي الجزائري الاشتراكية الثورية حكومات الدول المجاورة على أرسها المملكة المغربية التي كانت ترى بأن انتشار الاشتراكية في منطقة المغرب العربي قد يؤدي حتما إلى تغيير النظم السياسية للدول القائمة فيها هذا ما جعل المغرب تخشى خطر انتشار عدوى الجزائر الثورية إلى باقي دول المغرب العربي مما دفعها إلى المحافظة على علاقات قوية مع العالم الغربي.

في واقع الأمر، لا تقتصر الخلافات بين دول المغرب العربي على الأيديولوجية فقط، بل أصل الخلافات يعود لدواعي حدودية، بعد استقلال هذه الكيانات في منتصف الخمسينات ومطلع الستينات القرن الماضي.[1]

انعكست هذه الخلافات على أهداف وتوجهات سياسة خارجية هذه الدول. فالجزائر جعلت من حماية سلامة ووحدة إقليمها الترابي هدفا أساسيا وحيويا في سياستها الخارجية، في حين اتجهت دول أخرى

[1] د.ذ.ك، **المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال**، 28 ديسمبر 2016، في الموقع: http://elghavila.info/?p=22872

كالمغرب في سلوكها الخارجي إلى السعي نحو التوسع على حساب جيرانها بحجة الحقوق التاريخية. وصلت النزاعات الحدودية بين الدول المغاربية إلى درجة التصادم المسلح، وأشهرها حرب الرمال سنة نتيجة 1963 نزاع الجزائر الحدودي مع جارتها المملكة المغربية الذي يعد من أعقد وأشهر النزاعات الحدودية المغاربية[1].

من محددات سياسة الجزائر الخارجية في دائرة تحركها المغاربية كذلك النزاع الصحراء الغربية منذ الإشارات الأولى لاندلا ع النزاع بعد انعقاد اتفاق "مدريد" الثلاثي عام 1975 الذي تم بموجبه اقتسام إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا[2].

لم تتأخر الجزائر من أخذ موقف من قضية نزاع الصحراء الغربية مباشرة بسبب قلق وتخوف الجزائر من التوجهات التوسعية للمملكة المغربية، حيث رأى الرئيس"هواري بومدين "آنذاك بأن إدعاء المغرب بحقها التاريخي في إقليم الصحراء الغربية، يعكس رغبتها في التوسع، ولعب دور المنافس للجزائر على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد الأمن القومي الجزائري، ويؤثر على دور الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي. لهذا يعد نزاع الصحراء الغربية من أهم محددات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة المغاربية في الأثر الكبير الذي خلفه هذا النزاع على العلاقات البينية المغاربية بشكل عام، والعلاقات البينية الجزائرية –المغربية بشكل خاص، بالإضافة إلى دور هذا النزاع في تعثر مسار التكامل المغاربي[3].

ب.محددات سياسة الجزائر الخارجية في الدائرة الإفريقية:

بعد حصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، انتقل تركيز اهتمام سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية خلال عقد السبعينات على قضايا إفريقيا الاقتصادية لتحرير القارة السمراء اقتصاديا وتعزيز استقلالها السياسي، وفي هذا السياق طالبت الجزائر بإنشاء نظام اقتصادي جديد، يضمن للدول الإفريقية حرية استغلال مواردها ويمكنها من تحقيق التنمية. ومع نهاية التسعينات، وبعد عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية إلى الانتعاش على المستوى الدولي والإقليمي، حازت إفريقيا على القسط الأكبر من هذا النشاط، مركزة اهتمامها على قضايا وانشغالات جديدة تهم القارة الإفريقية، حاولت الجزائر من خلالها معالجة المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية من حروب أهلية ونزاعات عرقية، تخلف اقتصاديات دولها وتدني مستويات التنمية فيها، وهذا ما تسبب في تهديد أمن الفرد الإفريقي في جميع أبعاده الإنسانية، جاعلة من مسألة إقرار الأمن والسلم في القارة الإفريقية حتمية وضرورة للنهوض بإفريقيا من خلال مقاربة تبنتها في سياستها الخارجية،

[1] قط سمير، مرجع سابق، ص ص 51-52 "حسب ترتيب الملف"

[2] قط سمير، مرجع سابق، ص ص 44-47 "حسب ترتيب الملف"

[3] Tewfik Hamel, Op. Cit. p162-163

ربطت فيها بين متغير التنمية والأمن. وازداد اهتمام سياسة الجزائر الإفريقية بالبعد الأمني والتنموي بعد الانفلات الأمني الذي عرفته منطقة الساحل الإفريقي عقب اندلا ع أزمة شمال مالي.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تاريخيا تنافسا بين الجزائر وليبيا والمغرب حول لعب دور إقليمي ريادي في المنطقة، ولقد برز هذا التنافس بشكل خاص بين الجزائر وليبيا في عهد حكم الرئيس"معمر القذافي"، حيث سعت القوى المغاربية إلى فرض هيمنتها على منطقة الساحل الإفريقي، مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والإستخباراتية للفوز بهذا الدور. واعتبرت ليبيا منذ تقلد الرئيس"معمر القذافي" السلطة عام 1969 من أشد الدول المغاربية منافسة للجزائر في دائرة الساحل الإفريقي، ويرجع هذا إلى اعتبار القيادة الليبية "معمر القذافي" بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام1969 القارة الإفريقية مجالا إقليميا مهما للدولة الليبية، وميدانا رئيسيا تنشط فيه سياستها الخارجية[1].

حتى تكرس الجزائر دورها القيادي في فضاء الساحل الإفريقي، سعت إلى محاصرة النفوذ الليبي في المنطقة، وعزل منافسها المغربي عن عمقه الإفريقي وإضعاف سيطرته على الصحراء الغربية. يرجع اهتمام الجزائر بلعب دور فاعل في منطقة الساحل الإفريقي إلى سعيها قطع الطريق أمام منافسها المغربي الذي يسعى هو الآخر إلى لعب أدوار إقليمية تنافس الدور الجزائري في المنطقة[2]. من جنبها، ترى المملكة المغربي في التحركات المكثفة للدبلوماسية الجزائرية سواء على مستوى دائرة الساحل الإفريقي أو على الصعيد القاري –الإفريقي محاولة من الجزائر لتطويقها، وهذا ما دفعها إلى العمل على منافسة الجزائر، خاصة على مستوى ملف الساحل الإفريقي[3].

ج. محددات البيئة الدولية:

بعد الإستقلال، تأثرت الجزائر بطبيعة النظام الدولي التي كانت تتسم باستقطاب أيديولوجي ثنائي. بحيث أرجع الكثير من الباحثين سبب بروز الدبلوماسية الجزائرية خلال عقد السبعينات إلى ظروف الحرب الباردة وطبيعة النظام الدولي القائم آنذاك، والذي سمح للجزائر بشكل خاص، ودول العالم الثالث بشكل عام بهامش مهم للمناورة، انعكس على الحضور الإيجابي للجزائر في قضايا السياسة الدولية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي. تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية في ظل هامش المناورة الذي تمتعت به خلال الحرب الباردة من لعب مجموعة من الأدوار الإقليمية. تمثلت هذه الأدوار في قيادتها لدول العالم الثالث،

[1] جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط،2011، ص ص.33-35

[2] Tewfik Hamel Op. Cit. p 151 et 162

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص82.

دفاعها عن قضايا العالم العربي، وقضايا إفريقيا ضد الهيمنة الإمبريالية، وهذا ما تجلى واضحا من خلال دورها في إطار حركة عدم الانحياز[1].

بعد نهاية الحرب الباردة، أدت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على تفاعلات النظام الدولي إلى فقدان الجزائر ودول العالم الثالث هامش التحرك والمناورة الذي كانت تتمتع به أثناء الحرب الباردة، هذا ما اضطرها إلى التكيف مع هذه التحولات التي فرضت عليها مجموعة من الضغوطات والإصلاحات خاصة في المجال السياسي، والتي تهدف إلى إرساء الديمقراطية والحكم الراشد. تزامن هذا مع دخول الجزائر في أزمة سياسية وأمنية مع مطلع التسعينات، أثرت سلبا على مصداقية الجزائر الدولية، وعلى مكانتها الإقليمية مغاربيا وإفريقيا، حيث أصبحت أهدافها تقتصر خلال هذه الفترة على تحقيق أهداف ظرفية تتعلق بوضعها الداخلي، وأصبح نشاطها الخارجي نشاطا دفاعيا، يقتصر على مجرد رد الفعل[2]، وهكذا كانت ظروف البيئة الداخلية والخارجية بمثابة القيد على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإقليمي والدولي.

بدأت عودة الجزائر التدريجية إلى المسرح الدولي والإقليمي خصوصا في الدائرة الإفريقية والمتوسطية مع مطلع الألفية الثالثة، تزامنا مع مستجدات على مستوى البيئة الدولية خصوصا في المجال الأمني تتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2001. ا أفرزت المرحلة تهديدات أمنية جديدة كتنامي نشاط الحركات الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة، تهدد بشكل مباشر أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها الأوروبيين.

في سياق بحث أمريكا وأوروبا عن شركاء لمكافحة هذه الظاهرة، أبدت الجزائر رغبتها واستعدادها الكبير في المشاركة في ما يسمى ب"مكافحة الإرهاب" أو"الحرب الدولية على الإرهاب"، هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري على حدود الجزائر الجنوبية في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى حدودها الشرقية مع جارتيها تونس وليبيا خاصة. وهذا ما دفع الجزائر إلى التكيف مع المستجدات الأمنية بهدف حماية أمنها القومي جراء تنامي حدة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في جوارها المغاربي والساحل الإفريقي، ورغبتها في اكتساب مكانة دولية من وارء أدائها لدور إقليمي فاعل في مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي[3].

---

[1] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص ص.81- 84

[2] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصارع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الإرثيرية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004، ص.37

[3] Tewfik Hamel, Op. Cit. p 163

المبحث الثالث: التوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "1999-2019"

المطلب الأول: البيئة السياسية لعبد العزيز بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية

عبد العزيز بوتفليقة من مواليد 1937، بمدينة وجدة المغربية، وعاش إلى غاية التاسعة عشر من عمره بعيدا عن الجزائر، ثم إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956. بعد الإستقلال أصبح عضوا في المجلس الوطني التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، ليعين سنة 1963 وزيرا للخارجية، أين بقي في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس بومدين ومجيء الشاذلي بن جديد سنة 1979[1].

إن السنوات الستة عشر التي قضاها بوتفليقة على رأس الخارجية الجزائرية جعلته يسخر لها كامل اهتمامه وإمكاناته وخبراته، ويتمسك بها إلى درجة رفضه التنازل عن هذا المنصب مقابل منصب نائب رئيس الجمهورية المعروض عليه من طرف الرئيس السابق هواري بومدين [2].

مكنه منصب وزير الخارجية من أن ينتخب بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذا بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها.

مكنه هذا المنصب في إثراء تجربته السياسية ومن أن يتواصل مع العديد من الأطراف الخارجية، وتعزيز موقعه السياسي داخليا، وخارجيا، لذا هناك من يذهب إلى أن بوتفليقة، وبسبب علاقاته الخارجية الوطيدة، استبعد عن سباق من يخلف بومدين إثر وفاته سنة 1978[3].

استقال بوتفليقة من منصبه بعد مجيء الشاذلي بن جديد إلى السلطة، واضطر إلى أن يغادر الجزائر متجولا بين بعض العواصم العربية والأوروبية، ليعود سنة 1988 إثر الأحداث التي عرفتها الجزائر آنذاك، ويوقع بيانا مع سياسيين جزائريين آخرين، أطلق عليه بيان السبعة عشر، داعين من خلاله الشاذلي بن جديد إلى فتح مجال الديمقراطية ولو بشكل محدود[4].

تردد اسمه سنة 1994 لتوّلي مقاليد الحكم في الجزائر، واشترط على النظام آنذاك أن يكون صاحب القرار الفعلي، غير أن اشتراطه هذا قوبل بالرفض، وعاد أدراجه إلى المنفى الإختياري[5].

---

[1] نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة. على الرابط التالي: http:// www.el-mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**. ص122.

3 رابح لونيسي، **مرجع سابق** ، ص 194.

[4] يحي أبو زكرياء، الجزائر في عهد بوتفليقة. على الرابط التالي: http://www.arabtimes.com/mixed 3/ doc 82. html

[5] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 256

يعود مرة ثانية بصفته رئيس للجمهورية، سنة 1999، حيث فاز بنسبة 70 % من الأصوات المعبر عنها، وتتجدد ثقة الشعب فيه، بمنحه عهدة ثانية استنادا إلى الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004، بنسبة 85% من الأصوات المعبر عنها كذلك ثم يتولى عهدتين إضافيتين ما يجعله أول رئيس جزائري من حيث فترة الحكم ب 20 سنة متتالية.

كل هذا مكنه من كسب عدة خصائص على المستوى الشخصي ورصيد كبير من الخبرة والإطلاع على مختلف القضايا والشؤون السياسية، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الدولية والتي أثرت في عهداته على الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية .

ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لعبد العزيز بوتفليقة فيما يلي:

– أنه شخصية ذات توجه ليبرالي وأكثر إنفتاحا على المستوى الدولي مقارنة بالرؤساء السابقيين.

– شخصية مشاركتية والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية بينما يصنفه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية.

– يصفه الباحث الأمريكي **« William B. Quandt »** ويليام .ب. كوانت، على أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على تطوير العلاقات مع العالم الخارجي[1].

– يوصف بأنه براغماتي ويعمل على تطوير المصالح والمنافع المتبادلة للدولة،

– يعرف عنه كذلك الجرأة في طرح القضايا الهامة كملف العنف والإرهاب، العلاقات الجزائرية–الإسرائيلية[2].

– شغوف بالمتابعة الشخصية بملفات السياسة الخارجية الجزائرية، إذ يؤكد ذلك في قوله: " لست مسؤولا عن تصريحات صدرت عن مسؤول في يوم من الأيام، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية، والإلتزامات والإتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر"[3]

يعتبر مجيء بوتفليقة إلى السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة وصفها كادت أن تؤدي بكيان الدولة الوطنية. فلذى عمل بوتفليقة على جعل السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية يهدف منها إلى ما يلي:

---

[1] William QUANDT, **Flirt Contrarié entre Washington et Alger**, in site internet: http :// www.monde-diplomatique. Fr/ 2002/07/ quandt/ 16698

[2] شريف عبد الرحمن، **بوتفليقة.. سياسة ارتكاب المحرمات**. مأخوذ من موقع انترنيت، أنظر في:

http : // www. islamonline. net .arabic/ politics/ 2000/11/article3.shtml

[3] حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999. انظر في:

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

– تحسين صورة الجزائر الخارجية: فلقد أدرك بوتفليقة أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تسهم بقسط وافر في أزمتها وفي عزلتها الدولية. وكان لا بد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة وهذا على حد قوله "... **أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية، فساهمت في تفجيره وإضعافه**"[1].

– تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية: فقد سعى بوتفليقة إلى تنويع علاقات الجزائر، وفتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني والإقتصادي[2].

– تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي: ولقد تعهد بوتفليقة في هذا أن يعمل ما بوسعه لإعادة الهيبة والمكانة الدولية للجزائر، وللمواطن عزته وكرامته.

ولتحقيق هذه الأهداف كان على بوتفليقة الأعتماد على أسلوب ناجح في إدارة السياسة الخارجية. ولهذا سعى إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية، وتطويعها لغرض تحقيق ما وعد به الشعب أثناء حملته الإنتخابية لرئاسيات أفريل 1999 من إرجاع الأمن الهيبة والمكانة الخارجية للدولة، ولقد تمثل أسلوبه في ذلك كالتالي:

1- تحسين الصورة الخارجية للجزائر: إذ يعتبرها المفتاح الرئيسي والقاعدة الأساس، والتي ينبني عليها كل عمل السياسة الخارجية فيما بعد، إذ لا بد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري[3]، حيث قام بوتفليقة بأزيد من 200 زيارة إلى الخارج، وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو إنهاء الحصار الدولي غير المعلن والمفروض على الجزائر، وكذا تسويق صورة الجزائر المنعتقة من الأزمة والمحتاجة إلى الإستثمارات الأجنبية.

2- العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية، والإنفتاح الهادف إلى الإستفادة القصوى من كل ما يتيحه هذا التنويع، وكذا تقليص التبعية لطرف معين، إذ يقول بوتفليقة: " .. لا أخفيكم أني أرى استقلال بلادي من خلال تعدد الأطراف"[4]. إذا بنى بوتفليقة استرتيجيته في التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية، سواء في القارة الإفريقية أو خارجها.

3-استغلال المنابر الدولية: للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر، وخدمة مصالحها، وإنتباه بوتفليقة إلى ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية.

---

[1] في حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999، انظر في:
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

[2] William QUANDT, **Flirt Contrarié entre Washington et Alger**, in site internet:
http :// www.monde- diplomatique. Fr/ 2002/07/ quandt/ 16698

[3] عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 7 ديسمبر 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

[4] عبد العزيز بوتفليقة في حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN) .

4-المراهنة على الديبلوماسية الاقتصادية: والدليل على هذا إنشاء هيئه جديدة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية. كما أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السابق، "عبد القادر مساهل"، الإثنين، على الأهمية التي توليها الجزائر للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية. وأوضح عبد القادر مساهل خلال كلمة ألقاها بمناسبة إحياء يوم الدبلوماسية الجزائرية ويوم الأمم المتحدة، أن **''رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومنذ انتخابه في سنة 1999 ما فتئ يولي مكانة هامة للبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية لبلادنا من خلال تعميق هذه الرؤية وتحديث أدوات تجسيدها''**[1].

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة

من المؤكد أن الخصائص الشخصية لبوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية تدخل في علاقة تفاعلية تبادلية مع رؤيته وتصوراته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة والمنطق الذي يحكمها، وكذا نمط العلاقات التي تحكم الجزائر بباقي أطراف المجتمع الدولي.

يصف بوتفلقة الظرف الدولي السائد تصميم جديد للعلاقات الدولية والتحولات السريعة والعميقة الناجمة عن العولمة، ظهرت فيه مخاطر جديدة ذات طابع شمولي وعابر للحدود من مثل الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والإجرام المنظم، ناهيك بالأضرار التي تؤذي بيئتنا وعن الأوبئة الفتاكة. هذا في وقت يتم فيه إقصاء أكثر الناس فقرا، وتزداد فيه قوة أكثرهم ثراء[2]. كما إعتبر أن التفاوت الإقتصادي بين الشمال والجنوب، أسست لمنظومة دولية تتضاعف فيها قيم اللامساواة بين الدول، وتشكل المصدر الدائم لشتى أنواع التوترات في العالم. كما ربط الإرهاب بالحالة الفوضوية للمجتمع الدولي. كان يشير بوتفليقة من خلال هذه المقاربة إلى اصال فكرة للمجتمع الدولي وهي الأمن الجماعي الذي يرتبط فيه أمن الدولة الواحدة بأمن باقي الدول أكثر من ملحة، بل ضرورة لا مفر منها، فالتهديدات والأخطار الجديدة أضحت تتسم بطابع شمولي، وغدت تفرض تحديات تعجز الدولة – بمفردها- عن ردها مهما كانت قوية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أحداث 11 سبتمبر 2001 خير دليل على ذلك. إذن صار الأمن العالمي كلاّ لا يتجزأ، وطرق تحقيقه باتت تفرض رؤية جماعية تشترك فيها جميع الدول[3].

---

[1] على الرابط : https://www.echoroukonline.com/

[2] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات، العلوم ،التكنولوجيا والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003. president/ / recherche/ recherche.htm/

[3] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر، 4 ماي 2002. http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

تعكس رؤية بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية إهتمامه الشديد للدائة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على غرا الدوائر التقليدية التي تتوجه إليها السياسة الخارجية الجزائرية. منه نستطيع تمييز ثلاث دوائر كبرى للتوجهات الخارجية للجزائر إنطلاقا من 1999 وهي: الدائرة الغربية، الدائرة الإفريقية، والدائرة المغاربية – العربية. وهذا لسبب الأهمية والمكان الذي يشغله كل منها في خطاباته وتصريحاته.

أولا: التوجهات الخارجية في عهد عبد العزيز بوتفليقة نحو الدائرة الغربية

ونقصد بالدائرة بالغربية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على وجه خاص، لما يشكلان من أهمية بالنسبة لعلاقات الجزائر الخارجية حسب بوتفليقة. نظرا للوضع الدولي بعد الحرب الباردة أضحى الإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة علاقة متينة معها مطمح ومطمع العديد من الدول ومن بينها الجزائر.

لذا سعى بوتفليقة إلى توطيد العلاقات الجزائرية– الأمريكية وترقيتها باعتبره أن الإنفتاح على الغرب وخصوصا الولايات المتحدة هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة، بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخاه منذ مجيئه إلى السلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وجلب الإستثمارات الخارجية ولهذا وجب التركيز على الولايات المتحدة خاصة على أسس اقتصادية فيها المنفعة المتبادلة والدائمة. إلى جانب الشق الاقتصادي إهتم بوتفليقة بالتعاون الأمني بين البلدين، طمعا في المساعدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب الذي تعاني منه الجزائر[1].

وبخصوص الإتحاد الأوروبي، فإن علاقات الجزائر بدوله قديمة، ويعتبر الخيار الأوروبي خيارا إستراتيجيا، وهو يشكل الرهان بالنسبة لمستقبل الجزائر حسب بوتفليقة[2].

إن أحسن دليل للتوجه الغربي للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة هو الإنضمام الرسمي للجزائر للحوار المتوسطي مع حلف الناتو في مارس 2004، فهي بالمنظور الغربي، خاصة الأمريكي، "الحليف المفتاح" في المجال الأمني تحديدا وتعد شريكا استثنائيا في مكافحة الإرهاب[3].

ثانيا: التوجهات الخارجية في عهد عبد العزيز بوتفليقة نحو الدائرة الإفريقية

لقد أولى بوتفليقة عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية– الإفريقية، من خلال جهوده المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، الوساطة في فض التراعات ، ويعتبر أن

[1] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، نيويورك ، 22 سبتمبر 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[2] كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا ، 22 أفريل 2002 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[3] Tewfik Hamel, OP. Cit. Pp 155

إفريقيا تشكل بحق، إطارا ملائما وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر الخارجية[1]. مثلما يؤكد أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والنزاعات الداخلية، وتفاقمت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد، مدعوة لأن تتلمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والإضطلاع بكامل مسؤولياتهم لتحقيق ذلك، على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم، الذي يتمثله بوتفليقة أساسا في الدعم الاقتصادي.

راهن بوتفليقة على سياسة التكتل في إفريقية كمخرج لأزمتها بحث كان يرى أن مبادرة النيباد تمثل فرصة سانحة لتحقيق أولا: شراكة حقيقية ما بين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي، وثانيا: موقعا متميزا لمواجهة التحديات الإقتصادية التي باتت تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة.

لقد أراد بوتفليقة فقد إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية الذي عرفت به في الستينيات والسبعينيات. واستعادت أمجاد الدور الجزائري في عالم الجنوب، وفي إفريقيا تحديدا. فقد استضافت الجزائر القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي اليوم)، ما جعل منه تلقائيا رئيسا للمنظمة للسنة التالية. وهو أمر ساعد الجزائر على المفاوضة على وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا واريتريا. وأصبح بوتفليقة على إثرها أحد المحركين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا[2]. إن سعي بوتفليقة لإحياء دور الجزائر في إفريقيا؛ راجع لعدة أسباب منها رغبة الجزائر في الخروج من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينيات ومجابهة التطلعات المصرية، المغربية والليبية في القارة، فقد تجسدت هذه التطلعات –مثلا– في مبادرة ليبيا بإنشائها تجمع دول الساحل والصحراء، الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيه. والذي انضمت إليه المغرب أساسا لسعيها لتطويق الجزائر. من بين الأسباب أيضا بروز إرهاب من نوع جديد في منطقة الساحل والصحراء، كتهديد للأمن الجزائري، والمصالح الغربية على حد سواء. لذلك فالجزائر تسعى جاهدة لإقناع القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة؛ بإمكانية لعبها دور مركزي في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل. وقد تجلى سعي الجزائر لبعث دور ريادي في القارة الإفريقية، في استحداثها لأول مرة منذ الاستقلال، لمنصب وزاري للشؤون المغاربية والإفريقية[3].

[1] عبد العزيز بوتفليقة، كلمة ، المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر،07 نوفمبر 1999. على الرابط:
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[2] رشيد تلمساني.**الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**. كارنيجي الشرق الأوسط. العدد: 07 10 2008. أفريل متوفر على الرابط:
www :CarnegieEndowment.org

[3] قط سمير، مرجع سابق، ص 37 "حسب ترتيب الملف"

غلب البعد الأمني كثيرا في السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا في السنوات الأخيرة. فالجوار المباشر للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي، عرف تحولات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم أولويات أجندت سياستها الخارجية.

ثالثا: التوجهات الخارجية في عهد عبد العزيز بوتفليقة نحو الدائرة المغاربية – العربية

يرى بوتفليقة أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت، يرافقها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، سببها الأطماع والتدخلات الخارجية ما أسست لوضع دائم التوتر. ففي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني، وتصادر جزءا من أراضي سوريا ولبنان، والعراق تحت وطأة الإحتلال الأمريكي، بينما لا يزال اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، والجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح حقيقي. في الجوار القريب تروم الجزائر بناء مغرب عربي موحد مستقل، ومزدهر، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار لم تحل بعد. ولا يختلف وضع العالم الإسلامي عن العالم العربي، إذ ما يزال العمل الإسلامي المشترك بعيدا.

لكن يبقى الخطاب الرسمي للجزائر بعيدا حقيقة الواقع إذ أن الجزائر وقفت مكتوفة الأيدي أمام ثورات الربيع العربي ولم تكن مواقفها متجانسة مع الوضع الراهن. فلقد كان الربيع العربي مفاجئا للجزائريين، فقد كان الأخيرون يتوقعون التهديد حصرا من قبل الإسلاميين. لذلك فالسقوط غير المنتظر لبن علي، مبارك ثم القذافي، أذهل صناع القرار في الجزائر، وأدخلهم في حالة من الاضطراب في سلوكهم الخارجي. فقد وجدوا أنفسهم في مواجهة تهديدات جديدة شلت الحكومة في التعامل مع المطالب المجتمعية الداخلية من جهة، وتحديد موقف واضح بخصوص هذه التطورات الإقليمية[1]. ويتضح ذلك بجلاء من خلال الفجوة بين الخطاب والفعل. فغالبا ما عبر النظام الجزائري عن دعمه لخيارات الشعوب، وأنه يؤيد التحول نحو الديمقراطية في أي بلد عربي، غير أن واقع الحال لم يكن كذلك. في الحقيقة وكما أكده وزير وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية الجزائري السيد عبد القادر مساهل فإنّ المقاربة العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأحداث الجارية في المنطقة العربية تنطلق من المبادئ التي تقوم السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تتمثل في الحالة العربية في مبدأين أساسيين، وهما: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة حل النزاعات بالطرق

[1] Louisa Dris-Ait Hamadouche, « **Politique extérieure et politique intérieure algérienne : la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire ?** » , In : https://www.cairn.info/revue-maghreb-machrek-2014-3-page-9.htm?contenu=article

السلمية[1]، وهو ما كان قد أكده رئيس الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطاباته: ''إنّ الجزائر تتابع، بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية''[2].

لكن إلى أي مدى تم تطبيق هذه المبادئ التي توجه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الخارجي وأيضا مدى نجاعتها في تحقيق المصالح الوطنية بما يتناسب مع السلم والأمن في المنطقة الإفريقية والمغاربية والعربية، وذلك ما سنراه في الفصل الأخير من الدراسة.

المطلب الثالث: تصنيف توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من 1962 إلى 2019

كان الرئيس **أحمد بن بلة** متشدد المواقف اتجاه قضايا التحرر خاصة في إطار منظمة الوحدة الافرقية وهذا راجع لصدى الثورة الجزائرية لدى شعوب العالم وافرقيا خاصة، بحيث أصبحت الجزائر في عهده قبلة لقادة الحركات الثورية.

كما تميزت مرحلة احمد بن بلة على المستوى الخارجي بعدم الوضوح اتجاه المعسكرين رغم التوجه الاشتراكي للجزائر وهذا بسبب زيارة أحمد بن بلة للولات المتحدة الامركية.

في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة قابله تحد كبير على الصعيد الأمني وهو حرب الرمال سنة 1963 أين لعبت الجزائر على الورقة العربية "خاصة المصرية" والإفريقية وحتى الدولية لكسب التأييد.

بعد انقلاب 1965 إستولى الرئيس هواري بومدين على مقاليد الحكم في الجزائر تحت ضغوطات ورفض دولي. كان على النظام الدفاع عن تصوارت الجزائر في ظروف دولية معقدة أبرزها الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967.

إن البعد القيادي في عهد بومدين قد ارتبط بالشرعية التاريخية والثورية للحاكم، يضاف إلى ذلك ما توفر لديه من إيمان شخصي بأهمية التعاون وطمس اثار النزاعات الإقليمية. وقد أثرّت شخصيته وتكوينه الثوري والأيديولوجي– القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية فكانا من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليميًا ودوليا.

[1] الإذاعة الجزائرية، ''عبد القادر مساهل: **مواقف الجزائر من تسوية النزاعات ثابتة وسيادية ولن تحيد عن مبدأ الحل السياسي**. أنظر في:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160502/76253.html

[2] نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة''، يوم 15 أفريل 2011، أنظر في:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

منذ بداية حكمه، بدت نيّة الجزائر واضحةً للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وماضيها الثوري، هذا ما يبرر فاعلية سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكم بومدين[1].

رغم عدم قيام علاقات واضحة المعالم مع الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الخلاف حول مواضيع إستراتيجية كالقضية الفلسطينية، إلا أن السياسيين الأمريكيين قد أظهروا اهتماما بما يحدث في الجزائر، و من ذلك أن "هنري كسينجر" قد اجتمع مرتين بالرئيس بومدين خلال الفترة: 1973 -1974 باعتباره شخصية قيادية لا بد من مشاركتها في صياغة حل لمشاكل الشرق الأوسط[2].

من جانب آخر قام الرئيس هواري بومدين بإعادة توازن العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة بعد حملة التأميمات للمحروقات وبالتالي إعادة التوازن بين الجزائر وفرنسا في إطار الندية بين البلدين.

حاول الرئيس السابق الشاذلي بن جديد تبني سياسات ومواقف منسجمة ومكملة للرئيس للرئيس هواري بومدين سواء على المستوى الإقليمي او الدولي، إلا انه قام بالانفتاح أكثر على الغرب. يتجلى ذلك خاصة في توسط الجزائر في قضية تحرر الرهائن الاميركان في السفارة الامركية بطهران، وإنعكس هذا إيجابا على الجزائر بتقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات فنية وعسكرية[3]. من مظاهر الإنفتاح على الغرب، كذلك، زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتيران للجزائر، ثم زيارة الرئيس الشادلي بن جديد لفرنسا في سنة 1983 وزيارته للولايات المتحدة الامركية سنة 1985.

خلال الازمة الوطنية طرأت تحولات في السياسة الخارجية من حيث ترتيب الأولويات الجيوسياسية. حيث تم تعديل ترتيب البعد المتوسطي من حيث الاسبقية مقارنة بالبعد الافريقي حيث ورد في ديباجة دستور 1996 ما يلي " أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية"[4]. فالجزائر سارعت إلى تعزز الشراكة الأوروية ضمن اعلان برشلونة لسنة 1995 وهذا راجع لإدراك الجزائرللقيمة الجيوسياسية والاقتصادية في بناء علاقات مستقبلية مع الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل محددات اقتصادية وتعاون أمني في مجال محارة الإرهاب. هذا التوجه كان يهدف كذلك إلى محاولة فك الحصار الإعلامي والدبلوماسي الذي تعرضت له الجزائر بسبب الأزمة الداخلية.

بمجرد وصول الرئيس عبد العزز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، فعل المادة 77 من الدستور الجزائري والتي تعطي لرئيس الجمهورة صلاحية إقرار وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد، وهذا إلى جانب المؤسسات الأخرى

---

[1] عمّارية عمروس، البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية، مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي، فيفري 2017

[2] عمّارية عمروس، نفس المرجع.

3 محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، بيروت : دار الجيل ، 2004 ، ص 34

[4] موقع مجلس الأمة على الرابط :

http://majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1015-1996

التي تساهم في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرة وازرة الدفاع والخارجية[1]. وبدأت الجزائر تتحرك في الفضاء المغاربي والافريقي والعربي من أجل إجاد قنوات الحوار والتعاون وفق نظام التكتلات الجهوة والعمل على احيائها ويأضا تحسين العلاقات مع دول الجوار والدفع بمسار الاتحاد المغاربي إلى الامام. سعى بوتفليقة كذلك إلى إحياء الدور الجزائري الإقليمي في الجبهة الإفريقية من خلال أجهزة الاتحاد الافرقي والمساهمة في حل النزاعات الافريقية. أما على المستوى الدولي سعت الجزائر إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الامركية من خلال مشاركتها في الحوار الأطلسي مع الحلف الأطلسي و القيام بزيارات إلى واشنطن[2]، و جعل ملف محارة الإرهاب هو الحلقة الرابطة مع الدولتين خاصة عد احداث 11 سبتمبر 2001. لكن هذا لم يمنع الجزائر بإقامة علاقات إقتصادية مع دول أخرى كالصين والاتحاد الأوروي وفرنسا وروسيا.

حاول الباحث "فؤاد جدو" في أطروحة دكتورا لسنة 2018 تحت عنوان " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" أن يصنف السياسة الخارجية الجزائرية خلال مبدأ أساسي، هو المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية ومدى عقلانيتها في بيئتها الخارجية.

تمكن الباحث من ان يصنف السياسة الخارجية الجزائرية وفق ثلاث متغيرات سماها السياسة الخارجية الفعالة والانفعالية والتفاعلية ويعرفها كالتالي:[3]

السياسة الخارجية الفعالة: وهي السياسة التي تقوم على المبادرة في البيئة الخارجية سواء لخدمة مصالحها او تحقيق مكاسب او الدفاع عن المصالح ، معني القيام سياسات سواء انت ذات طبيعة سلمية او عنيفة استخدام القوة او المبادرة بواسطة لحل الن ازعات – الوساطة- .

السياسة الخارجية الانفعالية: وهي السياسة التي تقوم على الرد أي تقوم فقط الاستجابة لسياسات الدول الأخرى اما عن طريق التبرر او الشرح او تقدم البيانات والتقارير أو التنديد وهذا لا عني ان الدولة ضعيفة او قوية بل يتعلق مدى فعالية السياسة الخارجية والتي غالبا تقوم على الاستجابة دون المبادرة.

السياسة الخارجية المتفاعلة : وهي السياسة التي تجمع النوعين الساقين أي تمزج بين المبادرة لحل القضايا الدولية والإقليمية وأحيانا تعتمد على الرد والاستجابة لسياسات الدول الأخرى و هذه السياسة ترتبط الدرجة الأولي طبيعة الظروف الدولية المضطربة ومن ميزاتها أن تقوم على العقلانية من خلال الموازنة بين الحفاظ على المصالح الوطنية والاستجابة للمتطلبات الدولية والإقليمية.

---

1 وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 85

2 William QUANDT, **Flirt Contrarié entre Washington et Alger**, in site internet: http :// www.monde- diplomatique. Fr/ 2002/07/ quandt/ 16698

3 فؤاد جدو، **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتورا جامعة محمد خيضر بسكرة. السنة الجامعية 2018-2019 . ص.194-196

مخطط يوضح مسارات السياسة الخارجية الجزائرية (مخطط من اعداد الباحث "فؤاد جدو"):

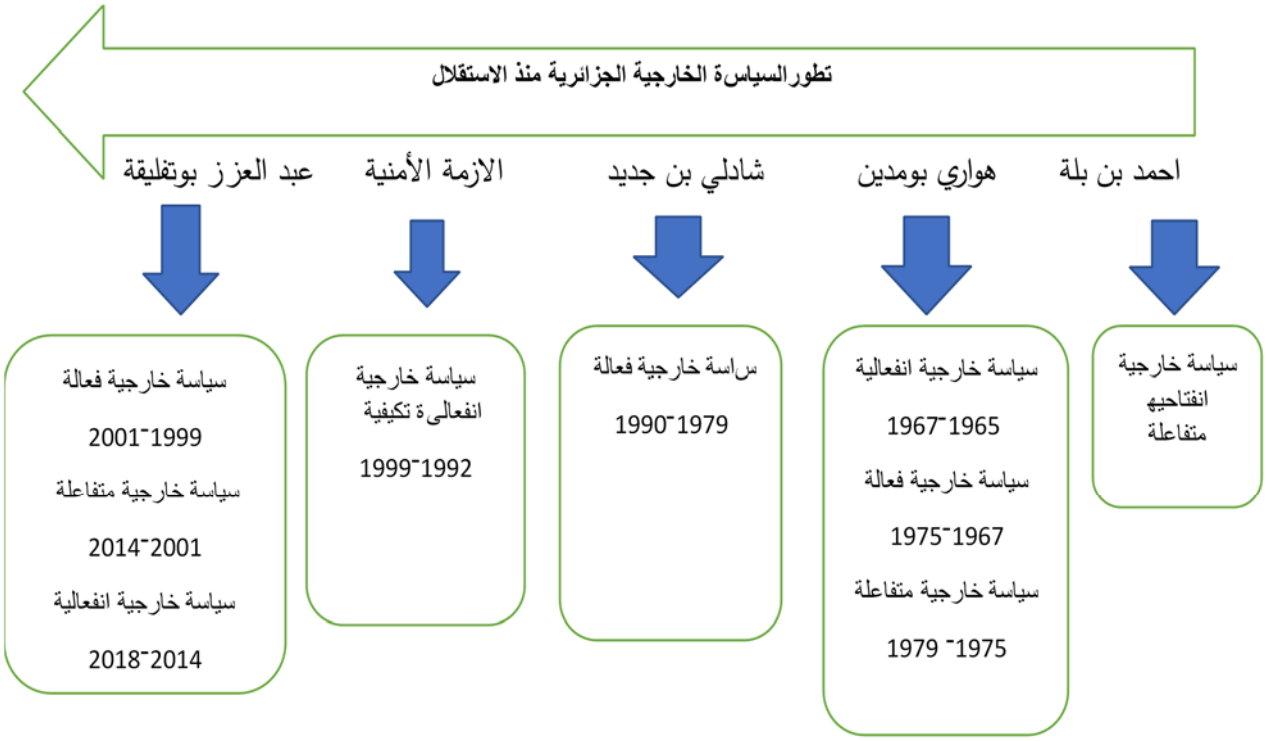

المصدر : فؤاد جدو، **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتورا جامعة مخمد خيضر بسكرة. السنة الجامعية 2018-2019

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل الثاني الإجابة على أسئلة الإشكالية الفرعية الثالث والرابع، والفرضيات الفرعية المرتبطة بها وهي:

"ما هي المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية؟"

"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية، في عهد حكم الرئيس بوتفليقة 1999-2019؟"

" هل توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هي نفسها مع الرؤساء السابقين للجزائر، وهل كان له نفس الإدراك بالدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة:

"لو أشرك الرئيس صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية الفواعل غير الرسمية، خارج مؤسسة الرئاسة والخارجية والمؤسسة العسكرية، في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية أو الترويج لها لخدم بذلك بشكل أكثر فعالية المصالح الوطنية."

" إنطلاقا من إدراكاته الشخصية، تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سابقاتها في عهود الرؤساء السابقين، بإنفتاح أكثر على الدول الغربية لخدمة المصلحة الوطنية، بما يمليه عليه إدراكه للدوائر الجيوسياسية التي تخدم مصالح للدولة الجزائرية. "

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن هناك إقصاء متعمد لبعض الفواعل الرسمية ؛ كالسلطة التشريعية ؛ والفواعل غير الرسمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية وتنفيذها أو حتى في الدفاع عن مواقف الدولة الجزائرية.

تتفاعل السياسة الخارجية الجزائرية في عدة دوائر جيوسياسية التي تتقاطع فيما بينها في عدة نقاط إستراتيجية تهدد مباشرة الأمن القومي للولة الجزائرية ؛ مثل الدائرة المغاربية والإفريقية التي تتقاطع في نقطة منطقة الساحل التي تعتبر أكبر مباشر على الأمن القومي للدولة الجزائرية. فكلما فهم صانع القرار هذه الدوائر ونقاط التقائها سيكون أسهل عليه التعامل معها بتكييف سياستهه الخارجية.

هناك عوامل عدة ساهمت في التأثير المتزايد لدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في عهد عبد العزيز بوتفليقة بشخصيته الليبرالية والمنفتحة. ويتجلى هذا التأثير كذلك من خلال الإهتمام الكبير الذي أبداه بوتفليقة بالسياسة الخارجية وأهدافه منها، حيث جعلها في مقدمة الحلول للأزمة المتعددة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى به إلى أن يحرص شخصيا على إدارة السياسة الخارجية الجزائرية.

كما أن رؤيته الواضحة لطبيعة العلاقات الدولية والمنطقيات التي تحكمها، وكذا تصوره الواضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقات الجزائر الدولية، قد ساهما في سهولة تحديد الأهداف الخارجية للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الأدوات والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك لكن في ظل غياب أو انعدام تصور عقائدي وطني عام حول أهداف ومنطلقات السياسة الخارجية، وبالتالي السياسة الخارجية الجزائرية دائما رهينة التصورات الشخصية للرئيس.

الفصل الثالث

إنعكاسات توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على الأمن القومي الجزائري في الفترة 1999 -2019

الفصل الثالث: إنعكاسات توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على الأمن القومي الجزائري في الفترة 1999 -2019

تمهيد الفصل الثالث:

من خلال ما سبق لا بد من الوقوف على تقييم السياسة الخارجية الجزائرية، في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، اتجاه محيطها الجواري والإقليمي وحتى الدولي وفق التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر المعاصرة فالجزائر تعرضت إلى انتقادات كثيرة اتجاه سياستها الخارجية في حين يرى اخرون ان السياسة الخارجية الجزائرية فعالة.

للإجابة على الجدلية القائمة، يجب العودة على مراحل، في كل الدوائر السالفة الذكر، بالإعتماد على المنهج والوصفي والمقارن واقتراب صناعة القرار، لتحديد مدى فاعلية المقاربة السياسة الخارجية الجزائرية، ومدى تعزيز توجهاتها للأمن القومي للدولة الجزائرية المعاصرة، وما هي الرهانات التي تقف عائقا أمام هذا.

في الأخير، سنحاول تقديم توصيات على آليات تعزيز الأمن القومي للدولة الجزائرية في إطار التعاون الإقليمي وحسن القرب والجوار، بعيدا عن أشكال التبعية والمساومة على السيادة الوطنية.

وسأركز في هذا الفصل الثالث على الإجابة على سؤال الفرعي الخامس للإشكالية ، والفرضية الفرعية المرتبطة به:

"هل خدمت توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة المصلحة العليا للدولة وعززت أمنها القومي، وما هي الرهانات الأمنية والسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المعاصرة؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة:

"يعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أسلوب "دفاعي ورد الفعل" في السياسة الخارجية، خاصة أثناء الأزمات، لا يزال مسار التكاملي والتعاون إقليمي النتهج ضعيف، وهكذا لن تكون السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالفعالية المطلوبة لفرض مقاربتها ومواقفها ولعب دور أقوى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل تعاطي الجزائر مع بعض القضايا الإقليمية تؤثر سلبا ومباشرة على الأمن القومي للدولة الجزائرية."

المبحث الأول: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية في دوائره الجيوسياسية

المطلب الأول: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته الإفريقية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقية على مقاربة امنية في المقام الأول، إذ تهيمن التهديدات الأمنية على منطق وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ما حتم عليها لعب دور دبلوماسي مهم والذي يقوم على المحافظة على مبدأ عدم التدخل. فنجد ان التدخل الفرنسي في مالي أعقبه حادثة الاعتداء على المنشأة النفطية "بتقنتورن عين أمناس" في 16 جانفي 2013. ما يعني للجزائر الإستعداد لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار الإفريقية. ومنه أصبحت الدبلوماسية الأمنية تتحكم في توجهات الجزائر في التعاطي مع الفضاء الإفريقي الهش والمأزوم على حساب على المقاربة الاقتصادية جنوب – جنوب التي إتسمت بالضعف.

وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات، خاصة بعد اسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 تحت رحمة الجماعات المسلحة، وهذا ما يمكن ملاحظته عن تركيز الجزائر على عسكرة الحدود الجنوبية تحسبا لأي تهديدات تأتي من الجنوب، رغم أن يبدو جد صعب[1].

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع عام 2014 إلى 20 مليار دولار وهذا راجع للتهديدات التي تحيط الجزائر سواء في منطقة الساحل الافريقي وفي ليبيا. هذه التهديدات الأمنية شكلت عقدة لدى الجزائر في كيفية الموازنة ما بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فلم تجد أمامها سوى[2]:

- خلق الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية في إطار مكافحة الإرهاب.
- الاعتماد على الاجتماعات الثنائية المباشرة مع ليبيا أو تونس أو خلق مبادرات ثلاثية في ظل الاختلاف الجزائري المغربي.

[1] Abdennour Benantar, « **Sécurité aux frontières** : **Portée et limites de la stratégie algérienne** », article publié dans L'Année du Maghreb juin 2016, In : http: journals.openedition.org/anneemaghreb/2712 ; and in : https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2712

[2] عبد القوى بوحنية ، **الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افرقيا بين الدبلوماسية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي**، عمان : دار الحامد ،2015، ص 115

- الاعتماد على الشراكة الأمنية مع الدول الإقليمية تمثل المبادرة 5+5 وفيها اعتمد سنة 2014 على وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب ساحل الافرقي.
- تأمين الحدود في إطار إعادة هندسة امنها امام التحدات الأمنية الراهنة كإتفاقيات تعاون مع دول الجوار كما حدث مع ليبيا في افريل 2012 اين تم توقيع اتفاقية الأمن المشترك ومراقبة الحدود.

كل الجهود التي تقوم بها الجزائر من نشاط دولي وإقليمي لمحاربة الإرهاب يقابله المبدأ الذي تصر عليه الجزائر و هو عدم التدخل الخارجي في المنطقة لما يشكل من تهديدات على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

يرى بعض المحللين ان ما تعانيه الجزائر من ضغوط دبلوماسية واستراتيجية تحد من مكانتها الإقليمية وتجعل تأثيرها في التوازنات الإقليمية مسالة قليلة الأهمية وذلك راجع إلى تبعية الجزائر للريع النفطي والغازي وأيضا تفضل الجزائر العلاقات الثنائية في مقابل محدودية انخراطها في المنتدات الجماعية إقليميا ودوليا وكذلك عدم تفعيل القدرات العسكرية خارج البلاد [1].

فوفق المقارة الواقعية نجد ان السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بالتوجس والحذر ومن أولوياتها تحقيق الامن خاصة اتجاه دول الساحل الإفيقي ودول الربيع العربي.

من وجهة نظر امنية قد تكون الجزائر نجحت في منع انتقال الفوضى إلى داخل حدودها، خاصة في الحالة الليبية بعد سقوط نظام القذافي أين دعت الجزائر من قبل عدم التدخل الأجنبي في ليبيا وحل الخلاف الداخلي بطرق سلمية.

هناك ضرورة لإعادة تقويم مكانة الجزائر الإقليمية وتأثيرها في الوضع الإقليمي في المنطقة وهذا الوضع يتناقض مع القدرات الكامنة للجزائر التي يمكن تفعيلها بشكل أكثر مما يتيح لها دور فعالا المنطقة في ظل تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والمنطقة المغاربة[2].

إن تقيد الجزائر بمبادها الثابتة في السياسة الخارجية لم يمنعها في عهد عبد العزيز بوتفليقة من أن تكون فاعلا في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بإنتهاج آليات تعاونية دون اللجوء إلى الخيارات العسكرية.

[1] كرم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفرقيا**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004 ، ص 169

[2] Tewfik Hamel, Op. Cit. p 152 et 156.

من مظاهر لجوء الجزائر إلى الخيارات التعاونية دفاع الجزائر على تأسيس قوة إقليمية للرد السريع في الأزمات والنزاعات الإفرقية caric للاتحاد الإفرقي وذلك خلال القمة التي انعقدت أديس أبابا في 30 جانفي 2014 على رأسها الجزائر وجنوب افريقيا وأثيوبا والسينغال والتي طبقت مع 2015[1].

كذلك لجأت الجزائر إلى عدة اليات للتصدي لظاهرة الإرهاب في إقليم الساحل وليبيا، ما أعطاها مكانة محترمة في المجتمع الدولي وهو ما ضمن لها كذلك نوع من الاستقرار الأمني الداخلي. ومن مظاهر محاربة الإرهاب في المنطقة اعتماد الجزائر على الجيوش النظامية لدول الساحل الإفرقي، من خلال تزودهم بالمعلومات والدعم اللوجستيكي حتى تتمكن من ضرب معاقل الإرهاب في المنطقة، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، إظافة إلى تنفيذ مشاريع استثمارة شمالي دولة مالي والنيجر.

رغم ان الجزائر لا تساند إرسال قواتها إلى الخارج، لكنها اضطرت في العديد من المرات ان ترسل وحدات عسكرية لمراقبة مناطق النزاعات في إطار التزاماتها الدولية.

فالجزائر على الصعيد الأفريقي تبقي على سياستها الخارجية النشطة في القارة الإفريقية من خلال دعم تواجدها في الاتحاد الإفريقي، وحل النزاعات الدولية بشكل سلمي، بالتوافق مع القاعدة الدستورية التي تمنع مشاركة الجيش الوطني الشعبي في أي عمل عسكري خارج البلاد في حدود دعم اللوجستيكي والتدرب من اجل التقليل من التدخلات الأجنبة في القارة الإفريقية.

ويبقى الرهان الوحيد الذي نجحت فيه السياسة الخارجية الجزائرية بتفعيل كل طاقاتها في منطقة الساحل هو رهان الطوارق، وذلك لما يشكله من خطر وتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري. فالجزائر لا تقلص أي جهد لما يتعلق الأمر بهذه الحركة. فبعد أزمة 2012 في شمال مالي تداركت الجزائر إلى إطلاق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، في جويلية 2014، في الجزائر وبمشاركة دولية مشكلة من، المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى بوركينافاصو، موريتانيا، النيجر وتشاد، كأعضاء في فريق الوساطة. كل هذا من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين باماكو والطرف الأزوادي[2]. وقد نجحت الجزائر في مساعيها نجاحا باهرا، إذ توجت وساطتها بتوقيع اتفاق سلام دائم في 2015.

مع ذلك يبقى التساؤل مطروحا عن عدم تدخل الجزائر حين قامت حركة الأزواد بإعلان استقلال شمال مالي لتشكيل دولة الأزواد تحت مبدأ عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، لكنها سمحت

[1] بوحنية عبد القوى ، مرجع سابق ، ص 135

[2] سيدي عمر بن شيخنا. **المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**. مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014

من جهة أخرى للطائرات الفرنسية باستعمال مجالها الجوي لقصف مواقع المتمردين في شمال دولة مالي، وهو ما يعتبر مساس بجانب من السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته المغاربية والعربية

مع اندلاع ثورات الربيع العربي شددت الجزائر على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مصرحة بحيادها تجاه ما يحدث البلدان المغاربية والعربية. كما اعترضت على بعض القرارات مثل قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر في 12 مارس 2011، الذي دعا مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا. أكد السيد عبد العزيز بوتفليقة كذلك في أحد خطاباته: ''إنّ الجزائر تتابع، بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية''[1].

الجزائر رسميا ظلت محايدة بشأن ما كان يحدث في ليبيا من ثورة ضد نظام القذافي، وإن اتهمها البعض بمساندة النظام السابق، على اعتبار أن الجزائر كانت تخشى من وصول الربيع العربي إليها. بعد القضاء على القذافي، واستتباب الأمور إلى حكام جدد، سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي. كان على الجزائر مراجعة حساباتها وجعل سياستها الخارجية تتماشى مع تطورات الساحة الليبية ومسايرة التحول في مفهوم الأمن الذي ينص على أن العمل على استقرار ليبيا وإنهاء النزاع في أقصر وقت هو من مصلحة الجزائر ما دامت الحرب تجري على حدودها وتمس بأمنها. رغم التحرك الجماعي والتعاون الدولي لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية التي نادت اليها الجزائر، نظرا لتأخرها في معالجة الملف، لم تتمكن من منع التدخل الخارجي في ليبيا[2].

يتزامن هذا مع الاضطرابات التي مست تونس والتي أدت إلى انكشاف حدودها الشرقية مع انتشار الجماعات الإرهابية وقيامها بهجمات إرهابية على الحدود الجزائرية التونسية وتزايد عمليات التهريب مما انعكس سلبا على الأمن الحدودي الجزائري.

[1] نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة''، يوم 15 أفريل 2011، على الرابط:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[2] قط سمير، **مرجع سابق**،

الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية بدا واضحًا منذ البداية، فهو كما وضحه سفير الجزائر في سوريا "صالح بوشامة" لوكالة أنباء "سانا" السورية يتمثل في رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب[1]، وتبني الجزائر مواقفها من إمانها أن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض من الخارج وهذا ما لمح له رئيس الجمهورية الجزائري في خطاب له في 2012/04/14 حيث يقول: " ... فالديمقراطية مثلها مثل التنمية لا تمنح هبة ولا تستورد مصنعا جاهزا."

كما في حالة ليبيا اعتبرت الجزائر أنّ النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، تجلى ذلك بزيارة وزير خارجية سوريا الجزائر في مارس 2016 ليقوم بدوره وزير الجزائر للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية" بزيارة سوريا في أبريل 2016. إن تمسك الجزائر بهذا الموقف هو تخوف من ظهور الإرهاب في سوريا الذي أصبح يتقوى يوم بعد يوم بفعل الانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية.

بخصوص قضية الإرهاب نجد الجزائر دائما تؤكد على ضرورة محاربة هذه الظاهرة في أي منطقة من العالم فهي لطالما اكتسبت شهرة في هذا المجال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أثبتت صحة الموقف الجزائري وهو أدى إلى تقارب أمريكي- جزائري حول مسألة محاربة الإرهاب الدولي، بحيث حرصت الجزائر على المشاركة في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب حتى في مبادرات الحوار المتوسطي للناتو المتعلقة بالإرهاب. إلا أن الجزائر رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي الذي طرحته السعودية في 2015 لمواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة رغم انضمام 34 دولة إسلامية إليها. وأهداف هذا التحالف كما أعلن عنها تتمثل في مواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة[2].

وما يمكن ملاحظته هو أنّ الأزمة السورية والتحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم، هي في الحقيقة حالات مرتبطة أساسا بالصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، لذا فالجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم الحياد وتجنب سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية والدولية، وتنادي إلى إيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[1] الوكالة العربية السورية للأنباء، لقاء مع سفير الجزائر"صالح بوشامة"، على الرابط:
http://sana.sy/?p=452201 ،2016/10/31

[2] ظافر محمد العجمي، **التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية**. مركز الجزيرة للدراسات، (2016/10/06)، على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512278465786886.html

لكن هناك بعض المؤشرات التي تظهر بأن الجزائر محسوبة على المحور الروسي، السوري، الإيراني وذلك على حساب المحور السعودي الذي يشمل المغرب خاصة بعد هذا المحور الموقف المغربي حول قضية الصحراء الغربية. إن الصراع البارد بين المغرب والجزائر لا يتجلى فقط في القضية الصحراوية بل يأتي في سياق تنافس إقليمي حاد بين الجزائر والمغرب، ومن مؤشرات ذلك التنافس هو سباق التسلح بين البلدين، فحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) فإن واردات الجزائر والمغرب من الأسلحة هي الأكبر في القارة الإفريقية خلال فترة 2011-2015 بحيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 30% من مجموع الأسلحة المستورة في القارة الإفريقية تليها المغرب بنسبة 26%[1]. فهل تقارب وجهات النظر بين الجزائر والمحور الروسي، السوري، الإيراني حول القضايا العربية الراهنة كان من باب الصدفة أو مرتبطا بمبادئ وثوابت السياسية الخارجية الجزائرية.

المطلب الثالث: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته المتوسطية

إن هاجس الجزائر في البعد الأوروبي هو المحافظة على عقيدة مستقلة لأمنها القومي. لأن المبادرات الأمنية الأوروبية كانت تهدف إلى عسكرة المتوسط بما يخدم الضفة الشمالية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، انتشار الأسلحة.

نفس الهواجس قابلت الجزائر في مبادرة الحوار الأطلسي- المتوسطي الذي أطلق بشكل انفرادي وفق ما يتماشى مع مدركات وأهداف الحلف الأطلسي، وبالتالي هذا الحوار لا يحيد عن قاعدة التعامل مع الجزائر- وكل دول الجنوب- كمجرد مناول أمني لسياسة الحلف[2]، سيما بعد حصر أكبر جزء من دورها في مكافحة الإرهاب التي وضعها الأمريكيون في قمة هرم أولويات الحلف وشركائه المتوسطيين منذ 2001م. لكن عدة تساؤلات طرها الجانب الجزائري حول هذه المبادرة ما أثار عندها الكثير من التحفضات. يلخص هذه التساؤلات الباحث عبد النور بن عنتر كما يلي" إذا تم وضع مكافحة الإرهاب جانبا، ماذا سيكون إسهام هذا الحوار بالنسبة للأمن القومي الجزائري؟ هل سيفصح الحلف الأطلسي للجزائر عن معلومات حول صواريخ إسرائيلية قادرة على الوصول إلى التراب الجزائري وقصف المنشآت النووية المدنية الجزائرية؟ هل سيطبق قاعدة التبليغ المبكر لإبلاغ الجزائر بتجريب إسرائيل لصاروخ في عرض البحر الأبيض المتوسط على مقربة من مياهها

[1] عائد عميرة، الجزائر والمغرب يتصدران الدول الإفريقية في استيراد السلاح رغم الفقر الاقتصادي، تقرير نشر بتاريخ 2017/02/22، على الرابط : https://www.noonpost.com/content/16768

[2] Salim Chena, « **L'évolution des enjeux géopolitiques favorise-t-elle une hégémonie algérienne au Maghreb ?** », article publié sur le site AFRI. Volume XII, 2011, P 5.

الإقليمية؟ هل سيعلم الحلف الجزائر بأي خلل في ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي الذي قد ينجم عن تسلح مفرط نوعيا للمغرب؟".[1]

من جهة أخرى صيغة العمل الثنائية المتبعة في الحوار مع الحلف لا يتماشي والخيار الاستراتيجي الذي رفعته الجزائر المتمثل في الاستعداد للمضي بعيدا في بناء اتحاد المغرب العربي، والدليل أنه منذ الشروع في الحوار مع الحلف إلى غاية اليوم لم يتحقق أي تقدم يذكر في العلاقات الجزائرية-المغربية ولا في قضية الصحراء الغربية، مما يؤكد أن الرهان على القوى الغربية في تحقيق وحدة إقليمية مغاربية، مثلما تطمح إليه الجزائر ودول المغرب العربي، ضعيف جدا.

رغم مشاركة الجزائر في عدة مسارات تعاون أمني وإقتصادي مع دول الحلف الأطلسي عموما ودول أوروبا المتسطية خصوصا لم ينسي صناع القرار الجزائريين الأهمية البالغة للمبادئ الثابتة التي تقوم عليها العقسدة العسكرية الجزائرية والتي تعكس بدورها التصور الجزائري للأمنه القومي. هناك العديد من المبادرات من الجانب الغربي التي قوبلت بالرفض أو بالتحفظ كإعلان الاتحاد الأوروبي عن تشكيل قوة التدخل السريع" أوروفور" أي بصيغة التدخل سنة 2003 في إطار المبادرة الأوروبية "للتمييز الأمني والعسكري".

المبحث الثاني: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية المتعلقة بأمنها القومي

المطلب الأول: الرهانات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية في نطاقها الإقليمي

نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الدول نتيجة لاتساع ظاهرة التهديدات ذات الطابع العابر للحدود السياسية للدول، فإن الجزائر تواجه رهانات كبيرة في هذه المسألة، كون وقوعها في منطقة جيو-سياسية مهمة ونقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية، خاصة طريقين مهمين الأول هو طريق تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا ومنها عبر دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو أوربا مرورا بالجزائر، والطريق الثاني الخاص بالهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

كل هذه الرهانات يضاف إليها مشاكل أخرى خاصة بالتهريب بمختلف أشكاله من وإلى الجزائر، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الحزام الأمني للجزائر عبر كافة حدودها بدءا من المغرب مرورا بالساحل الإفريقي وصولا إلى ليبيا وانتهاء عند تونس في الحدود الشرقية.

1- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر ، ص 219.

رغم قدم هذه الرهانات الإقليمية إلا أنها تدرج ضمن الرهانات الحديثة في إطار المنظور المتعدد الأبعاد للأمن كمسألة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والتهريب.

مشكلة اللاجئين:

تعتبر مشكلة اللاجئين أحد التحديات التي تهدد أمن الجزائر واستقرارها وذلك نظرا لتفاقم هذه الظاهرة، وما يمكن أن تخلفه من آثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم إستراتيجيتها الأمنية وتداعياتها على الأمن الإقليمي.

نجد أن الجزائر أصبحت ملاذا لمختلف المهاجرين من القارة سواء الماليين أو النيجيريين وهذا نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في كل من مالي والنيجر، إضافة إلى اللاجئين العرب القادمين من سوريا لنفس الأسباب.

وعليه يتوجب على الج ازئر إيجاد صيغ مناسبة لمشكلة اللاجئين الوافدين إليها، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى حلول في مصدرها قبل أن تصل إلى إقليمها، وايجاد صيغ التعاون من أجل السماح لهؤلاء المهاجرين بالعودة إلى أوطانهم، كون أن مشكلة اللاجئين لها آثار سلبية على الجزائر من مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الصحية منها.

الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجزائر وهذا ليس على المستوى البعيد فحسب وانما على المدى القريب، وهذا نظرا لتطور أساليب العصابات الإجرامية ومدى تأثيرها على كيان الدول، خاصة تلك المتواجدة على مستوى الصحراء الجزائرية، وتعمد إلى كل أنواع التهريب من أجل تمويل نشاطاتها بما في ذلك تهريب المخدرات حيث صارت مصدرا من مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد.

انتشار السلاح في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي:

من شأن الانفلات الأمني والعنف الذي تعيشه دول الساحل الإفرقي إلى جانب ليبيا والانتشار المخيف لملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بها أن يهدد استقرار حدودها. يفرض هذا التحدي على السلطات الجزائرية وسائل سياسية وديبلوماسية وامكانيات لوجيستيكية وعسكرية لتأمين هذه المواقع لمنع تسلل فلول الإرهاب. كون الجزائر الدولة الأكثر محورية في منطقة الساحل باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب تحركات عناصر الجماعات الإرهابية يفرض على الجزائر ضغطا إضافيا بدرجة كبيرة.

وفي هذا الإطار أبدى عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية مخاوف الحكومة الجزائرية من الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا ومن تداعيات هذه الحالة على الأوضاع الأمنية

في الساحل الإفريقي. بحث حركة السلاح في ليبيا تعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاستيلاء على أسلحة ثقيلة ومتطورة وسيؤدي ذلك إلى لا محالة إلى تهديدات على أمن المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.[1]

إن محافظة الجزائر على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، لا يكفي لصد هذه التهديدات في ظل الفشل المؤسساتي الجواري والتخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية. خاصة وأن العلاقات الجزائرية-المغربية تراوح مكانها في ظل غلق الحدود وعدم تحريك قضية الصحراء الغربية. فعلى الجزائر العمل أكثر على المستوى المغاربي وعلى المستوى الإفريقي لصناعة الاستقرار الأمني في نطاقها الإقليمي.

المطلب الثاني: رهان صنع التكامل الجواري في السياسة الخارجية الجزائرية

يساهم التكامل الجواري من دون شك في تحقيق الأمن الشامل والرخاء الإقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي، وهذا ما ينعكس بصورة مباشرة على الأفراد والدولة والمنطقة بصفة عامة. والعكس يؤد حتما إلى تهديد الاستقرار الإقليمي على مستوى الدولة والأفراد. أحسن مثال على ذلك فشل صنع التكامل المغاربي وما إنجر من صراعات بين المغرب والجزائر مما يهدد مصالح الدولة والأفراد. فلقد أدى غلق الحدود بين المغرب والجزائر إلى الوقف الفوري لتدفق الأشخاص والسلع والخدمات وقطع الصلات بين المتصارعين، ومعنى ذلك أنّ العملية التكاملية مهددة بالتوقف. هذه الحالة خلقت جو من الصراع والتنافر، والتسابق نحو التسلح وفي طرح المبادرات الإقليمية وقيادتها بإقصاء الطرف الآخر[2].

في الساحة المغاربية تطرح كذلك تداعيات الأزمة الليبية خاصة في ظل غياب جيش ليبي موحد، ما يؤدي إلى تسرب الأسلحة التي كانت تابعة للدولة إلى خارج الإقليم الليبي، مما سيسهل على كل من الجماعات الإرهابية والإجرامية أن تتحرك بحرية. كذلك إن التدخل الأجنبي في ليبيا يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية داخل ليبيا، وبذلك تصبح هذه الأخيرة ملتجئا للإرهاب. باعتبار أن هذا الإرهاب عادة ما يختار المناطق غير المستقرة أو التي تشهد تدخلا أجنبيا لجعلها مراكز انطلاق في تنفيذ عملياته ما سيؤدي إلى هجرة مكثفة للاجئين الليبيين نحو التراب الجزائري، مما سيخلق مشاكل أمنية للجزائر. كما أن التواجد العسكري الأجنبي في ليبيا ؛ حتى لمجرد مراقبة مجالها الجوي ؛ يمثل تهديدا أمنيا للجزائر، لأن القوى الغربية المتدخلة ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول القدرات العسكرية الجزائرية.

1 أحمد ولد سالم، **أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة**، مركز الجزيرة للد ارسات، 2012،12،27 http//www.alkhaber.ma

2 Tewfik Hamel, Op. Cit., p162.

يمثل مشروع اتحاد المغرب العربي حتمية و ضرورة لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها، لكل الأطراف بما فيها الجزائر على الأقل لأربع اعتبارات أساسية: يتمثل الأول في كون مسار التكامل الحقيقي في المغرب يعد المخرج الأساسي لأهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة؛ ويدور الثاني حول إجماع التراكم الفكري والعملي في ميدان التكامل والاندماج على أساس أن الحل الأنسب لجل النزاعات والخلافات التي تميز العلاقات بين الدول، يتمثل في التحول من التوجه والنزعة القطرية إلى المقاربة والفلسفة التعاونية والتكاملية؛ أما الاعتبار الثالث فإنه مرتبط بما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة التي بدأت تكرس نمطا من العلاقات الدولية، أساسه التكتلات الإقليمية الكبرى كإطار أكثر ملائمة وفعالية لمواجهة الظواهر والتحديات الجديدة؛ وأخيرا فإن منطقة المغرب العربي تتميز عن غيرها من المناطق الجغرافية، بوجود مجموعة من عوامل التجانس والتشابه بين شعوبها، كافية لبناء سياسة مغاربية يمكن أن تعوض المغاربة عن كل الإخفاقات التي خلفتها وأفرزتها الممارسات والسياسات المرتبطة بمشروع الدولة القطرية[1].

المطلب الثالث: رهان صد نفوذ القوى الكبرى في المنطقة المغاربية والتفاعل الإيجابي مع المبادرات الأمنية الأورو–أطلسية

تصاعد التنافس بين استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طمعا في ثروات الصحراء الجزائرية خاصة. وهذا إنطلاقا من المقولة الأمريكية التي تقول: "**من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل بل و على غرب إفريقيا**"، وهو ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة قيادة الأفريكوم في الصحراء الجزائرية.

على هذا الأساس تطمح وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع يدها على إدارة الصحراء، مما يمكنها من إقامة مجال حيوي نفطي في منطقة شمال وغرب إفريقيا، وبذلك تصبح الصحراء الجزائرية كقاعدة خلفية للولايات المتحدة تمكنها من السيطرة على موارد الطاقة. بالمقابل إن أوروبا هي الامتداد الجغرافي لشمال الجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أنها هي الأخرى لديها طموحات لكي تكون الصحراء الجزائرية تحت سيطرتها وذلك للأهمية الجيوستراتيجية والجيواقتصادية للصحراء الجزائرية.

لقد ازداد الاهتمام الغربي عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بالصحراء الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث أصبحت ترى هذه الأخيرة بأن ظاهرة الإرهاب التي تعيشها الجزائر ومنطقة الساحل الصحراوي، تشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها بالمنطقة والتي على رأسها الموارد الطاقوية.

1 حسين بوقارة ، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ،2010م، ص116.

تحاول هذه القوى الفاعلة في إطار التنافس حول الفضاءات الجيوسياسية للجزائر إلى تحقيق المصلحة و إن اختلفت الوسائل والأدوات، ولعل أحسن مثال لتبرير هذا الأمر هو فهم دوافع التحرك الفرنسي باعتباره فاعلا أوروبيا أساسيا بالمنطقة لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي حول الجزائر.

إن التطور السريع في العلاقات مع الجزائر والتموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي ومنطقة الساحل وما وراءها أثار توجس فرنسا خاصة وأنه يستهدف دولا فرنكوفونية واقعة تحت نفوذها ،وعليه فتطبيع ثم تعزيز العلاقات الفرنسية- الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، يأتي من" **المنظار الفرنسي**" كرد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، ويعبر عن زيادة حدة التنافس بين باريس وواشنطن حول الجزائر وحول هذا الجزء من القارة، خاصة وأن الاتصالات بين باريس والجزائر، المتزايدة الحجم أخذت أبعادا عسكرية[1]. لاسيما من خلال مجموعة 5+5، التي تثبت أن فرنسا تتحرك مغاربيا وأنها تريد إبقاء الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) تحت نفوذها التقليدي.

إن التنافس بين القوى الفاعلة في المتوسط وحول بسط النفوذ على الجزائر يهدد أمنها ويعرضه لخطر التعدي على حرمة الإقليم وتهديد الوحدة الوطنية والانقاص من السيادة.

مرة أخرى يتوجب على السياسة الخارجية الجزائرية التعامل بحذر مع القوى الغربية، فمسارات الشراكة والتعاون حتى في شقها الاقتصادي والثقافي قد تكون مفخخة وتمثل تهديد مباشر للأمن القومي للدولة الجزائرية في ظل صراع النفوذ الذي تمارسه هذه القوى. فالوضع يتطلب التفاعل الإيجابي للجزائر مع المبادرات الأمنية في المتوسط، والتحليل والتدقيق في كل الخيارات الاستراتيجية المتاحة خدمة لمصالحها، وأن يعبر سلوكها على نضج استراتيجي. وعلى الجزائر أن تنوع من الشراكات الاستراتيجية لأنها خير حامي لمصالحها وخير درع لسد الضغوطات الأجنبية. على الجزائر ألا تعطي الانطباع للاتحاد الأوروبي، شريكها الاقتصادي الأول والذي أبرمت معه اتفاق شراكة، بأنها تولي أولوية لعلاقاتها مع الحلف، بل لابد أن تسخر الخيارين الأطلسي والأوروبي في نفس الوقت خدمة لمصالحها. كما يجب عليها ألا تخضع مصالحها الاقتصادية لاعتبارات استراتيجية محضة وآنية، وألا تنساق وراء حسابات خاطئة تحت وقع تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001م غير المتحكم فيها. عليها أن تحدد استراتيجيتها حيال كل الخيارات المتاحة وفق هدفين أساسيين: مصالحها القومية ومبادئها وقيمها بعيدا عن أي اعتبار إيديولوجي[2].

1- عبد النور بين عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص ص 77،76.

2- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص 240.

المبحث الثالث: آليات مواجهة تهديدات الأمن القومي الجزائري

في ظل الصعوبات التي تواجهها الجزائر لتفعيل سياستها الخارجية بكل أريحية بعيدا عن جدلية الحفاظ على المبادئ التاريخية وضرورة التكيف والتغيير، يدعو هذا إلى بناء استراتيجية لمواجهة تهديدات وتحديات والأمن القومي الجزائري داخليا وخارجيا، بعقيدة أمنية تؤدي دور الفعل بدل رد الفعل وهذا ما يجب أن تلعبه العقيدة الأمنية في المرحلة الراهنة نتيجة الضغوطات التي تواجهها الجزائر سواء من البيئة الخارجية أو الداخلية لتحقيق الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: آليات تعزيز الإستقرار الداخلي للدولة الجزائرية المعاصرة

يجب على الجزائر توفير جميع شروط الاستقرار الداخلي لتعزيز الأمن القومي ولتتمكن من تفعيل أكثر لسياستها الخارجية. هذا الاستقرار لا يتحقق الا بمعالجة الشق السياسي والإقتصادي والإجتماعي ومحو جميع أسباب اللاإستقرار الداخلي.

فالنظام الجزائري مطالب بتصحيح الأوضاع المتردية وتقوية وتأمين التماسك الوطني وحل مشكلة الهجرة، خاصة إلى الضفة الشمالية وارتباطها بغياب المشروع المجتمعي والفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع، تؤثر بشكل كبير في استمرار عدم استقرار الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر، مما يؤثر سلبا على التماسك الوطني[1].

غالبا ما لوحظ أن النظام يمارس أسبقية أمن السلطة على أمن الفرد والمجتمع وهذا راجع إلى الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، وفي جزء كبير منه يدور بين من يحكم. ولعل هذا ما أدى إلى الأزمات التي عرفتها الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988م التي كرست مزيدا من الانفصال بين الدولة والمجتمع، كما توالى عن مثل هذه الأزمات تنامي ظاهرة اغتراب المواطن الجزائري وأنه غير مدين بالكثير لهذا الوطن[2] ولعل ظاهرة " الهجرة" لخير دليل على ذلك.

فطرح مجموعة من البدائل والآليات تكون بمثابة رهانات يمكن بلوغها لصيانة وتقوية اللحمة الوطنية وذلك بإحداث مشروع مجتمعي تشارك فيه كل طوائف المجتمع المدني إلى جانب الفواعل السياسية وعن طريق تفعيل أطر التنشئة الاجتماعية والسياسية وجمع الجزائريين حول ما يجمعهم.

---

1 صالح زياني وأمال حجيج، **الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق** . المجلة الجزائرية للاتصال: تصدر عن جامعة الجزائر3. العدد21. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم الإعلام والإتصال. السداسي الأول 2011 ، ص ص76-77.

2- نفس المرجع، ص ص 89-90.

وتجدر الإشارة إلى الجانب الاقتصادي للجزائر الذي يعتمد بنسبة خيالية على إيرادات المحروقات. فبالرغم من البخبوحة المالية التي تتنعم بها الجزائر مقارنة بجيراتها غلا أن هذا أفقدها المكانة والدور القيادي الذي كام بإمكانها أن تلعبه في الوسط المغاربي والإفريقي. فالنفط يعتبر من جهة احد العوامل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية لكنه أحد أهم عوامل اللاإستقرار الأمن القومي للدولة الجزائرية كذلك. لذى وجب إعادة هيكلة حقيقية للإقتصاد الوطني خارج المحروقات.

المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات الإقليمية من منظور السياسة الإقليمية

ضرورة خلق مناطق التعاون مع المغرب العربي

تقوم المقاربة الجزائرية في إطار المغرب العربي على أساس شامل فقد صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل في اجتماع لجنة متابعة اتحاد المغرب العربي، أن المقاربة الجزائرية تقوم على ثلاثة أجنحة كبرى سياسية، اقتصادية، وأمنية[1]. الجناح الاقتصادي أكد الوزير أن الجزائر اقترحت ورقة طريق لدى مجلس وزراء الشؤون الخارجية في 2002 لتشكل مجموعة اقتصادية مغاربية، أما أمنيا فقد دعا إلى مواقف موحدة واستراتيجية مشتركة على المستوى الثنائي وتعدد الأطراف في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول المغرب العربي سيما الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة غير الشرعية. لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكيد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمصالحها.

بقدر ما كان هناك إيمان قوي بحتمية البناء المغاربي، فإن الممارسة الجزائرية اتسمت بنزعة حذرة تبحث عن السبل الملائمة لمنع سيادة المنطق التوسعي وسياسة الأحلاف والكتل داخل النظام الإقليمي المغربي أكثر منه لبناء اتحاد مغاربي.

دعم وتفعيل الهوية المتوسطية

تعتبر الجزائر مسار برشلونة، الإطار الاستراتيجي الأشمل للشراكة الأورو-متوسطية والأكثر وضوحا، سيما بعد تعديله في مؤتمر إيطاليا 1998، فيما يسمى ب"منتصف الطريق أين صحح مساره وصار أكثر

1- قط سمير، مرجع سابق، ص 235.

توازنا بين أجنحته الثلاث، لهذا السبب كانت الجزائر ترفض المشاريع الأوروبية الموازية لمسار برشلونة التي ترى فيها صورا مكررة له لا طائل منها، وهذا ما جعلها تنتظر طويلا للانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار1.

تؤكد الجزائر أنها لا ترفض المشاركة في أي مبادرة قائمة على الحوار ودعم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التشاور والمنفعة المتبادلة من شأنها تحقيق الأمن في الفضاء المتوسطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا تخترق سيادتها، وليست المقاربة التي تدافع عنها الجزائر ضمن الدائرة المتوسطية إلا امتدادا لعقيدتها.

فوفقا للمقاربة الجزائرية من حق كل دول المتوسط أن تتمتع بأمن غير منقوص وأن تختار نظامها للأمن القومي الذي ترى أنه الأنسب لضمان أمنها ويؤدي بها إلى التخلص من مختلف مهدداته دون تدخل أو إكراه خارجيين والتعاون للحد من مختلف التهديدات والأخطار التي تهدد الأمن في الفضاء المتوسطي على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب2.

إن مشاركة الجزائر في مختلف المبادرات الأمنية الأورو-متوسطية تمكنها من إعطاء بعد دولي لمكافحتها واستثمار تجربتها الداخلية في استعادة مكانتها السياسية الإقليمية والدولية وفك عزلتها التي عانت منها خلال التسعينات، كما تمكنها من التعبير عن انشغالاتها والدفاع عن عقيدتها الأمنية.

تفعيل وتقوية التعاون مع البلدان الإفريقية

إذا كانت الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهديدات داخليا مباشرة قائمة على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، فلضمان تغطية أمنية اكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف التهديدات قام النظام الجزائري بالتركيز على الصحراء الكبرى إذ أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها[3]. هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

لكن الجزائر دائما تحافظ في تحركاتها على البعد الإفريقي على مقاربة متعددة الأطراف قائمة على التنسيق الإقليمي في التعامل مع تهديدات الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لتغطية ومراقبة الحدود المشتركة بينها وبين مالي، النيجر، موريتانيا و ليبيا.

1 قط سمير، مرجع سابق، ص 165.

2- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سابق، ص 207.

3 نعيمة موصر ، مرجع سابق، ص 137.

إن ثقل الجزائر الجيوسياسي الناتج عن عوامل جغرافية، اقتصادية، سكانية له دور بالغ في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة دورها الريادي في المغرب العربي، وهذا الموقع جعلها أمام تحديات أمنية مباشرة.

عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في القارة الإفريقية والعمل على أفرقة الحلول بشكل تام مع عدم الانغلاق والتقوقع على الذات، بحيث ترافع من أجل إفريقيا في كل محافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم.

المطلب الثالث: ضرورة مراجعة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صممت في البداية لمواجهة تهديدات دولتية المصدر قائمة بالأساس من الحدود الغربية بسبب التوتر البنيوي مع المغرب. ولم تستوعب كما ينبغي القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد مستبعدة أو على الأقل مقللة من شأن التهديدات غير الدولتية، لكنها بدأت تستوعب تدريجيا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها[1]. وإن كانت خبرة لمكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.

يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها المبادئ المؤسسة لعقيدتها، بيد أن تحليلا معمقا لسلوكها يبين أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية. ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكلة بعض بناء العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية، كما يمكن أن نستشفيها أيضا من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية. فإبان هذه الأزمة اتخذت الجزائرقرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها، حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى الجنوب البلاد؛ وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي

1- عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**، مرجع سابق ، ص04.

في مالي، بإشراف. كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية.

يوضح هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلا طفيفا وظرفيا طرأ على عقيدتها الأمنية مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود، يعني هذا التناقض بين خطاب وطني–سيادي من جهة والمبادئ من جهة ثانية، تكيفا مع الواقع وفقا لمقتضيات مصالح الساعة. بمعنى التوافق بين المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال هذه الأزمة تفيد كل هذه التحولات بوجود تعديلات طفيفة ظرفية لكن دون مراجعة جوهرية لعقيدتها الأمنية، وتعتبر هذه التعديلات أيضا عن توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع[1].

تسببت طبيعة التهديدات غير الدولتية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها في بعض التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ والمصالح، ما حتم تعاملا مرنا مع بعض المبادئ وفق الحالات الإستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية فإذا كان فتح المجال الجوي والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية، يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها. ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها.

إنه وضع جديد بالنسبة للجزائر بذلك التوتر بين المستلزمين توتر ناشئ: فلأول مرة تجد نفسها معينة مباشرة بتهديدات غير دولتية مرتفعة الحدة على حدودها، إنها محنة أمنية بالنسبة لعقيدتها خاصة أن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مطلق في وقت غابت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب في مالي، يحول دون قراءة متجددة للتهديدات فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. من هذا المنظور يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطر على أمنها القومي. خلق هذا التوتر أيضا تناقضا في سلوك الجزائر قاريا كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة، فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.

إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخلالأجنبي لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدة في دول الجوار خاصة في مالي وليبيا.

حتى وإن كان التدخل يتسبب في مشاكل أمنية أكثر مما يقترح حلولا فإنه جنب، في الحالة المالية، المنطقة قيام إمارة إرهابية. بطبع تقدير مدى خطورة أي وضع أمنى مرهون بمدركات التهديد والشواغل الأمنية

1- عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**، مرجع سابق ، ص04.

والمصالح البنيوية والظرفية، لذا تختلف مواقف الدول باختلاف الأزمات وجغرافيتها وهذا ما يفسر تطور موقف الجزائر من التدخل في مالي رفضته قبل أن تسايره وتدعمه لوجستيا[1].

خلاصة الفصل الثالث:

استهدفت في هذا الفصل الثالث والأخير على الإجابة السؤال الفرعي الخامس للإشكالية ، والفرضية الفرعية المرتبطة به:

"هل خدمت توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة المصلحة العليا للدولة وعززت أمنها القومي، وما هي الرهانات الأمنية والسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المعاصرة؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة:

"يعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أسلوب "دفاعي ورد الفعل" في السياسة الخارجية، خاصة أثناء الأزمات، لا يزال مسار التكاملي والتعاون إقليمي النتهج ضعيف، وهكذا لن تكون السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالفعالية المطلوبة لفرض مقاربتها ومواقفها ولعب دور أقوى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل تعاطي الجزائر مع بعض القضايا الإقليمية تؤثر سلبا ومباشرة على الأمن القومي للدولة الجزائرية."

وقد تبين من التحليل أعلاه، أنه لا يمكن الحكم على سياسة خارجية لدولة ما أنها فاشلة أو ناجحة، لأنها أحيانا تكون فاشلة وأحيانا أخرى تكون ناجحة، وهذا يعود لارتباط المسألة بمدى مقدرتها على تفعيل القدرات والإمكانات التي تمتلكها.

1- عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية** ، مرجع سابق، ص05.

عرفت الجزائر تأرجح سياستها الخارجية بين الثبات والتكيف. نظرا لحساسية الأمن القومي للدولة الجزائرية المعاصرة، في بيئة إقليمية وجوارية شديدة الإظطراب، توجب على الجزائر في بعض الحلات أن تكيف مواقفها بما يخدم مصالحها الوطنية

لوحظ مع الأحداث التي شهدتها كل من ليبيا وتونس ومالي، نقص في فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ووقوفها موضع الحياد إن لم نقل المتفرج إزاء مايحدث من لا استقرار سياسي وأمني، من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن النتيجة أظهرت أن الجزائر مخطأة في حساباتها ؛ خاصة في الملف الليبي ؛ ما يستدعي وجوبا مراجعة أجندة السياسة الخارجية الجزائرية ومواقفها الحيادية.

تعتبر سياسة التعاون والتكامل الإقليمي ؛ في إطار تشمله الشفافية ؛ أحسن طريق للجزائر لتحقيق مصلحتها الوطنية وتعزيز مكانتها وأمنها القومي بعيدا عن المساومات الغربية. لكن هذا لايكفي لوحده، بل يجب أيضا معالجة الأوضاع الداخلية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لخلق جبهة داخلية أكثر لحمة وتماسكا وتوافقا مع النخبة الحاكمة. فتهديدات الأمن القومي قد تكون داخلية كما قد تكون خارجية. ويصعب على الدولة أن تكون قوية خارجيا بدون أن تكون قوية داخليا.

الخاتمة

الخاتمة

لقد علجنا في موضوع بحثنا على الإشكالية الرئيسية التالية: "كيف كان تأثير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على الأمن القومي للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2019، من حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة؟"

وبنص الفرضية الرئيس والذي فحواها: "بالرغم من جهود السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز الأمن القومي الجزائري، إلا أن الحصيلة لم تكن كافية لتحقيق ذلك الأمن القومي بمفهومه "الشامل" ؛ ما يستدعي إعادة تكييف السياسة الخارجية واللجوء إلى وسائل غير تقليدية لفهم وإستيعاب مختلف التهديدات الراهنة وتوجيه أفضل للسياسة الخارجية."

إعتمدنا في بحثنا على تقسيم الإجابة على ثلاثة فصول، يعالج كل منه أسئلة فرعية للتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية المتعلقة بها كالتالي:

يرتكز الفصل الأول على الإجابة على أسئلة الإشكالية الفرعي الأول والثاني، والفرضيات الفرعية المرتبطة بها وهي:

" ما هي مكونات الأمن القومي للدولة الجزائرية؟ وما المصادر التقليدية والجديدة والمؤشرات الدالة على جدلتي الاستقرار واللا استقرار للأمن القومي للدول الجزائرية؟"

و**"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"**

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية التالية:

"المفهوم التقليدي للأمن القومي الجزائري هو سلامة التراب الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية لكن في ظل عولمة مفهوم الأمن فإن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في مصادر التهديد الجديدة التي قد تمس بأمنها القومي."

"كلما استوعب صانع ومتخذ القرار الخارجي للجزائر، حقائق الدوائر الجيوسياسية التي تتفاعل حركية السياسات الخارجية للحكومات الجزائرية من خلالها، مانحة في نفس الوقت فرصا وتهديدات مباشرة أو كامنة للأمن القومي الجزائري ؛ كلما كان بمقدورها مواجهة مختلف التهديدات وتحقيق استفادة أفضل من فرص البيئة الخارجية ؛ المعقدة أكثر إنطلاقا من 1999 ؛ لتوجيه أفضل للسياسة الخارجية."

يرتكز الفصل الثاني على الإجابة على أسئلة الإشكالية الفرعية ؛ الثالث والرابع، والفرضيات الفرعية المرتبطة بها وهي:

"ما هي المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية؟"

"ماهي التهديدات الأمنية المباشرة للأمن القومي الجزائري، المعهودة تاريخيا، ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية، في عهد حكم الرئيس بوتفليقة 1999-2019؟"

" هل توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هي نفسها مع الرؤساء السابقين للجزائر، وهل كان له نفس الإدراك بالدوائر الجيوسياسية للدولة الجزائرية؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية الثانية:

"لو أشرك الرئيس صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية الفواعل غير الرسمية، خارج مؤسسة الرئاسة والخارجية والمؤسسة العسكرية، في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية أو الترويج لها لخدم بذلك بشكل أكثر فعالية المصالح الوطنية."

" إنطلاقا من إدراكاته الشخصية، تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سابقاتها في عهود الرؤساء السابقين، بإنفتاح أكثر على الدول الغربية لخدمة المصلحة الوطنية، بما يمليه عليه إدراكه للدوائر الجيوسياسية التي تخدم مصالح للدولة الجزائرية. "

يرتكز الفصل الثالث على الإجابة على سؤال الفرعي الخامس للإشكالية ، والفرضية الفرعية المرتبطة به:

"هل خدمت توجهات السياسة الخارجية أثناء حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة المصلحة العليا للدولة وعززت أمنها القومي، وما هي الرهانات الأمنية والسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المعاصرة؟"

على أن أتحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة:

"يعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أسلوب "دفاعي ورد الفعل" في السياسة الخارجية، خاصة أثناء الأزمات، لا يزال مسار التكاملي والتعاون إقليمي النتهج ضعيف، وهكذا لن تكون السياسة الخارجية

للدولة الجزائرية بالفعالية المطلوبة لفرض مقاربتها ومواقفها ولعب دور أقوى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل تعاطي الجزائر مع بعض القضايا الإقليمية تؤثر سلبا ومباشرة على الأمن القومي للدولة الجزائرية."

وللتحقق من الفرضيات استخدامنا مجموعة من المناهج التي تمثل لنا أنها تخدم البحث وهي:

1)- منهج المسح التاريخي: لفهم أي ظاهرة خاصة في العلوم الإنسانية يجب العودة الى التاريخ كونه أفضل مخبر ولهذا سنوظف هذا المنهج لفهم مرجعية السياسة الخارجية الجزائرية وأهم محطات التحول فيه وذلك من خلال دراسة الوثائق التاريخية الثورية ومختلف الدساتير والاتفاقيات الدولية.

2)- المنهج الوصفي: ويعتبر هذا المنهج الأكثر استعمالا في الدراسات السياسية عامة. فهو يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها. لهذا سيمكن هذا المنهج التعرف على توجهات السياسية الخارجية الجزائرية وأبعادها الأمنية.

3)- المنهج المقارن: سيسمح لنا هذا المنهج بدراسة الحلات المتعددة من عدة زوايا ومحاولة تفسير معضلة الثبات والتكيف او الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تأثير كل توجه على الأمن القومي للدولة الجزائرية.

4)- أسلوب تحليل النصوص: هذا الأسلوب سيساعدنا لتحليل أفضل للمقالات العلمية والدراسات الأكاديمية والخطابات والتصريحات العديدة سواء الرسمية أو الصادرة عن شخصيات بارزة مرتبطة بصنع ورسم واتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية.

5)- اقتراب صناعة القرار: لفهم مستويات والفواعل الرسمية والغير رسمية التي تؤثر وتساهم في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية سوآءا داخليا او خارجيا.

وفي الأخير توصلنا إلى جملة من الحقائق والاستنتاجات تمثلت في:

-أن حماية الأمن القومي للدولة الجزائرية في مفهومه الضيق ركن رئيسي في توجه السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل عدم تعاظم المحددات الأخرى.

-إن المبادئ التاريخية التي ترتكز عليها الجزائر في سياستها الخارجية وفي عقيدتها العسكرية وضعت الأمن القومي الجزائري في وضعية تهديد في الكثير من المحطات حتى في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المعروف بالبراغماتية في توجهاته الخارجية.

-السياسة الخارجية الجزائرية هي امتدادا طبيعيا للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال فترة الاستعمار وأثناء الثورة التحررة فهي ترتكز على ما جاء في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام. هذه الركائز تمشي جنبا إلى جنب مع مرتكزت العقيدة الأمنية الجزائرية. وهذا هو سر حفاظ الجزائر على مبادئها في توجهات سياستها الخارجية بما يديم على سيادتها وأمنها القومي.

-رغم الانتقادات الواسعة التي وجهت لمرتكزت العقيدة الأمنية الجزائرية من أجل التغير والتكيف في ظل التحولات الراهنة تصر الجزائر على البقاء وفية لمبادئها المتمثلة أساسا في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم مشاركة الجيش الجزائري في الحوب الخارجية إلا في حالة الدفاع عن الحدود الترابية.

-رغم تعاقب الرؤساء على سدة الحكم في الجزائر منذ 1962 و بإختلاف توجهاتهم الإيديولوجية بقي القرا الخارجي تقريبا على نفس الخط الإنفعالي والحذر. يعود ذلك لأمران. الأول أن صناعة السياسة الخارجية في الجزائر تنحصر في يد الرئيس الذي غالبا ما يقف على نفس الخط مع المؤسسة العسكرية والثاني أن فعالية السياسة الخارجية الجزائرية مرهونة بمدى حمايتها للأمن القومي للدولة في مفهومه الأمني التقليدي.

-أهم الدوائر الجيو-سياسية التي تتوجه إليها السياسة الخارجية الجزائرية بقوة هي نفسها االدوائر التي تؤثر في الأمن القومي الجزائري. هذا لا ينفي وجود روابط أخرى مع هذه الدوائر تاريخيا وجغرافيا. فالجوار المغاربي والإفريقي يشركهما تاريخ ثوري قوي مع الجزائر إلا حد دسترة هذه الأبعاد.

-فرض عبد العزيز بوتفليقة، بعد وصوله إلى الحكم سنة 1999، توجهه البرلغماتي والتحرك غربيا ومتوسطيا وكانت سنة 2001 كدافع قوي لإعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

- هناك عوامل عدة ساهمت في التأثير المتزايد لدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في عهد عبد العزيز بوتفليقة بشخصيته الليبرالية والمنفتحة. ويتجلى هذا التأثير كذلك من خلال الإهتمام الكبير الذي أبداه بوتفليقة بالسياسة الخارجية وأهدافه منها، حيث جعلها في مقدمة الحلول للأزمة المتعددة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى به إلى أن يحرص شخصيا على إدارة السياسة الخارجية الجزائرية. لكن في ظل غياب أو انعدام تصور عقائدي وطني عام حول أهداف ومنطلقات السياسة الخارجية، تكون السياسة الخارجية الجزائرية دائما رهينة التصورات الشخصية للرئيس.

-تعتبر مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبح الإرهاب والتهديدات اللاتماثلية جزءا من منطق الأمن في العالم، ما تطلب التكتل مع الدول الكبرى الغربية والمنظمات الدولية والإقليمية، وفي المقابل حافظت الجزائر على مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما جعلها أحيانا تتصادم مع ما يخدم مصلحتها الوطنية وأمنها القومي. هذا الوضع يوجب على الجزائر التكيف

مع التحولات الإقليمية والدولية بشكل إجابي عندما يتطلب الأمر ذلك وهذا ما حول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الصول إليه أي التوفيق بين المصالح والمبادئ.

-تعتبر الجزائر أكثر الدول قوة في محيطها الإقليمي المغاربي والإفريقي من حيث المقومات الطبيعية والإقتصادية وحتى المجتمعية والسكانية لفرض سياساتها بما يخدم الأمن القومي للدولة. لكن لسوء إستغلال هذه المقدرات أصبحت الأكثر تأثرا بالتهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل الافرقي خاصة بعد الأزمة الليبية. وبحكم شساعة مساحة الحدود أعطي هامشا للجماعات الإرهابية للمناورة والتغلغل في العمق الجزائري.

-يعتبر الساحل الافرقي من أهم محاور السياسة الخارجية الجزائرية لما يمثله من تهديد على الحدود الجزائرية وبالتالي على الأمن القومي للدولة الجزائرية. خاصة بعد التدخل الدولي في المنطقة والذي إعتبر أكبر تحد للسياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة لما قد ينجر عن الخلط بين حركة الأزواد التي تدافع على حقوقها المشروعة في إطار العدالة والتنمية، وبين الجماعات الإرهابية النطوية تحت راية القاعدة. هذا الظرف كذلك لم يجر الجزائر للمغامرة في تدخل عسكري لكنه سمح لفرنسا بإستعمال مجالها الجوي لضرب معاقل الإرهاب شمال دولة مالي.

-المبادئ والقيم التي ترتكز عليها الجزائر في سياستها الخارجية، وإن كانت أساسية ومحورية لحسن سير العلاقات الدولية، إلا أنه ووفق التحول في مفهوم الأمن ومسألة عولمة الأمن، لم يعد بإمكان الجزائر ضمان أمنها القومي.

- تشهد الدول المجاورة للجزائر حالة من لا استقرار أمني وصل لدرجة حدوث تدخل أجنبي في ليبيا بواسطة الحلف الأطلسي، وفي مالي عن طريق القوة العسكرية الفرنسية. لذى يتوجب على الجزائر إعادة النظر جديا في إستراتيجية سياستها الخارجية بما يخدم أمنها القومي في مفهومه الموسع والمعولم.

- تعتبر سياسة التعاون والتكامل الإقليمي ؛ في إطار تشمله الشفافية ؛ أحسن طريق للجزائر لتحقيق مصلحتها الوطنية وتعزيز مكانتها وأمنها القومي بعيدا عن المساومات الغربية. لكن هذا لايكفي لوحده، بل يجب أيضا معالجة الأوضاع الداخلية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لخلق جبهة داخلية أكثر لحمة وتماسكا وتوافقا مع النخبة الحاكمة. فتهديدات الأمن القومي قد تكون داخلية كما قد تكون خارجية. ويصعب على الدولة أن تكون قوية خارجيا بدون أن تكون قوية داخليا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

Les Références

المراجع باللغة العربية:

معاجم وقواميس

1. الموسوعة السياسية، نظرية الدور في العلاقات الدولية

الكتب

2. ربيع حامد، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، 31 أوت 1983.
3. بهلول نسيم، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادية و الاستراتجية في قرن يتسم الخطورة، عمان : دار الحامد للنشر ، 2018
4. بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990
5. بهلول محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
6. السيد السليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، ط2 / 2001
7. زغوني رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراثث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 23، نوفمبر 2016
8. بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية:1989- 2007، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011
9. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس: دار التالة، 1999.ط2
10. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر، دار المعرفة، 1999.
11. بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصارع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرثيرية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط.1،2004،
12. بوحنية عبد القوى، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افرقيا بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي، عمان: دار الحامد ،2015
13. بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ،2010م

مجلات ودوريات

14. علوي مصطفى، ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، العدد 05، القاهرة، 2012.
15. كاهي مبروك ، إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر"حالة شغور مؤسسات الدولة،" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013
16. بن قانة اسماعيل، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، ع 80، 2010
17. زياني صالح ، أمال حجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري التهديدات، السياسات والأفاق، المجلة الجزائرية للاتصال، ع 21، قسم علوم الاعلام والاتصال وقسم العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر.
18. لخضاري منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر. مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، بيروت، 2012
19. آندرياس بيكر/ إبتسام فوزي ، من المسؤول عن تمويل داعش، مجلة القدس العربي، العدد 27، جوان 2014
20. بهاز حسين، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش: التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، " الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، م12و13 نوفمبر 2014
21. جريبي رضوان، لأجل تمتين التعاون الإقليمي ، مجلة الجيش، العدد 475، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011،
22. بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة «لمغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،17-18 فيفري 2013
23. دغبار رضا، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر،
24. بلقزيز عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002
25. عطية إدريس، التغير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد،"المنعقد يومي:28 و29 أفريل 2014،جامعة تبسة

26. مصطفى دلة أمينة، العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 24-51، شتاء - ربيع .2014،
27. عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام،"المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016،" مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.14، أكتوبر 2016
28. مصلوح كرم ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفرقيا، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004
29. سيدي عمر بن شيخنا. المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل. مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014

وثائق رسمية

30. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008.
31. دستور 1996 المعدل سنتي 2002م و2008م.
32. المواد القانونية الأساسية المتعلقة بالأمن والدفاع المدونة في الدستور الجزائري لسنة 1996م المعدل في سنتي 2002م و2008م.
33. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة99 الفصل السابع.
34. رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية.عدد 79، 2002/12/01.
35. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 403، 02 ، المواد 14.2.1.
36. رئاسة الجمهورة ، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017 ، يتضمن إعادة هيكلة مديرة الاستعلام و الامن ، الجردة الرسمية للجمهورة الجازئرة ، عدد 38، الصاد رة بتارخ 06/29/ 2017

وثائق إلكترونية

37. دستور 1996 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 على موقع الجريدة الرسمية:
https://www.joradp.dz/har/consti.htm

38. دستور 1996 المعدل سنتي 2002م و2008م. الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، على الموقع: https://www.joradp.dz/har/consti.htm

39. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77. على موقع الجريدة الرسمية : https://www.joradp.dz/har/consti.htm

40. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية. ع79، 2002/12/01. على موقع وزارة الخارجية الجزائرية. www.mae.gov.dz

41. دستور 1976 في الفصل السابع المخصص لمبادئ السياسة الخارجية في المادة 88. موقع مجلس الأمة على الرابط :
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976.

42. نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة. على الرابط التالي:
http:// www.el-mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm

43. حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.
http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

44. في حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

45. عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 7 ديسمبر 2003 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

46. عبد العزيز بوتفليقة في حديث مع شبكة الأخبار العربية. (ANN) على الرابط :
https://www.echoroukonline.com/

47. كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات، العلوم ،التكنولوجيا والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003. president/ / recherche/ recherche.htm/

48. كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر، 4 ماي 2002 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

49. كلمة عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، نيويورك ، 22 سبتمبر 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

50. كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا ، 22 أفريل 2002، أنظر في:

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

كتب ومقالات إلكترونية

51. عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ،02 ماي.2018 على الرابط :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html#a1

52. عباس عمار ، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3 و 4 ديسمبر 2016، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. على الرابط :
http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.html

دحموح طاهر ، الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 16 الصفحة 61. على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2013/05/201352817237799273.html/

53. خليفة عبد القادر ، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة – الجزائر)، على الرابط :
https://journals.openedition.org/insaniyat/15258

54. ترتيب جيوش العالم بتصنيف جلوبال فاير 2020،"05 فيفري 2020، في الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article. تاريخ دخول الموقع، 2020/07/10

55. عمروس عمارية ، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية،"في الموقع:
http://democraticac.de/?p=43481

56. د.ذ.ك، المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال،28 ديسمبر 2016، في الموقع:
http://elghavila.info/?p=22872

57. يحي أبو زكرياء، الجزائر في عهد بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.arabtimes.com/mixed 3/ doc 82. html

58. شريف عبد الرحمن، بوتفليقة.. سياسة ارتكاب المحرمات. مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www. islamonline. net .arabic/ politics/ 2000/11/article3.shtml

59. تلمساني رشيد. الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية. كارنيجي الشرق الأوسط. العدد: 07 10 2008. أفريل متوفر على الرابط: www :CarnegieEndowment.org

60. الإذاعة الجزائرية، "عبد القادر مساهل: مواقف الجزائر من تسوية النزاعات ثابتة وسيادية ولن تحيد عن مبدأ الحل السياسي http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160502/76253.html .

61. نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة"، يوم 15 أفريل 2011، http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

62. موقع مجلس الأمة على الرابط :
http://majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1015-1996

63. ظافر محمد العجمي، التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية. مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/2015122784657868886.html(06/10/2016).

64. عائد عميرة، الجزائر والمغرب يتصدران الدول الإفريقية في استيراد السلاح رغم الفقر الاقتصادي، تقرير نشر بتاريخ 2017/02/22، على الرابط :
https://www.noonpost.com/content/16768

65. ولد سالم أحمد ، أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة، مركز الجزيرة للد ارسات، 27،12،2012 http//www.alkhaber.ma

محاضرات جامعية

66. د. قاسم حجاج، من محاضرات التنظيم الأمني الإقليمي والدولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جانفي 2020

أطروحات ومذكرات تخرج جامعية

67. حدادي جلال ، الأمن الجزائري في إطار استراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015،

68. قط سمير ، البعد الافرقي في سياسة الامن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017،

69. بوعلام ناصر، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل2006-2014، مذكرة ماجستير في دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016

70. بوساحية عبد السميع، التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن:2005-1989 دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ،2006

71. بودن زكريا ، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010 / 2014، مذكرة تخرج ماجستير، تخصص علاقات دولية ودرايات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 ،

72. حلال أمينة، التهديدات الأمنية في حوض الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

73. عمورة أعمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011

74. موصر نعيمة، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لإعادة بناء عقيدة أمنية جزائرية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019

75. بغدادي حسين بن عطية، توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

76. ضمبري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير. قسم العلوم السياسية، التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة 2008

77. مماد صاليحة، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السسياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2019،

78. أومايوف محمد، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتواره، جامعة تيزي وزو، 2013.

79. جدو فؤاد، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتورا جامعة محمد خيضر بسكرة. السنة الجامعية 2018-2019.

المراجع باللغات الحية الأخرى(فرنسية، إنجليزية):

معاجم وقواميس

1. Dictionnaire Toupie, Définition du mot : Doctrine, http://www.toupie.org/dictionnaire/Doctrine.htm
2. Yves LACOSTE, DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE, Paris : Flammarion, 1995

كتب ومجلات

3. Harbi Mohammed, 1954 la guerre commence en Algérie, édition barzakh, Alger, 2005. Livre apparu en 1884. Pp Buzan Barry, **People**, **States and Fear**, London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983.
4. Hamel Tewfik, « L'Algérie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb :Nœud gordien et Dilemme cornélien » , in : Magazine of political studies et International Relations,n°1 ,Janvier 2015
5. Jean-François Daguzan, « La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? », Article publié dans Politique étrangère, vol. 80, n° 3, automne 2015
6. Chena Salim, « L'évolution des enjeux géopolitiques favorise-t-elle une hégémonie algérienne au Maghreb ? », article publié sur le site AFRI. Volume XII, 2011.

وثائق إلكترونية باللغة الأجنبية:

7. William B. Quandt, aterview intitulé « L'Algérie doit réussir sa prochaine transition du pouvoir », interviewer par Mohsen Abdelmoumen, date de publication : Vendredi 20 mai 2016, date de consultation : 4 Octobre 2020, à consulter sur le lien, in: https://www.palestine-solidarite.org/analyses.mohsen_abdelmoumen.200516.htm
8. William QUANDT, « Flirt Contrarié entre Washington et Alger », in site internet: http://www.monde-diplomatique.Fr/ 2002/07/quandt/16698
9. Remaoun Hassan, Lectures dans « L'Etat Algérien Protagoniste de la crise », In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contre champs, de Jocelyne Cesari, N° 70-71, 1995». Octobre 2000. Condulter : https://journals.openedition.org/insaniyat/8088
10. William B. Quandt, Les vrais défis de Bouteflika, article publié décembre 2009 · Traduit et Mis à jour juin 2018 par Tarek Moussa. Consulté sur le lien : https://algeria-watch.org/?p=60951
11. Jeans-robert henry ، « La méditerrané occidental enquête d'un destin commun », l'année du Maghreb ،paris :2004, consulté sur le lien suivant : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/273.

12. Baghzouz Aomar, « Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité ». L'Année du Maghreb [En ligne], 2007, mis en ligne le 07 juillet 2010, consulté le 05/07/2020 sur le lien : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/397
13. Dris-Ait Hamadouche Louisa, « Politique extérieure et politique intérieure algérienne : la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire ? » , article condulté sur : https://www.cairn.info/revue-maghreb-machrek-2014-3-page-9.htm?contenu=article
14. Abdennour Benantar, « Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne », article publié dans L'Année du Maghreb juin 2016, sur le lien http://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712 ; DOI:https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2712

الفهارس

1. فهرس الأشكال

مخطط يوضح مسارات السياسة الخارجية الجزائرية.....63

2. فهرس الخرائط

خريطة 01: القاعدة وداعش ..خارطة الانتشار والتهديدات العالمية.....17
خريطة 02: خريطة لدول قلب الساحل الإفريقي.....21
خريطة 03: مناطق إنتشار الطوارق في الساحل الإفريقي.....24
خريطة 04: إنتشار الجماعات الإرهابية في العالم.....25

3. فهرس المحتويات

مقدمة .....من أ إلى ل
الفصل الأول: هوية السياسة الأمنية والجيوسياسية للجزائر المعاصرة.....02
المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي للدولة الجزائرية المعاصرة.....04
المطلب الأول: مبادئ الأمن القومي للجزائر المعاصرة.....04
المطلب الثاني: المرجعية التاريخية والدستورية للعقيدة الأمنية للدولة الجزائرية المعاصرة.....05
المطلب الثالث: مراحل تطور العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية المعاصرة.....08
المبحث الثاني: التهديدات الداخلية للأمن القومي للجزائر المعاصرة.....09
المطلب الأول: تهديدات الاستقرار السياسي للأمن القومي للجزائر المعاصرة.....09
المطلب الثاني: تهديدات الأمن الاقتصادي للأمن القومي للجزائر المعاصرة.....12
المطلب الثالث: تهديدات الأمن الاجتماعي للأمن القومي للجزائر المعاصرة.....13
المبحث الثالث: تهديدات الأمن الوطني في دوائره الجيوسياسية.....15
المطلب الأول: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة العربية والمغاربية.....15
المطلب الثاني: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المتوسطية.....18
المطلب الثالث: تهديد الأمن الوطني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي.....21
الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة.....29
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية للدولة الجزائرية وتوجهاتها العامة.....31
المطلب الأول: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية الجزائرية.....31
المطلب الثاني: فواعل صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية.....34
المطلب الثالث: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في دوائر إهتمامها.....39

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....43
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجازئرية.....43
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية.....48
المبحث الثالث: التوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "1999–2019".....52
المطلب الأول: البيئة السياسية لعبد العزيز بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجي.....52
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة.....55
المطلب الثالث: تصنيف توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من 1962 إلى 2019.....59
الفصل الثالث: إنعكاسات توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على الأمن القومي في الفترة 1999 –2019.....66
المبحث الأول: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية في دوائره الجيوسياسية.....67
المطلب الأول: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته الإفريقية.....67
المطلب الثاني: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته المغاربية والعربية.....70
المطلب الثالث: تقييم المقاربة الجزائرية في دائرته المتوسطية.....72
المبحث الثاني: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية المتعلقة بأمنها القومي.....73
المطلب الأول: الرهانات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية في نطاقها الإقليمي.....73
المطلب الثاني: رهان صنع التكامل الجواري في السياسة الخارجية الجزائرية.....75
المطلب الثالث: رهان صد نفوذ القوى الكبرى في المنطقة المغاربية والتفاعل الإيجابي مع المبادرات الأمنية الأورو–أطلسية.....76
المبحث الثالث: اليات مواجهة تهديدات الأمن القومي الجزائري.....78
المطلب الأول: آليات تعزيز الإستقرار الداخلي للدولة الجزائرية المعاصرة.....78
المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات الإقليمية من منظور السياسة الإقليمية.....79
المطلب الثالث: ضرورة مراجعة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....81
الخاتمة.....86
قائمة المراجع.....92
الفهارس.....101